وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: إعلام آلي وأنترنت

الموسومة بـ

آفاق تحقيق الأمن التجاري في المبادلات الإلكترونية (دراسة تحليلية)

إعداد الطلبة

- شياح رانيا
- بوضياف فاطمة

إشراف الدكتور:

بكيس عبد الحفيظ

لجنة المناقشة:

	الصفة	الرتبة
رفيق زاوي	أستاذ محاضر –أ–	رئيس لجنة
بكيس عبد الحفيظ	أستاذ محاضر –أ–	استاذ مشرف
عيسى بوقرة	أستاذ مساعد –ب–	مناقش

السنة الجامعية 2024/2023

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): وانيس شياح ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 406540714 والصادرة بتاريخ 03-08-2023 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم الحقوق قانون خاص.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: آفاق تحقيق الامن التجاري في المعاملات الالكترونية.

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 20.04.06.30

توقيع المعني (ة)

وانيس شياح
406540714
23.08.03

2024 مارس 9.0

رئيس المجلس الشعبي البلدي
ملحق الإدارة الإقليمية
بن مراح مصطفى

★ ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ربيع 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): بوهياف فاطمة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 411238823 والصادرة بتاريخ 2021.04.13 .....
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم قانون خاص .....
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: آليات حماية الطفل الجزائري في الممارسات الإلكترونية
.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021.06.30

بوهياف فاطمة
411238823
2021 04 13
توقيع المعني (ة)

2024 جوان 30

صك رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عون رئيسي للإدارة المحلية
بلواحري فيصل

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين

أتقدم بشكري إلى استاذي وقدوتي في حياتي ومن ساعدنا وبذل معنا مجهودات جبارة من اجل إنجاح هذه المذكرة الدكتوربكيس عبد الحفيظ أشكرك لانك شرفتنا بكونك مشرفا علينا

نتقدم بالشكر الى السادة الدكاترة و الاساتذة بالاخص الاستاذ رفاف

نتقدم بالشكر الى كافة عمال الاقامة الجامعية العناصر 2 كل باسمه وبصفته

كل الشكر والتقدير

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

اهدي تخرجي هذا إلى فقيدتي عزيزتي التي فارقتني قبل شهر من هذا اليوم إلى من كانت تزرع في قلبي حب الدراسة والعمل إلى من كنت فخرا لها بدراستي كنت أتمنى أن تشهدي هذا اليوم وأرى فرحتك بي رحمك الله يا جدتي الغالية: . ....

إلى التي أفضلها عن نفسي فهي التي ضحت من أجلي، والتي كانت سببا في وجودي ولم تدخر يوما جهدا في سبيل إسعادي دائما وأبدا إلى التي تعلمت منها الكفاح والجهاد والقوة إلى التي لم تبخل علي يوما بدعائها وثقتها بقدرتي على الوصول الى هذا اليوم الى التي ضحت بنفسها في سبيل رؤيتي هنا كلماتي لن تثري ما في قلبي لست انا من أتخرج اليوم بل انتي يا أمي، اهديك هذا النجاح وكل نجاح في حياتي فلولاك ما أنا هنا اليوم لم انجح إلا لأرى نظرت الفخر في عيناك.....

الى ابي العزيزاحمد الله انك اليوم تشهد تخرجي وترى ابنتك متخرجة من كلية الحقوق كما اردت وتمنيت. ....

إلى ابي الثاني الذي كبرت وترعرعت في حنانه

الى اخواتي وزهراتي حياتي ليديا وسيرين. .....

إلى قرة عيني وفلذة كبدي إلى من أرى فيه الأخ والابن ساعد الدين

إلى سندي ومسندي ومن أشكره على وقوفه بجانبي في كل خطوة الى أن وصلت إلى هذا اليوم من كان معي في نجاحاتي وعثراتي

إلى خالاتي كل باسمها وخالي العزيز:

أتقدم بشكري إلى استاذي وقدوتي في حياتي ومن ساعدنا وبذل معنا مجهودات جبارة من اجل إنجاح هذه المذكرة الدكتوربكيسعيد الحفيظ أشكرك لانك شرفتنا بكونك مشرفا علينا

إلى صديقاتي ورفيقاتي كل بإسمها أخص بالذكر صديقتي ورفيقة دربي وطفولتي واقربهم الى قلبي "دنيا "

الى صديقاتي إكرام ونادين وتسنيم. .....

اهداء

قال تعالى: "قل اعملوا فسيرى عملكم ورسوله المؤمنون "

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك. .....

إلى أمي الوطن الذي أنتمي إليه والأرض التي تحتويني إلى أغلاهم إلى قلبي وأقربهم إلي. ... وقد ورثت في جوفها كيف أكون كيف أكون إنسانا قبل أن أصرخ صرختي الأولى في هذا العالم. .... ليس فقط لأنك أوتيني في رحمك الدافئ تسعة أشهر وتعاركتي مع الموت لتمنحيني الحياة في ميدان المخاض. .... إنما لأنك كنت منذ أنجبتني حتى هذه اللحظة أمًا عظيمة إلى الحد الذي أشعر فيه بأنك كثيرة علي. ....

إلى اخواتي خلود، مروى، بشرى إلى الجدار الذي أستند عليه في تعبي وحزني إلى الكتف التي أضع عليها ثقالي إلى من كانوا في السنوات العجاف سحابا ممطرا إلى أصدقائي، اولئك المطلعين على عثراتنا وعيوبنا التي إجتهدت في إخفائها أن يكونوا يدا تطغط على الجرح: إلى أصدقاء الطرق جميعًا الوعرة والسهلة والمظلمةوالمشرقة إلى قربهم إلى قلبي وأغرهم شريفي عبير

وأحب أن أختم الإهداء إلى صاحبة الفضل العظيم صديقة الرحلة والنجاح إلى من وقفت بجانبي كحلما أوشكت أن أتعثر "رانيا شياح "

مقدمة

مقدمة

ظلت العملية التجارية تلعب دورا هاما في نمو واقتصاديات الدول المختلفة ومعيارا لنمائها وتطور حاجيات افرادها ورفع رصيدها امام بقية الدول كمظهر من مظاهر القوة الدولية ،وترجع المبادلات التجارية الى فجر التاريخ حيث عرفها الانسان كسبيل لتحقيقامنه الغذائي ذلك ما شكل له من خلالها الكثير من التحديات من اجل ضمان استقرارها ليس فقط لذاته وانما وحنى لابنائه بعده.

ومع تطور الزمن وتحديد الانماط الجديدة في المجتمعات والدول عرفت المبادلات التجارية تنظيما اعمق وانتشارا واسعا، كما شكلت التحدي الاساسي لبناء الدول ومعيارا من معايير التقدم والازدهار، وكما الحال كذلك ان هذا النماء يجب ان يكون له ضابط وضامن قانوني وتشريعي جعل عديد الدول تضبط تشريعاتها وتسن مختلف القوانين ليس لضمانالتجارة ومبادلاتها وانما لضمان امنها وهو المصطلح الجديد الذي ظهر في بداية القرن العشرين خاصة في ظل الحروب والنزاعات الدولية التي شكلت عائقا امام استقرار الدول وامن المبادلات التجارية.

ولم يقف هذا التطور عند هذ الحد فقط حيث وبعد ضبط المجتمع الدولي لامان التجارة ومستقبلها ظهرت الى العلن التحديات الالكترونية عن طريق ظهور اجهزة الحاسوب في اوائل سبعينيات القرن الماضي، ونتيجة للتطور الرهيب الذي شهده العالم منذ تلك الفترة لدخول استعمال اجهزة جد متطورة وسريعة ومرتبطة اساسا بالانترنت صارت المبادلات التجارية لا تخضع للنمط التقليدي انما اتخذت ابعادا بعيدة عن المعايير المعروفة سابقا كالتحويلات الالكترونية والمتاجر الافتراضية وبيع وشراء المنتجات غير الحقيقية بل وتعدى ذلك حتى الى التبادل عن طريق العملات الافتراضية المشفرة التي صارت تعرف ب"البيتكوين".

ان هذا التسارع الرهيب اعاد البشرية من جديد الى نقطة الصفر فيما يتعلق بامان المبادلات التجارية فلا يمكن كسب ثقة العملاء بمجال التجارة الالكترونية دون اجراءات

فعالة تحمي المتعاملين عن طريق شبكة الانترنت وحماية المعلومات من الوصول الغير مصرح به الى معلومات دقيقة وبرامج خاصة قد تهدد امان التجارة على اوسع نطاق.

من هذا المنطلق كان لابد على جميع الدول بداية رحلة جديدة من التشريعات الضامنة لسلاسة وسلامة المبادلات التجارية وتحقيق امن التجارة الالكترونية في مختلف الفضاءات وتحديد مختلف الاليات الضامنة لمنع الاحتيال الالكتروني مهما كان نوعه او شكله خاصة وان التجارة الالكترونية صارت ملاذا لكبريات الشركات العالمية مع مجموعة واسعة من المنتجات المختلفة والخدمات وتعدد اساليب طرق الدفع، حيث انها تحرص دوما على تكريس اعتبارات امنية فريدة تضمن امن التجارة الالكترونية في ظل التعقيدات العالمية خاصة مع ظهور معايير مختلفة للامن السبيراني.

ولعل الجزائر، وان كانت بعيدة نوعا ما عن هذا الزخم العالمي فان المحال قد بدات فعليا في ممارسة بعض مظاهر التجارة الالكترونية وتفعيل أطر المبادلات ولو كانت تمازج بين مظهرها الالكتروني والتقليدي مما يجعلها تخضع احيانا الى النظم التشريعية التقليدية وتقف عاجزة امام بعضها تارة اخرى

وعليه فان اختيارنا لهذا الموضوع ينبع من القيمة الفعلية وللاهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع خاصة ونحن نشهد زخما قضائيا كبيرا في المحاكم الجزائرية يعبر عنه كثرة المنازعات التي تفرضها التجارة الالكترونية

وعلى الرغم من انعدام الغطاء التشريعي الحديث وقلة النصوص القانونية المنظمة لهذا الفضاء وكذا قلة الدراسات التقليدية المؤسسة على الكتب والمذكرات فقد شكلت المقالات الالكترونية الحديثة والمواقع ذات الصلة بابحاث التجارة الالكترونية الرافد الاساسي لمذكرتنا هذه حيث اعتمدنا على العديد من المقالات الالكترونية والمجلات والمداخلاتعلى غرار مقال الاستاذ بالعربي على وبقنيش عثمان وكذا كتاب الاستاذ جمال على قاسم الموسوم بكتاب التجارة الالكترونية.

وبغرض طرح موضوع التجارة الالكترونية وتحدياتها وقياس مدى تحقيقها بامن المبادلات واثراء النصوص التشريعية الموجودة بالدراسة والتحليل واستقراء مواطئ الخلل والنقص في هذه المبادلات والاليات الالكترونية ثم استظهار مختلف النتائج المتوصل اليها لا بد من طرح الاشكالية التالية:

هل تحقق الفضاءات التجارية الالكترونية عاملا فعالا لتحقيق أمن المبادلات التجارية ؟

للاجابة عن هذه الاشكالية اعتمدنا اسقاط المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي على موضوع المذكرة وخطتها وجزئياتها كما اعتمدنا لانهما المنهجان المناسبان لتحقيق قدر كاف من الشرح والتوصيف للوصول الى النتائج المتوخاة في البحث.

وفي سبيل عرض الدراسة في شكل منظم ومفهوم فقد تم تقسيمها الى مقدمة وفصلين وخاتمة:

حيث تناول الفصل الاول الاطار العام للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني ،وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الاول جاء بعنوان طبيعة المبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني المبحث الثاني الاطار القانوني للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان أطر تحقيق المبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني قسم الى مبحثين ،المبحث الأول تقييم تحقيق الأمن التجاري ،المبحث الثاني اثار تحقيق الامن في المبادلات التجارية الالكترونية.

الفصل الأول:

الإطار العام للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني

الفصل الاول

الإطار العام للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني

ان التغيرات العالمية الناجمة عن الثورة التكنولوجية كان لها أثر بالغة على الساحة الاقتصادية في كيفية ممارسة النشاطات التجارية وما لبث ان تخطت كل الحدود وتوسع انتشارها وتنامت معدلاتها على الاقتصاد العالمي كجزء منها منها تتوفر على العديد من المؤهلات التي تمكنها من الانسياق ضمن هذه الديناميكية لتطبيق التجارة الالكترونية.

منذ ظهورها لأول مرة حتى الآن لم يتم الاتفاق على مصطلح تعريفي محدد للتجارة الإلكترونية؛ لكن يمكن القول أنها تمثل عمليات البيع والشراء لمختلف أنواع المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت، التي يمكن القيام بها محلياً أو عالمياً، وقد ظهرت هذه التجارة في تسعينيات القرن الماضي؛ حيث استخدمت عدد من الشركات الامريكية شبكات خاصة فيما بينها، فيما يرجّح البعض إلى أن فترة السبعينات التي سبقتها كانت البداية لمفهوم التجارة الإلكترونية؛ وذلك بظهور أنظمة لتبادل المعلومات والبيانات الإلكترونية بين عدد من الشركات الصناعية، ما أدّى إلى توسّع نطاق هذه التجارة ليضم المعاملات المالية إلى جانب المعاملات الأخرى.

وذلك ما يتحدد من خلال هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الاول: طبيعة المبادلات التجارية الالكترونية.

المبحث الثاني: الاطار القانوني للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني.

المبحث الاول

طبيعة المبادلات التجارية الالكترونية

تعتبر المبادلات التجارية الإلكترونية وليدة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي شهدها العالم في مطلع الألفية الثالثة التي مست مجال الاتصالات. وقد اصبحت هذه التجارة الحديثة وبشكل واسع من اهم الاساسيات التي تساعد في نمو الاقتصاد الدول وتتطور استثمرها ،تعتمد هذه التجارةعلى عرض السلع والخدمات عبر الأجهزة الإلكترونية، حيث يمكن للأفراد القيام بالتسوق واقتناء ما يحتاجونه من الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل من مكان إلى آخر.

وعلى هذا الاساس، فان تحديد طبيعة المبادلات التجارية الالكترونية من حيث نشأتها وتطورها وتحديد ماهيتها من خلال مطلبين:

المطلب الاول:نشأة وتطور التجارة في الفضاء الالكتروني

المطلب الثاني: مفاهيم التجارة في الفضاء الالكتروني

المطلب الاول

نشاة وتطور التجارة في الفضاء الالكتروني

اعتمدت بداية التجارة الإلكترونية على تبادل المستندات التجارية بين الشركاتمن خلال استخدام شبكات الحاسوب البدائية، فقد كان الموردون والعملاء يتبادلون المستندات؛ كالفواتير ونماذج الطلبات التجارية وتأكيد الشحن، باستخدام تقنية تبادل البيانات الإلكترونية (EDI)، والتي يمكن من خلالها لنظام الحاسوب الخاص بشركة معينة تبادل البيانات مع حاسوب شركة أخرى، وقد كان لكل شركة نظامها الخاص

الفرع الاول: نشاة وتطور التجارة في الفضاء الالكتروني

تعود نشاة التجارة الالكترونية الى خمسون سنةمضت، مرت بالعديد من التغيرات منذ بداية استخدام اجهزة الحاسوب الالي في المؤسسات الاقتصادية في اوائل السبعينات من القرن العشرين الى ان انتشرت انشطتها بشكل واسع خلال العقدين الاول والثانيمن القرن الواحد والعشرين وشهدت نموا واسعا خلال سنة 2020نتيجة الاغلاق الكلي او الجزئي المفروض بسبب جائحة كورونا في هذا المنحنى مرت التجارة الالكترونية بثلاث مراحل موضحة على النحو التالي[1]:

المرحلة الاولى: التحويل الالكتروني للأموال

تعود هذه المرحلة الى بداية تطبيق التجارة الالكترونية فيبداية السبعينات من القرن الماضي، منذ ظهور التحويلات الالكترونية للأموال بين المشتري والبائع وتحويل الاموال من حساب الى حساب اخر بدلا من كتابة الصكوك[2] التقليدية واجراءات التحصيل النقدي[3].

المرحلة الثانية: تبادل البيانات الرقمية

بدا ظهور التبادل الالكتروني للبيانات في اواخر سنة 1970 واستمر حتى بداية عام 1982،حيث سهلت التجارة الالكترونية عملية تبادل المستندات[4] والبيانات مثل اوامر الشراء والفواتير الكترونيا، وربطت بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين او بين الشركة الام

---

[1] جمال قاسم حسن ومحمود عبدالسلام، التجارة الالكترونية، دار نشر صندوق النقد العربي شبكة المعرفة ،2021، لبنان، ص7و8.

[2] الصكوك هي ادوات مالية تصدرها الشركات او الحكومات لجمع الأموال من المستثمرين وتوجيهها لتمويل مشاريع معينة. https://www.alrab7on.com/ اطلع على الموقع بتاريخ 10ماي 2024ساعة 23:02

[3] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام التجارة الالكترونية، المرجع السابق ص8.

[4] المستندات: ويُعرف المستند على أنه هو عبارة عن قطعة من ورق أو أوراق تتضمن معلومات ويستخدم كدليل أو كسجل لأمر ما، ويتم فيه جمع تفاصيل كاملة عن حدث معين أو يتم الإبلاغ عنه أو إثباته، ويكون شكل المستند إما مستند أصلي أو رسمي أو قانوني، ويشمل عدة عناصر مثل وجود الأشرطة الصوتية أو الصور الفوتوغرافية. لمزيد من المعلومات انظر موقع المرسال، https://www.almrsal.com/: دعا موح ،مفهوم المستندات وأنواعها ،اطلع عليه بتاريخ 09ماي2024 الساعة 20:00

وفروعها. ساهم ذلك في انخراط الشركات في هذه الانشطة خاصة المؤسسات المالية والمصانع وبائعي التجزئة، كما ظهرت تطبيقات الاتصالات اللاسلكية مثل بيع وشراء الاسهم في الاسواق المالية[1].

المرحلة الثالثة: التجارة الالكترونية

استفادة التجارة الالكترونية من الانتشار الواسع للشبكة العالمية للمعلومات والمزادات 2 لدرجة ان الشركات كبيرة ومتوسطة الحجم قامت بإنشاء مواقع لها على الشبكة العالميةللمعلومات. وتم تطوير تطبيقات التجارة الالكترونية بصورة كبيرة بداية من سنة 1995 كما شهدت هذه المرحلة بدايات الاعلانات عبر الشبكة العالمية للمعلومات والمزادات، لدرجة ان الشركات كبيرة ومتوسطة الحجم قامت بإنشاء مواقع لها على الشبكة العالمية للمعلومات[2].

الفرع الثاني: الخط الزمني لتطور التجارة الالكترونية:

بدأت التجارة الالكترونية في التسعينات منذ بدا ثورة الانترنيت[3]،و تطورت هذه التجارة وفق الخط الزمني الآتي:

اولا: من 1969الى 1995

اطلاق اول خدمة تجارية عبر الانترنيت في ولاية اوهايو من طرف اثنين من طلاب: الهندسة الكهربائية من كولومبوس واطلقوا عليها اسم –كمبيو سير–، وفي سنة 1979وضع اساس التسوق عبر الانترنيت بواسطة المخترع الانجليزي ميخائيل الدريش الذي استخدم حاسوبا

[1] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام ،مرجع سابق ص8

[2] المرجع نفسه،ص8.

[3] تعريف ثورة الانترنيت: هو مصطلح يستخدم لوصف كيف حل الانترنيت محل اشكال الاتصال التقليدية مثل البريد والهواتف. تشير ثورة الانترنيتالى تطور الانترنيت واستخدامه على نطاق واسع للأغراض الترفيهية مثل الالعاب والبث المباشر. انظر موقع موضوع مظاهر ثورة الانترنت، https://mawdoo3.com/ تم الاطلاع عليه يوم 09ماي 2024، الساعة 9:00

لمعالجة المعاملات وجهاز تلفزيون محكما لإنشاء او لنقل آمن للبيانات، افتتح اول سوق على الأنترنت سنة 1982 وهو بورصة الكمبيوتر في ولاية بوسطن.[1]

ثانيا: من 1995الى 2000:

تم اطلاق اكبر متجر متجرين الكترونيين وهوما –امازون[2] وايباي[3]Ebayحيث اكملت كلتا الشركتين مليون معاملة تجارية بحلول عام 1997 وبعد ذلك بسنة اي سنة 1998 ظهر نظام الدفع الالكتروني التخصص بالمعاملات التجارية –باي بال[4] paypal' وهو ما منح المستهلكين وسيلة دفع موثوقة يمكن بواسطتها اتمام المعاملات المالية الشخصية والمتعلقة بالعمل. [5]

---

[1] لينا الرحبي مقال الكتروني ، تاريخ التجارة الالكترونية ،من موقع موضوع، https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه في 09ماي 2024، على الساعة 10:00

[2] تعريف أمازون: هي شركة أمريكية للتجارة الإلكترونية، بدأت ببيع الكتب ثم توسّعت منتجاتها، لتُحدث ثورةً في عالم التسوق والمتاجر الإلكترونية، تتجاوز قيمة سلعها مئة مليار دولار سنويًا. تُعدّ أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم، ومُزوّد مساعد الذكاء الاصطناعي. من موقع https://www.aljazeera.net/ ، الجزيرة + مواقع إلكترونية، الاطلاع عليه يوم 10ماي 2024 على الساعة 23:40

[3] موقع الايباي: من المواقع الشهيرة لبيع وشراء المنتجات عبر الإنترنت ويحتوي على ملايين الإعلانات للمنتجات في شتى أنحاء العالم ويقصده الكثير من الأشخاص يوميًّا لشراء المنتجات المعروضة. https://www.arageek.com/ . رهام الحجوان ، ماهو الايباي ، اطلع عليه يوم 10ماي 2024 على الساعة 23:50

[4] **باي بال** (بالإنجليزية: *PayPal*) هو موقع ويب تجاري يسمح للمستخدم بتحويل المال عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني لعناوين مختلفة. كما يمكن للمستخدم إرسال المال المرسل إليه إلى الآخرين أو تحويله لحساب في المصرف. تعد خدمة العملة الإلكترونية بديلة عن الطرق الورقية التقليدية كالشيكات أو الحوالات المالية.https://www.wikipedia.org/: ،ماهي اعلانات جوجل Google Ads (دليل شامل للمبتدئين) ، وليد اليافعي . تم الاطلاع عليه يوم 10ماي 2024 على الساعة 23:55

[5] لينا الرحبي ، مرجع سابق.

ثالثا: من 2000 الى 2014

منذ بداية الألفية تم السماح للشركات المختصة بالتجارة الالكترونية بإنشاء الاعلانات من خلال اداة بحث جوجل بعد اطلاق خدمة اعلانات –جوجل ادوارد google adword)[1]

وفي نهاية الألفيات تم السماح لتجار التجزئة بقبول مدفوعات الخصم والائتمان من خلال احد التطبيقات من قبل شركة سكوير SQUARE[2] للخدمات المالية[3].

المطلب الثاني

مفاهيم التجارة في الفضاء الالكتروني

تعتبر التجارة الالكترونية موضوع جدي ،يستدعي التعريف به كونه من المواضيع المهمة التي لامست العالم في السنوات الاخيرة بشكل كبير، وكذلك يجد اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول والمؤسسات، وكذلك بالنسبة للافراد داخل المجتمع ،وبما أن التجارة الالكترونية أصبحت تتحلى بشهرة كبيرة الا انه هناك صنف من المجتمع الذي لا تزال مبهمة بالنسبة له، لذلك استدعى التعريف بها من خلال فرعين اساسيين وهما:

الفرع الاول: امن المعلومات

هو حماية المعلومات والبيانات المتداولة عبر شبكة الإنترنت من العبث والتخريب والتبديل، أو من أي خطر يهددها مثل وصول أي شخص غير مخول للوصول إليها والعبث ببياناتها والإطلاع عليها، وذلك من خلال توفير الوسائل والطرق اللازمة لحمايتها من المخاطر الداخليّة

---

[1] adword google: هي طريقة أو أداة لإظهار منتجك أو موقعك بشكل ملفت ومميز أمام الباحثين عبر جوجل، بهدف الحصول على عدد زيارات أكبر وعملاء أكثر في وقت قصير. لمزيد من المعلومات انظر الى الموقع فاتورة https://fatora.io/en/، تم الاطلاع عليه يوم 11ماي على الساعة 00:20

[2] شركة سكوير: هي شركة أمريكية للخدمات المالية ومجمعة لخدمات التجار وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول مقرها في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. تقوم الشركة بتسويق منتجات مدفوعات البرامج والأجهزة وتوسعت في خدمات الأعمال الصغيرة.من موقع وكيبيديا https://ar.wikipedia.orgتم الاطلاع عليه يوم 11 ماي 2024على الساعة00:55

[3] لينا الرحبي،مرجع سابق

والخارجيّة، وموضوع أمن المعلومات هو موضوع قديم، ولكن زادت الحاجة والطلب عليه مع انتشار استخدام الإنترنت والاعتماد عليه في كافة مجالات الحياة، مما تطلب نقل البيانات والمعلومات عبر الشبكات المتعددة، كما أتاح انتشار شبكات التواصل الاجتماعي الحاجة الملحّة لذلك[1].

ا/مفهوم الامن المعلوماتي

الامن المعلوماتي مفهوم حديث للامن، ظهر بظهور المخاطر الناجمة عن التهديدات المتعلقة باستخدام تقنية المعلومات والمساس بسلامتها.

ب/تعريف الامن المعلوماتي:

يوجد نوع من المعلومات يطلق عليها تسمية المعلومات الخاصة، بما انها تتعلق بالشخص وتنتمي الى كيانه كانسان، كالاسم واللقب، رقم الهاتف. .....الخ، وهذه المعلوماتت أخذ شكل البيانات.

والواقع ان الحق في الخصوصية حق عميق الجذور من الناحية التاريخية، إلى أن الحق في خصوصية المعلومات على المستوى الرقمي او الالكتروني حق حديث ظهر مع التطور العلمي والتكنولوجي وظهور ما يسمى بالرقمنة [2]و الحق في المعلومات الرقمية، وبما انه حق فان كل ما يمكنه المساس بالتمتع بهذا الحق يعد خرقا للقانون وتهديدا لهذا الامن الذي اصطلح عليه الامن المعلوماتي، الذي عرف بمجموعة من التعاريف المتغيرة، والتي تعاد صياغة حدودها

[1]مقال الكتروني ، شهيرة دعدوع ، مفهوم امن المعلومات ، موقع موضوعhttps://mawdoo3.com/، الاطلاع عليه يوم 11ماي2024 ،الساعة 11:00

[2]– بوزيد بن محمود، د. سهام عباسي ،الامن المعلوماتي في ظل قانون التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03 العدد1 جوان 2018 ص 79و80

على الدوام مسايرة للتغييرات المتسارعة في الميدان المعلوماتي، ومن هذه التعاريف ان امن المعلومات هو [1]:

وهو مجموعة من التدابير الوقائية المستخدمة في المجالين الاداري والفني لحماية مصادر البيانات من اجهزة وبرمجيات وبيانات من التجاوزات او التدخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة او عمدا عن طريق التسلل، او الاجراءات الخاطئة المستخدمة من قبل ادارة المصادر المعلوماتية، فضلا عن اجراءات مواجهة الاخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية المحتملة، التي تؤدي الى فقدان بعض المصادر كليا او جزئيا ومن ثم التأثير على نوع ومستوى الخدمة المقدمة[2].

ويقوم على مجموعة من الاسس:

_العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها من انشطة الاعتداء عليها.

_ الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توافرها لضمان حماية المعلومات من الاخطار الداخلية والخارجية.

وهناك العديد من المفاهيم على امن المعلومات الواسعة التي تشمل:

-حماية المعلومات من الضرر بمختلف اشكاله سواء كان مصدر هذا الضرر اشخاصا كالمخترقين او برامج كفيروسات الحاسب الالي.

-حماية قدرة المنشاة على اداء اعمالها بأحسن طريقة آمنة.

-حماية المعلومات من الوصول غير المصرح به او السرقة او سوء الاستخدام.

-تمكين انظمة تقنية المعلومات والبرامج من العمل بشكل امن ومستمر.

---

[1] مصادر المعلوماتية: أي كيان مادّي أو وثائق أو مواد تحتوي معلومات يُمكن الاستفادة منها في العمليات البحثية لأي غرض يحتاجه الباحث، ومن الأمثلة عليها: الكتب، والمعاجم. محمد جوارنه ، موقع موضوع https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه يوم 10أفريل 2024، الساعة 11:00

[2] بوزيد بن محمود ،د سهام عباسي ،الامن المعلوماتي في ظل القانون التجارة الالكترونية في الجزائر 80.

اما تعريف امن المعلومات من الوجهة القانونية فيغطي"الالتزامات باتخاذ التدابير الملائمة لغرض الحفاظ على وضع الأمور مقابل المستوى المطلوب من الأمن، وخاصة حماية الحقوق المتصلة بالأصول او الموجودات المعلوماتية، وتتكون هذه الأصول من البيانات الخام[1] التي نظمت في صيغة وثائق، والوسائط والحقوق المتعلقة باستخدام المحتويات الفعلية"[2].

ج/عناصر الامن المعلوماتي

يقوم الامن المعلوماتي على عدة اسس ونذكر أهمها:

1.السرية والموثوقية: وذلك بضمان التأكد من ان المعلومات لا تكشف ولا يمكن الاطلاع عليها من الاشخاص غير المخولين بذلك.

2.**السلامة وسلامة المحتوى:** وذلك بضمان صحة المعلومات وعدم تعرضها للعبث بها في اي مرحلة من مراحل المعالجة او التبادل.

3. استمرار توافر المعلومات او الخدمة: وذلك بضمان استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمة لمواقع المعلوماتية، وأن مستخدم المعلومات لن يتعرض الى منع استخدامه لها [3].

هـ/وسائل حماية البيانات: ومن ابسط انواع وسائل الحماية المستخدمة كلمات السر والبطاقات الذكية والوسائل البيولوجية مثل استخدام البصمة ورفرفة العين، واستخدام المفاتيح المشفرة مثل الأقفال الالكترونية.

---

[1] البيانات الخام هي البيانات التي لم تخضع لأي معالجة أو «تنظيف» من قبل الباحثين لإزالة القيم الشاذة، أخطاء الإدخال، الاخطاء الحاسوبية أو القيام بأي نوع من المعالجة (مثل تحديد المتوسط الحسابي أو النزعة المركزية) أو التحليل. https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاطلاع عليه يوم 20أفريل 2024، الساعة 23:00

[2] بوزيد بن محمود ،د سهام عباسي ،الامن المعلوماتي في ظل القانون التجارة الالكترونية في الجزائرص79و80.

[3] مراد دلندة، مقتضيات الامن المعلوماتي في ظل التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 8 العدد2، ص 818.

كما يمكننا ووضع انظمة تكشف الاختراقات وتعالجها، وعمل نسخ احتياطية للبيانات بعد انتهاء من كل عمل نقوم به، واستخدام اقوى الانظمة لتشفير البيانات ونشر الوعي بين المستخدمين لشبكة الأنترنت،فقد تكون جميع هذه الوسائل من اجل ضمان عدم وصول اي شخص الى البيانات والمعلومات ووسائل الحماية هذه وفرت الكثير من الامن للمؤسسات والشركات التي تعتمد على الانترنت والاجهزة والانظمة الالكترونية مثل البنوك والجامعات والمستشفيات والمؤسسات العسكرية والامنية [1].

الفرع الثاني: مفهوم التجارة الالكترونية

يشمل مفهوم التجارة الإلكترونية جميع عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات التي تقوم بها الشركات التجارية أو الأفراد عبر الإنترنت، وتجدر الإشارة إلى أن التجارة الإلكترونية يمكن أن تتم من خلال أجهزة الكمبيوتر وكذلك الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية وباقي الأجهزة الذكية المعروفة والمستخدمة.

اولا /مفهوم التجارة الإلكترونية

قبل التطرق لمفهوم التجارة الإلكترونية يجب الإشارة أولا إلى أصلها اللغوي.

ا/التجارة الإلكترونية لغة:

من تَجَر يَتجُرُ تَجرا وتجارة: اي باع وشرى، وكذلك اتجر وهو افتعل. وقد غاب إطلاق هذا الإسم على الخمار، فالعرب تسمي بائع الخمر تاجرا [2]. هو افتعل ،فهو تاجر، والجمع تجر[3]، (التاجر) الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الإحتراف بشرط أن تكون له أهلية الإستغال بالتجارة [4].

---

[1] دعاء نجار موقع موضوع بحث عن امن المعلومات https://mawdoo3.com ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 21 أفريل 2024 ساعة 00:50

[2] ابن المنظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى، ج4 ،ص84

[3] الفرابي، مختار الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت 1414 ه، ط4 ،ج2، ص 600

[4] مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت، ج 1 ص82

التجارة الإلكترونية: بكل بساطة هي عملية شراء وبيع المنتجات أو الخدمات عبر الإنترنت، وتشمل جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن تتم عبر الإنترنت، مثل البيع بالجملة والتجزئة، والبيع المباشر، والمزادات المتاحة على الإنترنت، والإعلان والتسويق، وخدمات العملاء، والمعاملات المالية الإلكترونية بين الأفراد أو الشركات.

ب /التجارة الإلكترونية اصطلاحا:

ان التجارة مصطلح يعني مجموعة العمليات التجارية التي تشمل شراء، بيع السلع والخدمات، اما مصطلح "الإلكترونية" فهو يعني أداء النشاط الاقتصادي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والوسائط والأساليب الإلكترونية مثل شبكة الأنترنت [1].

وعليه فان تعريف التجارة الإلكترونية لا يخرج عن مفهوم المصطلحين السابقين، فقط الاختلافات في التعريف يكمن في الزاوية التي ينظر منها للموضوع.

ج/ التجارة الالكترونية فقهيا

لقد ورد العديد من التعاريف الفقهية للتجارة الإلكترونية وكلها تختلف باختلاف طريقة تناول الموضوع، وعليه تنحاول التطرق اهم هذه التعاريف على المنحى التالي:

عرفت التجارة الالكترونية فقهيا على انها:« ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة ادوات الاتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بالاتصالات"، او هي مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بانشطة تجارية بين المشروعات بعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة.

من جهة اخرى يرى بعض الفقهاء ان التجارة الإلكترونية " هي تلك التجارة التي تشتمل على ثلاثة انواع من الصفقات، وهي تقديم خدمات الانترنت والتسليم الإلكتروني للخدمات، اي تسليم صفقات المنتجات الخدمية للمستهلك في شكل معلومات رقمية واستخدام الانترنت كوسيلة

[1] رشو عبد القادر التأسيس القانوني لممارسة التجارة الالكترونية في دراسة تحليلية تقييمية في اطار القانون (05-18), مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ,المجلد 08، العدد 02 ,(2023)ص131.

لتوزيع الخدمات، وعن طريقه يتم شراء السلع عبر الشبكة، ولكن يتم تسليمها بعد ذلك للمستهلك في شكل غير الكتروني "[1].

نستنتج مما سبق ان مفهوم التجارة الالكترونية فقهيا يفسر في ثلاث انواع من الانظمة:

1-الربط بالانترنت وما تقدمه من خدمات تقنية

2- التسليم او التزويد التقني بالخدمات

3-استخدام الانترنت كوسيلة لتوزيع الخدمات المتعلقة بالسلع والخدمات

ثانيا: انواع التجارة الالكترونية:

يمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني، يتقابل فيه الموردون والمستهلكون والوسطاء، وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صورة رقمية، وتختلف انواع المبادلات التجارية الالكترونية نظرا لأطراف العلاقة التجارية، وهنا سنذكر انواع المبادلات التجارية الالكترونية:

1/ انشطة التجارة الالكترونية ما بين مؤسسات الاعمال والمستهلكين

أو Business-to-Consumer والتي يتمّ فيها إقامة علاقات تجارية إلكترونية بين الشركات والمستهلكين النهائيين، حيث يشبه هذا النوع إلى حدّ كبير قسم البيع بالتجزئة في التجارة التقليدية.

تتميّز العلاقات التجارية في هذا النوع بكونها أسهل وأكثر ديناميكية، لكنها أيضًا قد تكون متقطّعة غير مستمرّة. ومن الجدير بالذكر أنّ التجارة الإلكترونية ما بين الشركات والمستهلكين قد تطوّرت في الآونة الأخيرة بشكل كبير[2].

[1] مرجع نفسه، ص131و132.

[2] من موقع فرصة https://www.for9a.com ،مقدمة حول التجارة الالكترونية: مفهومها، أنواعها، ومميزاتها ، تم الاطلاع عليه يوم12ماي2024 على الساعة 13:22

2/انشطة التجارة الالكترونية ما بين مؤسسات الاعمال

هذا النوع من المبادلات التجارية الالكترونية معني بشكل اكبر بعمليات البيع والشراء التي تتم بين المنتجين وتجار الجملة والتجزئة، ولا يشارك المستهلكين [1].

3/انشطة التجارة الالكترونية ما بين المستهلكين

وفيه يقوم الافراد بالبيع والشراء فيما بينهم وبشكل مباشر عبر شبكة الانترنت، ومثال ذلك عندما يقوم احد المستهلكين بوضع اعلان في موقعه الالكتروني او اي موقع اخر من اجل بيع احد الاغراض او الخبرات الخاصة به[2].

4/الانشطة الالكترونية ما بين المستهلكين ومؤسسات الاعمال

يتم هذا النوع من التجارة ما بين المستهلكين الافراد والشركات، حيث يقوم المستهلك بتقديم اعمال تجارية وعرضها على الشركات وعليه تقوم الشركات باستخدام الاعمال المقدمة من المستهلك لاتمام عملياتها التجارية[3].

5/انشطة التجارة الالكترونية ما بينالمستهلكين والحكومة

و هذا يشمل التفاعل الالكتروني في مجال الخدمات والمعاملات الرسمية بين الحكومة والأفراد، ويمكن اعتبار التعامل ما بين المؤسسات الحكومية من جهة والأفراد من جهة أخرى جزء من مفهوم الحكومة الالكترونية، بدأ هذا الجزء يتطور ويتسع في الآونة الأخيرة، ويتضمن قيام المستهلكين باستخدام الانترنت لسداد الضرائب أو التقدم لشغلوظائف معلنا عنها في مواقع الحكومة على شبكة الانترنت.

[1] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام، مرجع سابق ص10.

[2]بوراس بودالية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ,مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 01، جامعة عين تيموشنت، 2021 ص 25

[3]جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 10 11 12.

ويقصد بهذه التعاملات من الخدمات أو عمليات البيع والشراء التي تتم بين الجهات الحكومية كبائعة للخدمات (خدمة مدنية كتحديد رخص قيادة سيارات، خدمة قضائية وغيرها) إلى مواطني الدولة كمشترين لخدمة عامة. [1]

6/ انشطة التجارة الالكترونية ما بين مؤسسات الاعمال والحكومة

هذا النمط من التجارة يتضمن جميع المعاملات التجارية التي تقدمها الشركات ذات العلاقة بمشتريات الحكومة من مختلف السلع [2]

7 / انشطة تجارية ما بين الحكومة والمؤسسات الاعمال

يبين هذا النوع من التجارة الالكترونية الى اعتماد الحكومة على شبكة الانترنت في تنفيذ المعاملات والاجراءات مع المؤسسات والشركات المختلفة. ومن استخدامات هذا النمط من التجارة الالكترونية: التدبير الالكتروني للحكومة والذي يتضمن اعتماد الحكومة على الانترنت في ايجاد الموردين واختيارهم ،من اجل شراء لوازمها والمشاركة في المناقصات وتطبيق الاتفاقيات مهم. [3]

8/ انشطة التجارة الإلكترونية ما بين الحكومات

هذا النمط من التجارة الالكترونية يتضمن جميع المعاملات والخدمات التجارية بين الحكومات، وتشمل التعاملات التجارية الالكترونية او تبادل المعلومات والتنسيق بين الاجهزة الحكومية. على سبيل المثل ان تؤجر هيئة الاوقاف اراضي معينة لهيئات حكومية او ان تؤجر

---

[1] التجارة الالكترونية ما بين الحكومة والحكومة والتجارة الالكترونية بين المستهلك ومنظمات الحكومة ، https://lhamiz.com/ التجارة الإلكترونية بين المستهلك والمنظمات الحكومية، اطلع عليه بتاريخ 12ماي2024 ساعة 01:00

[2] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص11

[3] مقال الكتروني: التجارة الالكترونية انواعها، ومزاياها وسلبياتها ،ومجالاتها من موقع النجاح https://www.annajah.net/التجارة الاكتروني، اطلع عليه بتاريخ 12ماي2024 ساعة 01:00

بنايات الى دوائر حكومية. كما ينطبق ايضا تبادل البيانات والمعلومات بين الحكومات في الدول المختلفة تحت هذا التصنيف [1].

9/ انشطة تجارية ما بين الحكومة والمستهلك

في هذا النوع من التجارة، يتم تبادل المعلومات بين الاجهزة الحكومية والمستهلكين. كما يشمل هذا النوع الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية للمواطنين كالخدمات التعليمية والثقافية والطبية، وكذلك تزويد الباحثين المتخصصين بالإحصاءات[2] والبيانات، وكذلك يشمل اعلانات الاجهزة الحكومية عن الوظائف الشاغرة لديها [3].

ثالثا: اساليب الدفع الالكتروني

الاسلوب الاول: من خلالنقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، الدفع عبر شبكة الأنترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، ومن ثمة فإن الدفع لا يتم إلا بعد النقود، هذهالنقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الاخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الاسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيثيوجد المبالغ المخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قليلة للسحب عليها بوسائل اخرى كالشيك لتسوية اية معاملات مالية، ولا بد ان تكون هناك اجهزة تتولى ادارة هذه العمليات

[1] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص12

[2] تعريف الاحصاء: كما تم تعريف الإحصاء على أنه العلم الذي يهتمّ بجمع البيانات الرقمية، ومن ثم تنظيمها، وترتيبها، وتحليلها، بهدف الوصول إلى نتائج معينة لتوضيح ظاهرة أو حالة ما، أو بأنه العلم الذي يهتم بالطريقة التي يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات وتحويلها إلى صورة عددية، حيث تُجمَع البيانات من خلاله بشكل منتظم، موقع موضوع لمزيد من المعلومات، https://mawdoo3.com/ تعريف الإحصاء، تم النظر اليه بتاريخ 12ماي2024 ساعة 16.25

[3] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام، مرجع سابق، ص12

التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الاطراف وتوفير الثقة فيما بينهم. [1] ويتم الدفع الالكتروني عبر نوعين مختلفين من الشبكات:

-**النوع الاول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على اطراف التعاقد[2]، ويلزم ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية سابقة فيما بينهم.

-**النوع الثاني:** شبكة عامة حيث التعامل بواسطتها بين العديد من الافراد الذين لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة[3].

رابعا: وسائل الدفع الالكترونية

لاجراء عملية الشراء، على المشتري استخدام احد وسائل الدفع الموثوقة والمتعارف عليها والتي تناسبه، كما تشير عمليات الدفع الالكتروني الى المعاملات النقدية الغير ورقية التي احدثت ثورة في عالم الاعمال المصرفية[4]،بسبب تقليل تكاليف المعاملات الورقية وتكاليف العمالة، نظرا لكونها سهلة الاستخدام واقل استهلاكا للوقت مقارنة بوسائل الدفع المباشر الغير تقليدية[5].

وفيما يلي نستعرض بعض وسائل الدفع الالكتروني وهي: بطاقة الائتمان، والبطاقة المصرفية، والبطاقة الذكية، والنقود الرقمية، والتحويل الالكتروني للأموال:

---

[1] عماد الدين بركات، طيبي حوريةوسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية. مجلة القانون والتنمية المحلية ,ادرار–الجزائر، المجلد 01 العدد: 02 ,سنة 2019 ص 126.

[2]التعاقد الالكتروني: هو اتفاق يبرم على الانترنات وينشئ إلتزاما متبادلا بين الطرفين ويكون قابلا للإنفاذ بمقتضى اشتراطات قانونية معينة https://mnasserlaw.com/ تعريف العقد الالكتروني.اطلع عليهيوم 12 ماي 17.00

[3] عماد الدين بركات، المرجع السابق، ص 127.

[4]الاعمال المصرفية: تسمى ايضا خدمات صيرفة الشركات ومجموعة الخدمات التي يقدمها البنك الى شركة ,وتشمل القروض والائتمان وحسابات التوفير والحسابات الجارية ,و ادارة الاصول والاكتتاب في الاوراق المالية ,و يصمم جميعها خصيصا للاعمال التجارية، وليس الافراد

[5]مقال الكتروني، نهال نعاش، وسائل الدفع الالكترونية، انظر على الموقع موضوع https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم12ماي2024 الساعة 18:00

أ/ **البطاقة الائتمانية:** تُعتبر البطاقة الائتمانية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي يُمكن استخدامها لإتمام عمليات الشراء عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية دون الحاجة لاستخدام العملات النقدية، وتُعرّف البطاقة الائتمانية بأنّها بطاقة بلاستيكية أو معدنية صغيرة تُصدر من قِبل شركة مُتخصصة بالخدمات المالية، بحيث يُسمح لصاحبها إجراء عمليات الشراء الإلكترونية من خلال اقتراض الأموال من هذه الشركة بحدٍّ مُعيّن يُعرّف بحدّ الائتمان؛ وهو الحد الأقصى الذي يُمكن للمُستخدِم اقتراضه من الجهة المُصدرة لبطاقة الائتمان[1].

ب /البطاقة الذكية: هي بطاقة تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الامنية، والتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع، وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب، ولا تتطلب تفويض او تأكيد لصلاحية البطاقة من اجل نقل الاموال من المشتري الى البائع[2].

ج /البطاقات المصرفية: هي بطاقات تُصنع من البلاستيك أو اللدائن، تصدرها البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها، تُستخدم للسداد وسحب الأموال والمعاملات المالية المختلفة. لكل بطاقة حدود معاملات لا يمكن تخطيه حسب فئة البطاقة والبنك المصدر وأنظمة البلد، مثلًا سقف أعلى للسحب من ماكينات الصراف الآلي خلال اليوم الواحد، وحد أعلى لعمليات الشراء عبر نقاط البيع وغيرها[3].

هـ/ النقود الالكترونية: وهي وسيلة جديدة ظهرت الى جانب بطاقة الائتمان، وتعني المستهلك او العميل لدى البنك يكون لديه حسابان احدهما بالعملة الحقيقية والاخر بالعملة الالكترونية، إذ يمكن له ان يحول اي قيمة من حساب النقود العادية الى حسابه بالنقود

---

[1] جمال قاسم حسن، ومحمود عبد السلام، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 16.

[2] عماد الدين بركات،، طيبي حورية، مرجع سابق، ص 128

[3] موقع المستقبل –كل ما تحتاج الى معرفته عن البطاقة المصرفية ، **https:/blog.mostaql.com** ، تم الاطلاع عليه يوم12ماي2024 الساعة 19:00

الالكترونية، فاذا اراد الوفاء بمقابل سلعة او خدمة جاز له ذلك عن طريق تحويل هذه القيمة من حساب التاجر البائع، ليقوم هذا الاخير بمراجعة البنك المصدر للتأكد من صلاحية النقود المستخدمة في الدفع وبعدها يودع قيمتها في مصرفه [1].

د/ تحويل الاموال الكترونيا: تعتبر احد اهم الطرق الشائعة للدفع الكترونيا، حيث يتم تحويل الاموال من حساب مصرفي الى حساب مصرفي آخر، ويمكن ان تكون الحسابات في نفس البنك او في بنك اخر، كذلك يمكن اجراء عملية تحويل الاموال باستخدام الات الصراف الالي او باستخدام جهاز الي[2].

المبحث الثاني

الاطار القانوني للمبادلات التجارية الالكترونية

ان العالم اليوم يشهد ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد ساهمت في زيادة الترابط بين الأسواق في العالم مما أضفى على المعاملات التجارية صفة العالمية، ونتج عن هذا التقدم مفهوم التجارة الالكترونية، التي ظهرت كأسلوب جديد لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات الكترونيا بين مختلف الدول.

المطلب الاول

الاطار القانوني الدولي للمبادلات التجارية

لابد أن يتم وضع قواعد قانونية لتنظيم التجارة الإلكترونية تكتنفها صعوبات ومسائل قانونية ـ لتنظيم هذه التجارة تم سن قوانين وطنية أو اتفاقيات دولية متعلقة بتنظيم التجارة الدولية وتطبيقاتها القانونية كالمعاملات الإلكترونية بحيث أصبح من الممكن الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال لتخدم القانون والاقتصاد على حدٍ سواء، وذلك فيما يتعلق بمسألة التجارة

[1] عماد الدين بركات، طيبي حورية، مرجع سابق،ص129

[2] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام ،كتاب التجارة الالكترونية، مرجع سابق ص 17

الإلكترونية التي تعتبر حديثة ووليدة في مجال القانون إذ لم تظهر لتنظيمها قواعد واضحة وفي هذا المطلب سنتناول فرعين أساسيين هما، الفرع الأول واقع التجارة الالكترونية في الدول العربية،والفرع الثاني الواقع التجارة الالكترونية الدولي.

الفرع الاول: واقع التجارة الالكترونية في الدول العربية

لم تتبع مسار التجارة الالكترونية في الدول العربية نفس النمط في باقي الاقاليم الجغرافية الاخرى لاسيما في ظل تباين مستويات انتشار التجارة الالكترونية في الدول العربية.

في حين تزايد الاعتماد على الشبكة العالمية للمعلومات على نطاق واسع في بعض الدول العربية، مدفوعا في الغالب بانتشار الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي وسرعات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) العالية المتوفرة، لا تزال دول اخرى تواجه التحديات في اللحاق بركب التطور التقني[1].

برزت العديد من الدول العربية في ممارستها للتجارة الالكترونية وهي: لبنان، الاردن، مصر، ودول الخليج العربي فضلا عن ظهورها في دول عربية اخرى كسوريا، والمغرب، تونس والجزائر.

وفي ذلك ظهرت تجارب بعض الدول كالآتي:

قد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية من حيث حجم التجارة الالكترونية بقيمة 3،1 مليار دولار تليها مصر بنحو 500 مليون دولار فيما توزعت 2،1 مليار الاخرى على باقي الدول العربية [2].

[1] جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام ،مرجع سابق، ص 24

[2] لطرش رندة التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الوطن العربي مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب صناعة المستقبل في السياسات العربية ونحو دور تفعيل الدراسات المستقبلية ص 07.

أ/الإمارات: تعد السوقالإمارتية للتجارة الالكترونية من اكبر الاسواق في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهذا نتيجة الى الدور الذي تقوم به الحكومة الإمارتية لنشر وتأسيس بيئة فعالة للتجارة الالكترونية، ومن هذا المنطلق اصدرت قانون[1].

بشان المبادلات والمعاملات التجارية الالكترونية وتنص المادة 14 على انه "يجوز ان يتم التعاقد بين وسائط الكترونية متضمنة نظام معلوماتي او اكثر تكون معدة، ومبرمجة مسبقا للقيام بمثل هذه المهمات، ويتم التعاقد صحيحا ونافذا ومنتجا اثره القانونية على الرغم من عدم التدخل الشخصي او المباشر لاي شخص طبيعي في عملية ابرام العقد في هذه الانظمة ".

وتأكيدا لمبدا جواز التعاقد الالكتروني نصت المادة "7/1 من نقس القانون على: لا تفقد الرسالة الالكترونية اثرها القانوني او قابليتها للتنفيذ لمجرد انها جاءت في شكل الكتروني"[2].

ب/المشرع الاردني:عملت الحكومة الاردنية منذ عام 1995 على اتخاذ اجراءات ادخال واستخدام شبكة الانترنت وذلكلدعم هذه التجارة، ومن اكثر الاشكال التجارة الالكترونية فيها هي التجارة بين قطاعالشركات نفسه وهذه النشاطات التجارية في معظمها نحو الاستيراد غير ان بعض المؤسسات الاردنية المنتهجة للتجارة الالكترونية تصدر من خلال صفقات بالبيع الى التجارة الجملة في خارج الاردن على اعتبار ان العملية تعد اكثر منها بالنسبة الى تسديد المدفوعات[3] .

المشرع الأردني اكد على "ان ابرام العقود الالكترونية بواسطة الرسالة الالكترونية يعتبر صحيحا عندما قرر في المادة 13 من القانون المعاملات الالكترونية رقم 85 لسنة 2001

---

[1] لمعلومات اكثر اطلع على موقع العين الاخبارية مقال الكتروني التجارة الإلكترونية بالإمارات الأسرع نموا في الشرق الأوسط https://al-ain.comt تم الاطلاع عليه يوم 13ماي2024،الساعة 18:30

[2] عقالي فضيلة الاطار الالكتروني للتجارة الالكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية, مجلة الاقتصاد العدد:03، ماي2011 جامعة باتنة ص177

[3] لطرش رندة، التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص7

"تعتبر الرسالة الالكترونية وسيلة من وسائل التعبير عن الارادة المقبولة قانونيا لإبداء الايجاب والقبول يقصد انشاء التزام التعاقدي " [1].

في المشهد الرقمي المزدحم في الأردن، شهد قطاع التجارة الإلكترونية تحولًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. مع ارتفاع المعاملات الإلكترونية إلى 1.5 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 20% عن العام السابق[2]

ج/المشرع التونسي: تعتبر تونس بالمقارنة مع باقي دول المغرب العربي السباق في تبني المبادلات التجارية الالكترونية وذلك من خلال ادراك لأهميتها في تطوير الاقتصاد المحلي، باعتبار ان التجارة الالكترونية لديها دور فعال في التطوير والتنمية الاقتصادية[2].

كما ان المشرع التونسي في القانون رقم 83-2000 الخاص بتنظيم التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني اقام التكافؤ بين المحررات الالكترونية والمحررات الورقية ولكنه قيد ذلك بشروط لتفادي الاستغلال غير المشروع للتوقيع الالكتروني، واكد على ذلك في الفصل 05 من هذا القانون وفي الفصل 06 منه [3].

هـ/المشرع المصري: باشر المشرع المصري بوضع مشروع حكومي لقانون التجارة الالكترونية، واتخذ القرار برئاسة مجلس الوزراء في مارس 2001، وهدف هذا القرار الى تنظيم بعض جوانب التجارة الالكترونية، وكذلك تضمن احكاما لمعاقبة حالات الاعتداء على حالات الاعتداء على التوقيع الالكتروني او حالات الاعتداء علىالبيانات الشخصية او المصرفية من خلال شبكة المعلومات وغيرها.

---

[1] عقالي فضيلة، مرجع سابق، ص 177.

[2] واقع التجارة الالكترونية في الاردن الملاحة في النمو والتحديات والمبادرات الحكومية من موقع عين العرب https://aynalarab.net/ تم الاطلاع عليه يوم 13ماي2024،الساعة 19:00

[3] عقالي فضيلة، مرجع سابق، ص 177.

ومن اجل تنمية التجارة الالكترونية والحكومات الالكترونية تم اعداد مشروع القانون المصري رقم 15لسنة 2004 بشان تنظيم التوقيع الالكتروني [1].

بعد صدور القانون تمكنت مصر من الوصول الى 6 ملايين مستخدم للبطاقات الائتمانية في ظرف سنة واحدة[2].

الفرع الثاني: الواقع التجارة الالكترونية الدولي

ا/المنظمات الدولية:

ناقشت لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية موضوع التجارة الإلكترونية في الدورة 15 التي تم انعقادها في سنة 1982 حيث تمت مناقشة التحويل الإلكتروني للأموال وكذلك اكدت على ضرورة النظر في القواعد القانونية التي شكلت عائق لاستخدام النظم المعلوماتية في جميع المعاملات التجارية ومنه تمت البحاث بخصوص هذه التجارة الى ان تم اعتماد مشروع القانون النموذجي الخاص بالتجارة الالكترونية سنة 1996، وتم اصدار قانون نموذجي خاص بالتوقيع الالكتروني لسنة 2001[3].

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد شروط ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة حامة لخضر الوادي، سنة 2021-2022، ص31و32.

[2] لطرش رندة، مرجع سابق ص7.

[3] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق، ص19

اولا: قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية[1]

يعتبر هذا القانون المساعد الاول في وضع القوانين الوضعية الخاصة بتنظيم التجارة الالكترونية، فقد كانت هذه اللجنة سباقة في الميدان التنظيمي للتجارة الالكترونية. الذي ضم 17 مادة، كذلك اكد هذا القانون على وجوب اعتماد المستندات الالكترونية، ذات حجة قانونية مساوية للمستندات المكتوبة بالشكل التقليدي، وشجع على ضرورة الاعتماد على التوقيع الالكتروني، والاعتراف له بحجية الاثبات القضائية.

فالقانون النموذجي اكد على التكافؤ الوظيفي بين الكتابة الالكترونية والكتابة الخطية، الملاحظ ان نص مشروع قانون اليونيسترال يسري على اي نوع من المعلومات، في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق انشطة تجارية سواء ذات الطابع التعاقدي او غير التعاقدي. وقد وضعت اليونيسترال عدة قوانين اهمها:

-ملاحظات قانون اليونيسترال النموذجي بشان التسجيلات الالكترونية القابلة للتحويل سنة 2017.

-اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية سنة 2005

-التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية في المنظمة العالمية [1].

[1] هدف قانون اليونيسترال: يهدف القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (القانون النموذجي) إلى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل إلكترونية وتيسير تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة قواعد مقبولة دوليا ترمي إلى تذليل العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبّؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية. والغرض من قانون التجارة تحديدا هو التغلّب على العقبات الناجمة عن الأحكام القانونية التي قد لا تكون متنوّعة تعاقديا عن طريق معاملة المعلومات الورقية والإلكترونية معاملة متساوية. وهذه المساواة في المعاملة مقوّم أساسي للتمكّن من استخدام الخطابات اللاورقية، مما يعزّز من الكفاءة في التجارة الدولية.https://uncitral.un.org /، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12أفريل 2024 الساعة 11:06

ثانيا/: التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية في غرفة التجارة الدولية [2]

قامت المنظمة بصياغة دليل ارشادي سنة 2003 يتضمن قواعد اختيارية لمساعدة الشركات، في التفاوض الكترونيا، كما صدرت كتيبات ارشادية اخرى، واستحدثت لجنة تسمى لجنة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.[3]

ثالثا/ التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية في منظمة التجارة العالمية

لقد صنفت التجارة الإلكترونية عالميا، في اطار مسعى منظمة التجارة العالمية، الى ايضاح طبيعتها واطارها القانوني، ضمن مفهوم الخدمات، وقد تقرر ذلك في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة الدولي الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ: 17 *03*/1999، والمقدم الى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، حيث ذهب هذا التقرير الى تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باعتبار ان الاتفاقية تطبق كافة الخدمات بغض النظر عن طريقة تقديمها، ولان العوامل المؤثرة على التزويد الالكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات [4].

---

[1] عطار نسيمة التكريس الدولي للتجارة الالكترونية واثرها على الاقتصاد العالمي مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 17 العدد 01 السنة 2023 ص641.

[2] تعريف غرفة التجارة الدولية: تأسست غرفة التجارة الدولية في عام 1919 بهدف عام ما زال قائما دون تغيير ألا وهو: خدمة **قطاع الأعمال الدولي** عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار وفتح الأسواق للسلع والخدمات والتدفق الحر لرأس المال. ويعود الفضل في قوة الدفع الأولى لجهود الغرفة لرئيسها الأول، إتيان كليمنتل، وهو وزير مالية فرنسي سابق. وبفضل ما كان يتمتع به من نفوذ تم تأسيس الأمانة العامة للغرفة في باريس، وكان دوره محوريا في إنشاء محكمة التحكيم الدولية التابعة للغرفة في عام 1923، https://ar.wikipedia.org/wiki/ غرفة التجارة الدولية، اطلع عليه بتاريخ 12 ماي 13:26.

[3] عطار نسيمة، مرجع سابق ص 641.

[4] عطار نسيمة، المرجع السابق، ص642

رابعا/ المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

تتولى هذه المنظمة مهمة الاشراف على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

لقد ركزت هذه المنظمة بالجوانب القانونية للمبادلات التجارية الالكترونية، لكنها ركزت بشكل اكبر على حماية الملكية الفكرية المرتبطة باستخدام تقنيات المعلومات، خصوصا في مجال العلامات التجارية وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات.

وضعت المنظمة قواعد واسس من اجل تسوية النزاعات التجارية الالكترونية كاسم الموقع، وعمل مركز التحكيم في تطوير هذا النظام حيث صار لا يحتاج للتواجد المادي للشخص بل يمكن الاكتفاء بالاتصال عن طريق الشبكات. [1]

ب/ دور المؤسسات الاقليمية في تنظيم التجارة الالكترونية:

1- التجارة الالكترونية في ظل الاتحاد الاوروبي

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو تنظيم إقليمي أوروبي يحرص على التعامل مع التجارة الالكترونية ضمن تطوراتها التقنية، ولذلك فان الاتحاد الأوروبي ومنذ العام 2000 بدأ التوجه نحو ادراج قانون للتجارة الالكترونية، اذ قامالبرلمان والمجلس الأوروبي حسب المادة رقم 7/97 الصادرة في مايو عام 1997، في شأن حماية المستهلكين في مجال العقود عن بعد في مادتها الثانية العقد عن بعد بانه (كل عقد يتعلق بالبضائع او الخدمات ابرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام البيع او لتقديم خدمات عن بعد نظمه المورد الذي يستخدم، لهذا العقد، تقنية او أكثر للاتصال عن بعد لإبرام العقد وتنفيذه)، كما قال في هذا التوجيه تقنية الاتصال عن بعد بأنه (كل وسيلة دون وجود مادي وزمني للمورد والمستهلك، يمكن ان تستخدم لإبرام العقد بين طرفيه)، ويلاحظ ان ابرز الأمثلة التي أوردها التوجيه لتقنيات

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد شروط ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص23.

الاتصال منها المطبوعات غير المعنونة والخطابات والدعاية والحاسبة والمراسلات الالكترونية[1].

أما توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي [2]رقم 31/2000 الصادر في الثامن من حزيران من العام 2000 بشأن بعض الجوانب القانونية لخدمات شركة المعلومات وبصفة خاصة للتجارة الالكترونية في السوق الوطنية والذي يطلق عليه (توجيه التجارة الالكترونية) في المادة الثانية، الاتصال التجاري بأنه كل شكل من أشكال الاتصال يستهدف تسويق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بضائع أو خدمات أو صورة مشروع أو منظمة او شخص يباشر نشاط تجاري أو صناعي او حرفي او يقوم بمهمة منظمة، وفضلا عن ذلك، فقد أشار هذا التوجيه إلى ضرورة ان تقوم الدول الأعضاء بالسماح لأنظمتها القانونية بإبرام العقود بالطرق الالكترونية، بحيث لا تمثل هذه الأنظمة عائقا لاستعمال العقود الالكترونية ولا تحد من أثرها وفعاليتها لمجرد أنها تتم بالطرق الالكترونية.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي، ومن خلال هذين القرارين أو ما يطلق عليهم (التوجيهين) قد أعطوا تعريفا للاتصال التجاري أي التجارة الالكترونية، وهذا التعريف إنما يحاول إن يعطي توصيفا قانونيا للتجارة الالكترونية، خاصة وان الدول الأوروبية تشهد تسارعا في التجارة الالكترونية ولذلك فقد حاولت الدول الأوروبية وضع تعريف للتجارة الالكترونية لتحديدها وتنظيمها ويمكننا أن نقدم دولة (فرنسا) بوصفها احد أعضاء الاتحاد الأوروبي المؤسسين، إذ أشار التقرير الذي قدمه لورنتز عام 1998 لوزير الاقتصاد الفرنسي

---

[1] زياد عبد الوهاب النعيمي، التنظيم الدولي للتجارة الالكترونية موقع ايلاف. يوم 13اكتوبر 2011، https://elaph.com/، تم الاطلاع عليه يوم 14ماي 2024 الساعة 11:00

2 المجلس الأوروبي هو قمة لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تحت إشراف الرئيس المكلف بتسهيل الوصول لحلول وسط. يعقد المجلس اجتماعين على الأقل كل سنة (في شهري يوليو وديسمبر)، وفي نهاية كل رئاسة دورية لمجلس الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه القمم بين المسؤولين التنفيذيين للدول الأعضاء إلى تحديد المجالات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في السياسة الخارجية. من موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 ماي 2024، الساعة 11:59

إلى التجارة الالكترونية وعرفها بأنها (باختصار مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية، بين المشروعات بعضها البعض، وبين المشروعات والإفراد، وبين المشروعات والإدارة)[1].

2-اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة:

قامت اللجنة بإعداد نموذج لعقد تبادل البيانات الكترونيا في عام 1995 لأغراض استخدام التجاري الدولي، وفي اطار مساهمةهذه اللجنة تم تكليف مجموعة عمل قانونية لإعداد نموذج لذلك العقد، بما يمكنللاستخدام العام في عملية التجارة الالكترونية، وتوحيد لغة تبادل الالكتروني للبيانات، بين اطراف المعاملات في مختلف الدول.

طرحت المجموعة العاملة ضمن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الخمسين بتاريخ 15مارس1999، بتوصية الى لجنة الونيسترال بإدخال تغيرات غلى الاتفاقيات التجارية الدولية، والتي من اهمها اتفاقية الامم المتحدة بشان عقود البيع الدولي للبضائع سنة 1985،و تضمنت ايضا امكانية وضع اتفاقية دولية تشمل القضايا القانونية التجارية [2].

3-منظمة الاسماء والارقام (ICANN):

هي منظمة غير ربحية مسؤولة عن إدارة أسماء النطاقات وعناوين IP على الإنترنت. على الرغم من أن عملها قد يبدو معقدًا إلى حد ما، إلا أن أهميتها في عالم الإنترنت لا جدال فيها. وبفضل عملهم، يتم ضمان استقرار وأمن الشبكة، فضلا عن التخصيص العادل والمنصف للموارد. علاوة على ذلك، تعد ICANN مثالاً للتعاون الدولي والتعاون، مما يدل على أنه من الممكن، في المجال الرقمي، العمل معًا لتحقيق هدف مشترك. لكل هذه

[1] زياد عبد الوهاب نعيمي، مرجع سابق.

[2] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص19.

الأسباب، لا بد من معرفة عمل هذه المنظمة وتقدير عملها من أجل تطوير وتوسيع شبكة الشبكات[1].

ج/ تنظيم التجارة الالكترونية على مستوى الدول الاجنبية

كانت الدول الاجنبية السباقة في تشجيع المبادلات التجارية الإلكترونية، حيث انهم اتخذوا من القانون النموذجي الذي اقرته الامم المتحدة عن التجارة الإلكترونية، مصدرا تستند عليه في وضع تشريعاتها الخاصة بالمبادلات التجارية الالكترونية، وهنا سنتحدثعن بعض الدول السباقة لتنظيم التجارة الالكترونية: [2]

1-الآليات التشريعية للولايات المتحدة الامريكية:

اهتمت اغلب الولايات المتحدة الامريكية بأمن التجارة الالكترونية ومعاملاتها، حيث بدأت العديد من الولايات بالتدابير التشريعية القانونية للتعامل بأسلوب التجارة الالكترونية، تم اصدار التشريعات المنظمة للأمن القانوني لها، ومن ذلك قانون المعاملات الالكترونية لولاية (ديلوير)، وقانون المصادقة الالكترونية للمحررات لولاية (نيوميكسيكو)، وقانون المصادقة الالكترونية لولاية واشنطن الصادر في 15ابريل1997.

وبعد صدور القانون الموحد للمعاملات الالكترونية لسنة 2000، وقانون التوقيعات الالكترونية في التجارة العالمية والوطنية سنة2000، استمدت العديد من الولايات الامريكية تشريعاتها منها، بالإضافة الى القوانين الاتحادية منها[3].

[1] مقالالكتروني،ما هي ICANN وأهميتها في عالم الإنترنت، https://polaridad.es/ar، تم الاطلاع علية بتاريخ 13 ماي202421.00

[2] امنة رهيوي، ووليد بوزيد، مرجع سابقص 27

[3] ماء العين سعداني، حماية التجارة الالكترونية في ضوء المستجدات التشريعية ,مجلة الالكترونية للابحاث القانونية، 2020، العدد05. ص39.

2-الآليات التشريعية في فرنسا:

تنبه المشرع الفرنسي الى ضرورة مسايرة التطور الحاصل في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث قام بإدخال معلومات هامة سنة 1980 على القواعد التقليدية للإثبات والاعتراف لمستخرجات الحاسوب بحجية قانونية[1] في الاثبات وذلك بالقانون رقم (80-525)، هذه البداية المتواضعة من طرف المشرع الفرنسي كانت محاولة تكيف مع واقع التعاملات الالكترونية [2].

وزيادة عن ذلك فان المشرع الفرنسي اصدر القانون رقم 2000/230 ويعتبر هذا القانون بمثابة تعديل للنصوص المنظمة للإثبات في القانون المدني الفرنسي، عدد مواد هذا التعديل الذي أصدره المشرع الفرنسي هو ستة مواد، تم ادراجها في مادة واحدة والتي هي المادة 1316 من القانون المدني الفرنسي، ولم يتوقف عند هذا القبيل فقط، بل تدخل بمقتضى المرسوم رقم 741/ 2001 الذي من خلاله حاول المشرع الفرنسي وضع تنظيم سامل للتعاقد الالكترونية في ضوء التوجيه الاوربي رقم7/97 /CE بشان حماية المستهلك في التعاقد عن بعد

واعلان التوجه الاوروبي في 8جويلية 2000 وقد تناول التجارة الإلكترونية، حيث نظم العلاقة بين المقدم والمتلقي الخدمة، ونتيجة لهذا قام البرلمان الفرنسي، بإصدار قانون

---

[1] الحجية في اللغة، تعني الدليل أو البرهان، أو تأتي على أنها الدعوى أو الذريعة التي يتذرع بها لإخفاء السبب الحقيقي، وقد يراد بها أحيانا الكلام المغلف كاللغز يتحاجى الناس فيها. https://mail.almerja.com/، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2024، الساعة 10:55

تعني الحجية القانونية للتوقيع اإللكتروني أنه يمكن استخدامه كأداة قانونية ملزمة معترف بها من قبل المحاكم والهيئات الحكومية، حيث يهدف إلى تحقيق نفس أهداف التوقيع التقليدي.

ريام وليد، قرقور جلال ،من مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة برج بوعريريج ،سنة 2023/2022، ص01

[2] ماء العين سعداني، مرجع سابق، ص39

لإدخال قواعد التوجيه الأوروبي للتشريع الفرنسي وذلك من خلال القانون 2004/575 الصادر في 21جويلية2004 والمسمى قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي [1].

3-الآليات التشريعية للمبادلات التجارية الالكترونية في القانون اليابان:

اصدرت اليابان عدة تشريعات مهمة للتجارة الالكترونية، خاصة في ميدان حماية المعلومات وتنظيم قواعد شهادات ضمان صحة تبادل المعلومات، حيث كلفت هيئة حكومية عليا منذ 1996 بمهمة وضع الاطار القانوني والتقني والتنظيمي للتجارة الالكترونية، وقد قسمت هذه الهيئة اعمالها الى مرحلتين انجزت الأولى منها سنة 1998، ولا تزال تنجز بقية محتوى موضوعات المرحلة الثانية، ويلاحظ ان التجربة اليابانية ستكون اكثر دقة وشمولية، لأنها تعكس حقيقة بالغة الاهمية تتجلى في ان اتخاذ التدابير التشريعية لا يكون على عجل لكنه لا يحتمل التأخير ايضا، وسيكون بلا شك نموذجا مميزا ومتكاملا، والى جانب الجهد التشريعي فقد اتخذت الحكومة اجراءات واسعة لتهيئة القطاعات العامة والخاصة لممارسة واسعة وناشطة للتجارة الالكترونية بالرغم من ان انشطتها ليست غريبة على البيئة البيانية المعتمدة في اعمالها على الائتمان الرقمي[2].

4-اليات التشريع الهندي لأمن التجارة الالكترونية:

تقوم الحكومة الهندية بإنجاز مشروع طموح في مجال التجارة الالكترونية، وذلك بوضع قانون شامل يهدف الى منح المشروعية للاتصالات الالكترونية ويعالج الجرائم المعلوماتية[3]

، فقد اصدرت الهند قانون المعلوماتية رقم (21) بتاريخ 09 يونيو 2000، الذي اعتمد بالأساس القانون النموذجي للتجارة الالكترونية الصادر عن لجنة التجارة الدولية للأمم المتحدة

---

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق،ص29و30.

[2] ماء العين سعداني، مرجع سابق، ص41و42

[3] الجرائم المعلوماتية: تُعرف الجرائم المعلوماتية بالجرائم السيبرانية (بالإنجليزية: cyber crime) أو الجرائم الإلكترونية (بالإنجليزية: electronic crime)، ويتم هذا النوع من الجرائم باستخدام جهاز الكمبيوتر أو أي جهاز متصل بشبكة بهدف الوصول إلى المعلومات بطريقة غير شرعية أو إلحاق الضرر بالأجهزة أو تعطيلها. https://mawdoo3.com /، تم الاطلاع عليه يوم13ماي2024، على الساعة 22:00:

نرى بان الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدات في تشييد البنية القانونية للتجارة الالكترونية لترسيخ مفهومها، والاستفادة منها في الترويج للمنتجات وفتح الاسواق الجديدة[1].

المطلب الثاني

الاطار القانوني للمبادلات التجارية في الجزائر

لقد تأخرت الجزائر كثيرا في مواكبة جيرانها ودول العالم من حيث تنظيم التجارة الالكترونية لما لهاته الأخيرة من تسهيلات وسرعة في التنفيذ، وكلفة منخفضة بالمقارنة بالتعاملات التجارية التقليدية وشفافية أكثر بالنسبة للعمليات التجارية المختلفة وحتى الخدماتية وسرعة في تنفيذ العمولات.

وعليه حاول المشرع الجزائري من جانبه مواكبة هذا التطور الحاصل على المستوى الدولي ومن هذا المنطلق اصبح الزاما على السلطات العمومية في الجزائر ان تؤسس البيئة القانونية التشريعية للتعامل مع هذا الموضوع فكان اصدار سلسلة من النصوص القانونية والتشريعية اخرها القانون 18-05 المؤرخ في ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الالكترونية.

الفرع الاول: تقديم مشروع قانون التجارة الالكترونية وتعريف المشرع لها

اولا /تقديم مشروع القانون

ا/**الاثبات الالكتروني:** إن أولى النصوص القانونية والتي اراد من خلالها المشرع الجزائري التأسيس للتجارة الالكترونية في مجال الاتصالات هو اصداره للقانون رقم 2000-03 المؤرخ في 2000/08/05، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ثم المرسوم رقم 01_123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل

[1] ماء العين سعداني، مرجع سابق،ص 42.

نوع من انواع الشبكات بما فيها اللاسلكية والكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية والذي تم تعديله فيما بعد بموجب المرسوم رقم 162لسنة 2007[1].

ب/التوقيع الالكتروني: تم النص على التوقيع الالكتروني بموجب المادة 327 الفقرة2 من القانون المدني المعدل بموجب القانون 10/05، حيث تمت إضافة العبارة التالية: " ويعتمد بالتوثيق الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر أعلاه".[2]

ج/النص على بعض تقنيات التجارة الالكترونية: من الجهة لقانونية نرى البعض من ملامح التأسيس للتجارة الالكترونية من خلال صياغة بعض النصوص القانونية، ابرزها اجازة التعبير عن الارادة العقدية عبر وسائل الالكترونية وان التقاء الارادات الالكترونية يكفي ابرام العقد متى استوفى شروط صحته.

ومما سبق وبالرجوع الى نص المادة64 من القانون المدني الجزائري يفهم بان المجال مفتوح لتقبل اي طريقة اتصال بالهاتف او بشبكة الانترنت، اما من الجانب المحاسبي وبموجب القانون 07-11 المتضمن المحاسبي المالي وهو النظام الذي يدعى حسب نص المادة الثالثة منه بنظام المحاسبة المالية، وتنص هذه المادة على ما يلي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المادية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ". ومن هذا المنطلق فان المشرع سمح بمسك دفاتر المحاسبية الكترونيا باستعماله لمصطلح المحاسبة المالية عن طريق الاعلام الآلي، حيث نصت المادة 24من على ما يلي:" تمسك المحاسبة يدويا او عن طريق الاعلام الالي."

---

[1] رشو عبد القادر، التاسيس القانوني لممارسة التجارة الالكترونية في دراسة تحليلية تقييمية في اطار القانون (18-05) نشر في 03/06/2023 ص 135.

[2] القانون 04-15، المؤرخ في 2015/02/21، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،

كما تمت الاشارة ضمنيا الى السفتجة والشيك الالكتروني بموجب القانون رقم 05_02 المعدل والمتمم للقانون التجاري من خلال نص المادة 414/فقرة 3 منه، والي نصت على كيفية استخدام السفتجة، حيث جاء فيها: ".....يمكن ان يتم التقديم ايضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما "[1].

ثانيا: التعريف التشريعي للتجارة الالكترونية في الجزائر

لقد حملت المادة 5 من مشروع القانون عدة مفاهيم خصت بها التجارة الالكترونية العقد الالكتروني، المستهلك الالكتروني، وسيلة الدفع الالكتروني، الإشهار الإلكتروني، الطبية المسبقة واسم النطاق [2].

التجارة الالكترونية: النشاط الذي بموجبه يقوم مورد الكتروني باقتراح او ضمان توفير السلع والخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الأنترنت.

العقد الالكتروني: العقد بمفهوم القانون 04-02المؤرخ في 2004/06/23 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، والذي بموجبه يتم ابرامه عنبعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني: .

المستهلك الإلكتروني: حددها القانون في المادة (16-17 من القانون 18-05) كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض او صفة مجانية سلعة او خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بهدف الاستخدام النهائي.

وسيلة الدفع الالكتروني: ذكرها المشرع في المواد (27 -28-29من القانون 18-15)،كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية.

---

[1] رشو عبد القادر، مرجع سابق ص 136.

[2] بلعربي علي، بقنيش عثمان، الاطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد الرابع، ص 361.

الاشهار الالكتروني: عرفت الفقرة السادسة من القانون 18-05 الاشهار الالكتروني على انه "كل اعلان بهدف بصفة مباشرة او غير مباشرة الى ترويج بيع السلع او الخدمات عن طريق الاتصال الالكتروني".

اسم النطاق: عبارة عن سلسة احرف وارقم مقيسة مسجلة لدى السجل الوطني لأسماء النطاق، وتسمح بالتعرف والولوج الى الموقع الالكتروني.[1]

المورد الالكتروني:في(المادة 36 من القانون 18-05)،كل وسيلة دفع مرخصة طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية.

الطلبية المسبقة: هو تعهد بالبيع يمكن ان يقترحه المورد الالكتروني على المستهلك الالكتروني في حالة عدم توفر المنتوج في المخزون.[2]

ثالثا/تدرج القانوني في اعتماد التجارة الالكترونية: تبعا للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي في السنوات الاخيرة، فان المشرع الجزائري حاول مواكبة هذا التطور نحو اعتمادالمعاملات الالكترونية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة، وفي الاتي نستعرض اهم تدخلات المشرعالجزائري في هذا الاطار:

أ/الاثبات الالكتروني: بموجب القانون رقم 05-10 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري، والذي عدل واضاف بعض الاحكام المتعلقة بالالتزامات، بالاضافة الى تاسيس الانتقال من النظام الورقي في الثبات الى النظام الالكتروني وهذاطبقا للمادة 323 مكرر، حيث نصت هذه المادة على ان الكتابة في الشكل الالكتروني ذاتالتسلسل في الاوصاف

[1] المادة 05 من مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية

[2] العربي علي، بقنيش عثمان، الاطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر، مرجع سابق ص 361

والارقام او اية علامات او رموز ذات معنى واضح مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق ارسالها[1].

ب/التوقيع الالكتروني: تم النص على التوقيع الالكتروني بموجب المادة 327 الفقرة 2 من القانون المدني المعدل بموجب المادة 327 الفقرة 2 من القانون المدني المعدل بموجب القانون 05-10 السابق الذكر، حيث تمت اضافة العبارة التالية: "و يعتمد بالتوثيق الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323مكرر اعلاه"[2].

ج/التصديق او التوثيق الالكتروني: التصديق الالكتروني هو عملية تضمن اربعة جوانب امنية لتبادل المعلومات على شبكة الانترنت وهي السرية، التوثيق، النزاهة وعدم الانكار، ويقصد بالتوقيع الالكتروني بيانات في شكل الكتروني مرفقة او مرتبطة منطقيا بيانات الكترونية اخرى تستعمل كوسيلة توثيق وهذا ما تضمنته احكام القانون رقم 04-15المؤرخ في 01فيفري2018. والذي استحدث المشرع الجزائري بموجبه ما يسمى بمؤدي خدمات التصديق الالكتروني، والذي يعمل – من خلال جملة من الالتزامات القانونية-على خلق بيئة الكترونية امنة للتعامل عبر شبكة الانترنت[3].

د/الدفع الالكتروني: كانت الاشارة الى طريقة الدفع الالكتروني في الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والذي اكد على سلطة البنك المركزي[4] في المركزية النقدية، وقوة تدخل

---

[1] انظر الرابط، طرق الاثبات الالكتروني، https://www.afiflaw.com/ ، اطلع عليه يوم 13ماي 2024، الساعة 23:00

[2] رشو عبد القادر، مرجع سابق ص135.

[3] رشو عبد القادر، مرجع سابق ص135.

[4] البنك المركزيّ (بالإنجليزيّة: Central Bank) هو مُنظّمةٌ مُستقلّة تُلزمها حكومة الدولة بإدارة الوظائف الماليّة الرئيسيّة، مثل إصدار عملة الدولة، والمُحافظة على قيمتها النقديّة، والمساهمة في تنظيم كمية عرض النقد، ومُتابعة كافة العمليات الخاصّة بالمصارف التجاريّة ويُعرَّف البنك المركزيّ بأنّه المصرف الوطنيّ للدول، ويُساهم بتقديم مجموعةٍ من الخدمات المصرفيّة والماليّة لحكومة الدولة التي يتبع لها، ويَهتمّ بمُتابعة نظام البنوك التجاريّة، وتنفيذ السياسات الماليّة والنقديّة الخاصّة بالحكومة، ومن التعريفات الأخرى للبنك المركزيّ هو بنك يهتمُّ بوضع الخُطط الماليّة لحكومة الدولة، ويُساهم

الدولة في المنظومة البنكية، وذلك بتعديل تركيبة مجلس النقد والقرض لتعزيز مبدا الرقابة حيث جاء في مادته 69 مايلي:" تعتبر وسائل الدفع كل الادوات التي تمكن كل شخص من تحويل الاموال مهما يكون السند او الاسلوب التقني المستعمل.

نص هذه المادة يعبر بكل وضوح عن ارادة المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية الى وسائل دفع الكترونية حديثة، وفي نفس المنحنى صدر فيما بعد القانون رقم 05-02 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن تعديل القانون التجاري الجزائري، والذي تضمن احكاما تتعلق باستعمال بطاقات الدفع والسحب، كوسائل دفع حديثة وذلك بموجب المادتين 543مكرر23 والمادة 543مكرر 24، وصدور النظام (06/05) المتعلق بمقاصة الصكوك وادوات الدفعالخاصة بالجمهور العريض[1].

هـ / دور سلطات التصديق الالكتروني في حماية اطار المعاملات التجارية الالكترونية:

ان الدور الذي تقوم به هذه الجهات هو حماية التوقيع الالكتروني[2] وتأمينه من التزوير والتلاعب، وفي هذا السياق فان واجبات هذه السلطات هي:

1- التحقق من هوية الشخص الموقع: و يتم ذلك من خلال وثائق اثبات الهوية المقدمة كالهوية الشخصية وجواز السفر، وغير ذلك من الوثائق الثبوتية المعترف بها، وينتهي بإصدار شهادة توثيق الكترونية تفيد التصديق على المحور الالكتروني[3].

بتنفيذها، ويتحكّم بالأموال ضمن القطاع الاقتصاديّ. من موقع موضوع، https://mawdoo3.com، اطلع عليه يوم 13ماي2024 ،الساعة 13:00

[1] رشو عبد القادر، مرجع سابق ص136.

[2] التوقيع الإلكتروني: هو توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة يأخذ الشكل الإلكتروني، ويكون ملحقاً أو مرتبطاً منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق الرسالة أو اعتمادها.

انظر مقال الكتروني، التوقيع الالكتروني وشهادات المصادقة عليه ،موقع الكتروني البوابة الرسمية للحكومة الامارات م الرابط https://u.ae/ar-AE التوقيع الالكتروني وشهادات المصادقة عليه، اطلع عليه يوم 13ماي2024 ،الساعة 15:00

[3] رشو عبد القادر، مرجع سابق ص136.

2-اثبات مضمون التبادل الالكتروني: ولهذا الغرض تقوم جهات التوثيق [1]بتعقب المواقع التجارية وذلك بالتحري عن وجودها الفعلي ومصداقيتها، فاذا اكتشفت ان هذه المواقع غير حقيقية او غير جدية فإنها تقوم بتحذير المعاملين معها[2].

الفرع الثاني: شروط لممارسة المبادلات التجارية الالكترونية في الجزائر

نظم المشرع الجزائري التجارة الالكترونية، وحاول اضافة عليها جو من الثقة حتى تصبح متداولة بين الاشخاص، حيث انه فرض جملة من الشروط الموضوعية بموجب القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، الزم المورد الالكتروني او الشخص الذي سيمارس اقتراح وتسويق ان يقوم به، حتى يصبح نشاطه مشروعا [3].

وعلى هذا الاساس قرر المشرع حماية المستهلك في العقود كافة والعقود الالكترونية بصفة خاصة وذلك راجع لحالة الضعف التي تسيطر على المستهلك اثناء التعاقد. بالإضافة تباين بين المهني والمتحرف الذي يقدم السلعة او الخدمة باعتباره الطرف الاقوى الذي يفرض شروطه على المستهلك[4].

و على هذا السياق اشترط المشرع توافر شروط في ممارسة التجارة الالكترونية وواجبات يقوم بها المورد الالكتروني. وهذا ما سنعرج عليه ك الآتي:

جاء في نص المادة 08 من القانون 18-05السالف الذكر ما يلي: « يخضع نشاط التجارة الالكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في الصناعات التقليدية والحرفية، حسب

---

[1] فجهات التوثيق الالكتروني: تقوم بدور الوسيط المؤتمن بين المتعاملين في التعاملات الالكترونية، فتؤكد هوية الأطراف وتحدد أهليتهم للتعامل، كما تضمن سلامة محتوى البيانات المتداولة عبر الشبكة وتصدر شهادات الكترونية معتمدة. وأمام الدور المهم لهذه الجهات قامت التشريعات المختلفة بتحديد التزاماتها والمسؤولية التي تقع على عاتقها في حال إخلالها بهذه الالتزامات.

كيسي زهيرة ،النظام القانوني لجهات التوثيق الالكتروني ،دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع ،جوان 2012 ،ص232

[2]رشو عبد القادر، مرجع سابق ص 136:

[3]امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق، ص37.

[4]تباني اسعيد، بقية عبد الحفيظ،ظوابط ممارسة التجارة الالكترونية طبقا للقانون 18-05 مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية / العدد 04 / سبتمبر 2020ص93.

الحالة ونشر موقع الالكتروني[1] او صفحة الاكترونية على الانترنت ستضاف بالجزائر بامتداد. com.dz[2]

ا/ الشروط الموضوعية للمبادلات التجارية الالكترونية

أولا: المعاملات المستبعدة من خضوعها للتعامل الالكتروني

بموجب المادة الثالثة من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية على أنه:

"تمارس التجارة الالكترونية في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما "

الا انها تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية تتعلق بما يلي:

- لعب القمار والرهان والياناصيب
- المشروبات الكحولية والتبغ
- المنتجات الصيدلانية
- كل سلعة او خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول بها[3].
- كل سلعة او خدمة تستوجب اعداد عقد رسمي[4]

من خلال تحليل المادة سالفة الذكر نستنتج ان المعاملات التجارية الالكترونية تحكمها العديد من الظوابط المنصوص عليها في هذا القانون، من خلال هذه المادة نجد ان للشخص كامل الحرية في تسويقواقتراح السلع والخدمات،وان له حق التجارة في كل شيء الا ما هو

[1] جهات التوثيق الالكتروني تقوم بدور الوسيط المؤتمن بين المتعاملين في التعاملات الالكترونية، فتؤكد هوية الأطراف وتحدد أهليتهم للتعامل، كما تضمن سلامة محتوى البيانات المتداولة عبر الشبكة وتصدر شهادات الكترونية معتمدة. وأمام الدور المهم لهذه الجهات قامت التشريعات المختلفة بتحديد التزاماتها والمسؤولية التي تقع على عاتقها في حال إخلالها بهذه الالتزامات.Https://www.arageek.com، تم الاطلاع عليه يوم 15 ماي 2024، الساعة 21:36

[2] تباني اسعيد ووليد بوزيد، مرجع سابق 94.

[3] امنة رهيوي ووليد بوزيدي ،مرجع سابق ص 38.

[4] العقد الرسمي: تعرفه المادة 324 من القانون المدني الجزائري المؤرخ في 03 ماي 1988 بانه " العقد الرسمي عقد يثبت فيه موظف او ضابط عمومي او شخص مكلف بخدمة عامة، وما تم لديه او ما تلقاه من ذوي الشان وذلك طبقا للاشكال القانونوذلك فيحدود السلطة واختصاصه»، من القانون المدني الجزائري

محضور من المشرع الجزائري من المعاملات المذكورة على سبيل الحصر لا المثال، وذلك يعود لكونها غير مشروعة او غير تجارية، ويمكننا شرح ذلك في كالاتي[1]:

1/حضر لعب القماروالرهان واليناصيب:

بما انه وفي هذه الفترة الاخيرة انتشرت فكرة اليناصيب حيث اصبحت متداولة بشكل واسع من خلال المواقع الالكترونية المزيفةحيث انه اصبحت تستغل في الاحتيال عن طريق ارسال بريد الكتروني كاذب، يوهم الاشخاص بالفوز بمبلغ مالي او بأدوات واشياء ذات استعمال، وهذا ما يجعل متلقي الرسالة بإدخال معلوماته الشخصية.

وبما ان لعب القمار والرهان الرياضي الجزائري طبقا للمادة 612 من القانون المدني والتي جاء فيها حظر القمار والرهان، غير ان الاحكام الواردة في الفترة السابقة لا تطبق على الرهان الخاص والرهان الرياضي الجزائري[2].

2/ حظر التعامل بالمشروبات لكحولية والتبغ:

تنص المادة 51 من القانونرقم 18- 11 المتعلق بالصحة على انه: يمنع كل شكل من اشكال الترويج والرعاية والاشهار لفائدة مواد التبغ 2"، والمادة 60 من نفس القانون تنص على انه: يمنع الترويج والرعاية والاشهار للمشروبات الكحولية ولكل مادة اخرى معينة ومصنفة مضرة بالصحة ".

من خلال القانون رقم 18-05 المتعلق بالمبادلات التجارية الالكترونية والقانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة نجد ان المشرع الجزائري قد منع وحظر التعامل بالمشروبات الكحولية في القانون الاول الخاص بالمبادلات التجارية الالكترونية وكذلك منع الترويج

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص 39.

[2] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق، ص 39.

والاشهار لفائدة مواد التبغ[1] والمشروبات الكحولية، ويمكن انستنتج ان سبب هذا الحظر هو بسبب تفشي ظاهرة تعاطي هذه الممنوعات، التي أدت الى مخاطر صحية لمتعاطيها، وكذلك تسببت بظهور افات اجتماعية، وكثرة المشاكل داخل المجتمع، وفي نفس الوقت تخالف الآداب العامة والشريعة الاسلامية، فكان من الاجدر حظرها وتفادي مثل المشاكل[2].

3احظر التعامل بالمنتجات الصيدلانية

بما ان المشرع الجزائري قد منع الاشهار للمواد الصيدلانية، والترويج 2 اتجاه المستهلكين طبقا للمادة 237 في فقرتها السابعة من قانون الصحة المذكور سالفا، التي نصت على أنه: (يمنع الاشهار للمواد الصيدلانية والترويج لها تجاه الجمهور بكل الوسائل الإعلامية).

اقرار قانون الصحة الجزائري ان الاشهار للمواد الصيدلانية الموجه لمهني الصحة يتمثل في كل نشاط يتم بموجبه الترويج لوصف المواد الصيدلانية وتسليمها طبقا للمادة 237 في فقرتها الاولى [3].

4/:حظر التعامل بالمنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية او الصناعية او التجار

قام المشرع الجزائري بحظر اي منتجات قد تمس بحقوق الملكية الفكرية او الصناعية او التجارية، مثل عرض اي سلع او منتجات تحمل علامة تجارية مقلدة[1] لعلامة تجارية

[1] تبغ هو نبات يزرع للحصول علي أوراقه التي يصنع منها السجائر والسيجار والمضغة. ويعتبر التبغ مخدرا ويسبب الإدمان لوجود مادة النيكوتين به. من موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/8، تم الاطلاع عليه يوم14ماي2024 ،ساعة 10:22

[2] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص 39.

[3] امنة رهيوي ووليد بوزيد ،مرجع سابق ص 39.

اصلية ذات منتوج اصلي، وهذا راجع لسبب انه يعتبر جنحة تقليد وهذا طبقا للمادة 26 من الامر 03-06 المتعلق بالعلامات، ويعد التقليد جريمة يعاقب عليها في المواد 27 الى 33 من نفس الامر [2].

ب / الشروط الشكلية لممارسة التجارة الالكترونية

تنص المادة 8 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية التي تنص على انه "يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري او في سجل الصناعات التقليدية[3] حسب الحالة، ولنشر موقع الكترونياو صفحة الكترونية على الانترنت، مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz ‘

يجب ان يتوفر الموقع الالكتروني للمورد الالكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته [4]. وتنص المادة 09 من نفس القانون على انه "تنشا البطاقة وطنية للموردين الالكترونيين المسجلين في السجلين السجل التجاري والسجل الصناعات التقليدية والحرفية"

لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الالكترونية الا بعد ايداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري

وانطلاقا من المادة 8 و9 من القانون رقم 18-05 نجد ان هنالك اجراءات يقوم بها المورد الالكتروني من جهة، وإجراءات يقوم بها المركز الوطني للسجل التجاري من جهة اخرى[5].

---

[1] علامة تجارية مقلدة: ويكون ذلك بقيام المقلد باصطناع علامة تجارية مشابهه تماما مع العلامة الأصلية بحيث يختلك الأمر على المستهلك ويظن أنها العلامة الأصلية، ويحدث الخلط بينهما.من موقع حماة الحق إثبات تقليد العلامة التجارية – حُماة الحق– محامي الأردنhttps://jordan-lawyer.com/اطلع عليه يوم 15ماي2024 على الساعة 23:00

[2] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص 39.

[3] صناعات التقليدية هي إنتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبين بيئتها الطبيعية وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية: .
موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15ماي2024، الساعة 12:00

[4]امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص40.

[5]انظر المادة 42 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

أولا: من جانب المورد الالكتروني

اوجب المشرع الجزائري على كل شخص يريد ان يباشر عمله الالكتروني تنفيذ القوانين المنصوص عليها في القانون رقم 18-05 المتعلق بالمبادلات التجارية الالكترونية من خلال المادة الثامنة منه وهذا ما سنفصله فيما يلي:

ا/ تسجيل نشاط التجارة الالكترونية في سجل تجاري

كل تاجر سواء طبيعي أو معنوي له الرغبة في ممارسة نشاط التجارة عن طريق الاتصال الالكتروني، يجب عليه التسجيل في السجل التجاري، وتكون ممارسته لهذا النشاط مشروعة ونزيهة تمكنه من الاستفادة من الحماية القانونية.

وقد صار التسجيل في السجل التجاري الكترونيا، حسب المادة 5 مكرر من القانون 13-06 المعدل للقانون رقم 04-08 التي جاء فيها أنه:" يمكن القيد في السجل التجاري بالطريقة الالكترونية" [1].

كما يمكننا الاشارة الى انه في حال ما اقترح شخص طبيعي او معنوي في الجزائر توفير سلع وخدمات عن طريق الاتصال الالكتروني، دون التسجيل في السجل التجاري[2] يتم التعليق الفوري لتسجيل اسماء النطاق من طرف الهيئة المؤهلة لمنح اسماء النطاق في الجزائر الى ان يسوي وضعيته وهذا بناء على نص المادة 42 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية[3].

---

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق، ص40.

[2] -السجل التجاري: يمكن تعريف السجل التجاري بأنه دفتر يعد لتدوين أسماء التجار والشركات التجارية والوقائع المتصلة بنشاطهم التجاري لتمكن الغير من الوقوف على حقيقة مركزهم المالي، ومتابعة ما يطرأ على هذا المركز من تغيرات في أثناء مزاولتهم للتجارة. من موقع. www.elmizane.com: . الاطلاع عليه يوم 16 ماي 2024 ساعة 10:50

[3] امنة رهيوي ووليد بوزيد، ،مرجع سابق ص40.

ج/ ايداع اسم نطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري

1-عرف المشرع الجزائري اسم النطاق والقصود به من خلال المادة 6 في فقرتها الاخيرة من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية على انه " اسم النطاق عبارة عن سلسلة احرف او ارقام مقيسة ومسجلة لدى السجل الوطني لاسماء النطاق وتسمح بالتعرف والولوج الى الموقع الالكتروني[1].

وقد الزم المشرع على المورد الالكتروني ان يقوم بايداع اسم نطاق عملهلدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، حتى يستطيع مزاولة عمله بشكل قانوني: .

ثانيا: من جانب المركز الوطني للسجل التجاري

عند تحقيقكل الشروط الموضوعية والشكلية للمورد الالكتروني، المطلوبة لممارسة المبادلات التجارية الالكترونية يقوم المركز الوطني للسجل التجاري بادخال هذا المورد ضمن بطاقية وطنية للموردين الالكترونيين[2] المسجلين في السجل التجاري، او في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حتى يتم باضفاء طابع الشرعية على هذا النشاط، ولذلك المركز الوطني للسجل التجاري مكلف بانشاء بطاقية وطنية حيث تضم كل الموردين الالكترونيين الموجودين في كامل التراب الوطني، وتنشر في البوابة الالكترونية للمركز حتى تكون متاحة للمستهلك الالكتروني.

ا/ مميزات البطاقية الوطنية للموردين الالكترونيين

-صدرت لدى المركز الطبي للسجل التجاري وتعد اجراء شكلي لمزاولة نشاط المبادلات التجارية الالكترونية.

---

[1] المادة 6، من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، مرجع سابق.

[2] تعريف البطاقة الوطنية للموردين الالكترونيين: برجوع للمادة 09 من القانون 18-05 يمكن تعريف بانها وثيقة مرجعية مفصلة تضم مجموعة من المعلومات والبيانات عن الموردين الالكترونيين المتواجدين عبر التراب الوطني الذي استوفوا الشروط القانونية المطلوبة لممارسة التجارة الالكترونية، ينشئها المركز الوطني للسجل التجاري ويتولى نشرها لتكون في متناول المستهلك.المادة 9 من القانون 18-05

–هي عبارة عن توثيق معلوماتي يعتمد على قاعدة بيانية، حيث تحتوي على كل المعلومات الشخصية للمورد الالكتروني.

– تتميز بكونها علنية وليست سرية، حيث تنشر في البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل الالكتروني.

–يعتبر كل شخصيحمل البطاقة الوطنية للموردين، مورد الكتروني بحيث تترتب عليه الالتزامات الناشئة عن هذه الممارسة، وتطبق عليه العقوبات في حالة الاخلال بها.

– تم النص عليها بالاعتماد على عدة مبادئ قانونية والتي هي مبدا المشروعية، ومبدا الشمولية، ومبدا المراجعة والتحيين.

– تعتبر وسيلة لمراقبة الموردين الالكترونيين عن ممارستهم لنشاط التجارة الالكترونية.

ب/ وظائف البطاقية الوطنية للموردين الالكترونيين

تقوم البطاقة الوطنية للموردين بالعديد من الوظائف الاساسية المتمثلة في حماية المستهلك الالكتروني وتنظيم المنافسة التجارية الالكترونية.

1/ البطاقة الوطنية في اطار لحماية المستهلك الالكتروني

ان يكون للمورد الالكتروني بطاقة وطنية هي بحد ذاتها تعتبر حماية للمستهلك الالكتروني، فمن خلال نشرها عبر قاعدة البيانات المخصصة لها المتواجدة في بوابة المركز الوطني للسجل التجاري، تصبح في متناول المستهلك الالكتروني، وهذا ما يساعد على تحقيق مبدا الشفافية في التعاملات التجارية الالكترونية [1].

[1] امنة رهيوي ووليد بوزيد، شروط ممارسة التجارة الالكترونية، مرجع سابق ص49.

في حال ما كان يريد المستهلك الالكتروني التعاقد الكترونيا، يمكنه الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالموردين [1]قبل ابرام عقده الالكتروني، حيث يجد كل ما يتعلق بالمورد الالكتروني من معلومات، فاذا كان التاجر مسجل في البطاقية،فهنا تكون ممارسته مشروعة ويكون المستهلك محمي قانونيا[2].

لذلك يجب على المستهلك الاطلاع ومعرفة كافة البيانات قبل ان يقوم باي تعاقد عبر الانترنت حتى يضمن حمايته قانونيا.

2/ البطاقية اطار لتنظيم المنافسة الالكترونية

كل شخص تتوفر فيه جميع الشروط المطلوبة، ويقوم بنشاطه بشكل مشروع محمي قانونيا، وكذلك يصبح محل للاستثمارات الداعمة[3] وهذا طبقا للمادة الرابعة من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية المتعلق بالتجارة الالكترونية، وبالاضافة لكل هذا فكل مورد الكتروني منظم للبطاقة الوطنية، فهو هكذا قام بحماية هويته التجارية على الخط، وجعل تعاملاته التجارية مؤمنة.

3/ البطاقية اطار لضبط السوق الافتراضية

ان البطاقة الوطنية اطارا مرجعيا للدولة الجزائرية، حيث انها تسمح باعطاء كل التفاصيل عن جميع الموردين الالكترونيين الموجودين عبر التراب الوطني.

---

[1] الموردين / المورد: هو فرد أو شركة أو مؤسسة توفر السلع أو الخدمات أو المواد الخام لشركات أخرى. ويلعب الموردون دورًا حاسمًا في سلسلة التوريد ويكونون مسؤولين عن توفير المدخلات اللازمة للشركة لتنفيذ عملياتها. موقع بكة الالكتروني/https://bakkah.com/ar، تم الاطلاع عليه يوم 17ماي 2024، ساعة 11:00

[2] امنة رهيوي ووليد بوزيد، مرجع سابق ص 49.

[3] استثمار (investment) هو وضع الأموال في العمل لفترة من الوقت في نوع من المشاريع أو التعهدات من أجل توليد عوائد إيجابية. حيث يمكن للمرء أن يستثمر في العديد من أنواع الاستثمار، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل استخدام المال لبدء عمل تجاري، أو شراء العقارات على أمل تحقيق دخل إيجار، أو إعادة بيعه لاحقًا بسعر أعلى. https://tijareti.com/definition-of-investement/، تم نظر إليه في 17 ماي 2024 على الساعة 22:05.

وعليه يمكننا القول ان لممارسة التجارة الالكترونية بشكل شرعي حيث يكون للمستهلك محمي والمورد الالكتروني مؤمن يجب توفير بعض الشروطالموضوعية والشكلية التي تساهم في تحديد مشروعية هذا النشاط، وتضفي عليه نوعا من الامان والثقة بين المتعاملين. [1]

[1] امنة رهيوي ووليد بن بوزيد،ص 50

الفصل الثاني:

أطر تحقيق أمن المبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني

الفصل الثاني

أطر تحقيق أمن المبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني

شهدت التجارة الإلكترونية نموًا متسارعًا في عصرنا الحديث، حيث أصبحت من أهم وسائل التسوق والتبادل التجاري. تعززت هذه الظاهرة بشكل كبير بفضل التقنيات الرقمية وتطور وسائل الاتصال عبر الإنترنت. ومع هذا التطور الهائل، ظهرت تحديات أمن المعلومات والخصوصية كمسألة حاسمة تؤثر على جميع جوانب التجارة الإلكترونية. فمع زيادة حجم البيانات المتداولة عبر الإنترنت وتزايد أعداد المستخدمين الذين يشتركون في هذا النمط من التجارة، أصبح من الضروري التصدي لتهديدات الأمان والحفاظ على خصوصية المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين. يتطلب التوازن بين راحة المستخدمين وحمايتهم الجهود المشتركة من قبل الشركات والحكومات والمنظمات المعنية لضمان بيئة تجارة إلكترونية آمنة وموثوقة. سنتناول في هذا المبحث أطر تحقيق أمن المبادلات التجارية في الفضاء الإلكتروني.

وذلك يتحدد من خلال هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الاول: تقييم تحقيق الامن التجاري

المبحث الثاني: اثار تحقيق الامن التجاري

المبحث الاول

تقييم تحقيق الأمن التجاري

أمن التجارة الإلكترونية هو مجموعة التدابير والمُمارسات التي لا بُدّ من تطبيقها لمنع أي عمليات احتيال وحماية المعلومات الحسّاسة للعملاء أثناء المُعاملات عبر مواقع التجارة الإلكترونية. نظرًا لأن التجارة الإلكترونية تنطوي على تبادل البيانات الحسّاسة، بما في ذلك المعلومات الشخصيّة والماليّة، فإنّ ضمان بيئة آمنة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لبناء الثقة مع العملاء وحماية بياناتهم الحسّاسة. وعلى هذا الاساس فاننا سنتناول تقييم أمن التجارة الإلكترونية من خلال مطلبين:

المطلب الأول: أسس تحقيق الأمن التجاري

المطلب الثاني: التهديدات الامنية الشائعة للمبادلات التجارية الالكترونية

المطلب الاول

اسس تحقيق الامن التجاري

إن تحقيق الأمن التجاري من خلال الممارسة الإلكترونية للمستخدمين مهما تنوعت صفتهم وحالتهم سواء كانوا بائعين أو مشترين إلكترونيين يجب أن تحظى بمعدل أمان مرتفع يضمن الوقاية من كل أشكال الإحتيال الإلكتروني التي صارت تهدد أمن التجارة الإلكترونية في ظل عدم معرفة هوية المستخدمين والياتهم ووظيفتهم القانونية.

لذا كان لزامًا تجديد بعض الأسس التي يجب أن يقوم عليها تحقيق أمان التجارة كتالي:

الفرع الاول: الخصوصية

تتضمّن الخصوصيّة منع أي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى مُشاركة بيانات العملاء مع أطراف ثالثة غير مُصرّح بها. وبغض النظر عن من هو البائع عبر الإنترنت الذي يختاره العميل، لا ينبغي لأي شخص آخر الوصول إلى معلوماته الشخصيّة وتفاصيل حسابه البنكي. وذلك عن طريق ما يسمى بالتشفير [1]

يحدث التعدي على الخصوصية عندما يسمح البائعون للغير بالوصول إلى هذه المعلومات، ولذلك يجب على أصحاب الأعمال التجاريّة عبر الإنترنت أن يضعوا الحد الأدنى الضروري من برامج مُكافحة الفيروسات وجدار الحماية والتشفير وغيرها من وسائل حماية البيانات، علاوةً على الشوط الطويل الذي يجب أن يُقطع في حماية بطاقة الائتمان والتفاصيل المصرفيّة للعُملاء.[2]

الفرع الثاني: النزاهة

ويصطلح عليها البعض بمفهوم الثقة السرية والموثوقية (confidentiality)، وتعني أن البيانات الخاصة بين المستخدمين لا يجب أن يطلع عليها أشخاص اخرون غير مخولين بذلك. [3]

النزاهة هي مفهوم حاسم آخر لأمن التجارة الإلكترونيّة، وهي تعني التأكُّد من أنّ أي معلومات يُشاركها العملاء عبر الإنترنت تظل دون تغيير. ينص المبدأ على أنّ أَصحاب الأعمال التجارية عبر الإنترنت يجب أن يستخدموا معلومات العملاء كما هي، حيث إنّ

[1] عدمان ميرزق، بوقلاشي عماد الأمن المعلوماتي في ظل التجارة الإلكترونية: اشارة الى حالتي تونس والجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 03، ماي 2011، ص 07

[2] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مقال الكتروني، موقع فرصة، https://www.for9a.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة 11:00

[3] أحمد فروج، نحو إطار عام لاستخدام منظومة التوقيع الإلكتروني في مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، العدد الأول، يناير 2008 ص 55

تغيير أي جزء من البيانات يُمكن أن يؤدي إلى فُقدان المشتري الثقة في أمان وسلامة المتجر الإلكتروني.[1]

الفرع الثالث: المصادقة

يتطلّب مبدأ المصادقة في أمن التجارة الإلكترونية أن يكون لكلٍ من البائع والمُشتري معلومات موثوقة وحقيقيّة دون أي تلاعب أو تزييف. يجب أن تُثبت الشركة أنها حقيقيّة، وتتعامل مع سلع أو خدمات أصليّة، وتُقدِّم ما تعد به. يجب على العملاء[2] أيضًا تقديم إثبات هويّتهم لجعل البائع يشعُر بالأمان بشأن المُعاملات عبر الإنترنت.

ومن بين الحلول القياسيّة التي تُساعد في تحقيق مبدأ المُصادقة هي معلومات تسجيل دخول العميل وأرقام التعريف الشخصيّة لبطاقة الائتمان.[3]

الفرع الرابع:عدم التنصل والانكار

يُعرف عدم التنصّل كمفهوم عدم امكانية النكران في المعاملة من أجلها، بالغ الأهميّة في أمن التجارة الإلكترونيّة حيث يُشير إلى القدرة على ضمان عدم انسحاب أي طرف أو إنكار صحة توقيعه الرقمي أو صحة المعاملة [4]

[1] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة 11:30

[2] العميل هو مفهوم أساسي في عالم التجارة والأعمال، وهو الشخص أو الكيان الذي يتفاعل مع الشركة أو المؤسسة لشراء منتجات أو الاستفادة من خدمات تلك الشركة.

يُعتبر العميل فرد أو مؤسسة أو كيان يشتري سلعًا أو خدمات تنتجها أو تقدمها شركة ما. يمثل العملاء جزءًا أساسيًا من أي عمل تجاري لأنهم يحققون الإيرادات ويحافظون على تشغيل الشركة.انظر موقع اكتروني مفاهيم، https://mafaheem.info/، تم الإطلاع عليه يوم 22ماي2024، الساعة 10:00

[3] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجعسابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة 12:00

[4] عدنان مريزق، بوقلاتي عماد،مرجع سابق، ص12

وفي سياق التجارة الإلكترونيّة، فهو يعالج على وجه التحديد المواقف التي لا يستطيع فيها المستخدم – العميل أو التاجر – أن ينكر لاحقًا مُشاركته في معاملة ما أو صحة السجلات الرقميّة المُرتبطة بها[1].

في مجال أمن التجارة الإلكترونية، يعد عدم التنصّل أمرًا مهمًا بشكلٍ خاص لبناء الثقة في المُعاملات عبر الإنترنت. عندما يُقدِّم العميل طلبًا أو يُجري معاملة ماليّة، يقوم النظام بإنشاء أدلة رقميّة، بما في ذلك التوقيعات الرقمية أو الطوابع الزمنيّة، للتحقُّق من صحة المعاملة. تضمن آليات عدم الإنكار أنّه بمُجرَّد قيام المُستخدم بالتوقيع رقميًا على مُعاملة ما أو المصادقة عليها، لا يمكنه لاحقًا التنصُّل منها أو الادعاء بأنه لم يطلبها.

وتلعب التوقيعات الرقميّة[2] – التي تُستخدم غالبًا في بروتوكولات عدم الإنكار – دورًا حاسمًا في ضمان سلامة وصحة الرسائل والمُعاملات الإلكترونيّة. هذه التوقيعات فريدة لكل مُستخدم ويتم إنشاؤها باستخدام تقنيات التشفير. يتم استخدام المفتاح الخاص بالموقع، لإنشاء التوقيع الرقمي، في حين يتم استخدام المفتاح العام للتحقُّق من صحته. تضيف هذه العملية طبقة من الأمان، مما يجعل من الصعب على المُستخدمين التنصل من الطلبات.[3]

[1]. امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجعسابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة12:30

[2] يعبر التوقيع الرقمي عن نوع معين من التوقيع المدعوم بشهادة رقمية، مما يوفر دليلاً على هويتك. تُعرف التوقيعات الرقمية بأنها نوع أكثر أمانًا من التوقيع الإلكتروني، لأنها مرتبطة بشكل مشفر بالمستند الموقع ويمكن التحقق منها. عند استخدام شهادة رقمية تم الحصول عليها من طرف ثالث موثوق به للتوقيع الإلكتروني، فإن التوقيع الرقمي الناتج يكون من المستحيل محاكاته. كما أنه يوفر دليلاً قويًا على هوية المُوقِّع، وأن الوثيقة الموقعة لم يتم تغييرها، وأن التوقيعات صحيحة. انظر الموقعhttps://www.adobe.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15ماي2024 ،الساعة 11:56

[3]: . امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجعسابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة 12:07.

المطلب الثاني

التهديدات الامنية الشائعة للمبادلات التجارية الالكترونية

شهد التجارة الإلكترونية نموًا متسارعًا في عصرنا الحديث، حيث أصبحت واحدة من أهم وسائل التسوق والتبادل التجاري. تعززت هذه الظاهرة بشكل كبير بفضل التقنيات الرقمية وتطور وسائل الاتصال عبر الإنترنت. ومع هذا التطور الهائل، ظهرت تحديات أمن المعلومات والخصوصية كمسألة حاسمة تؤثر على جميع جوانب التجارة الإلكترونية. فمع زيادة حجم البيانات المتداولة عبر الإنترنت وتزايد أعداد المستخدمين الذين يشتركون في هذا النمط من التجارة، أصبح من الضروري التصدي لتهديدات الأمان والحفاظ على خصوصية المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين. يتطلب التوازن بين راحة المستخدمين وحمايتهم الجهود المشتركة من قبل الشركات والحكومات والمنظمات المعنية لضمان بيئة تجارة إلكترونية آمنة وموثوقة. سنتناول في هذا المطلب في الفرع الاول التهديدات الأمنية الشائعة، أما الفرع الثاني هو حلول وأدوات أمان التجارة الإلكترونية،

الفرع الاول: التهديدات الأمنية الشائعة:

في هذا نستكشف المخاطر الأمنية المتداولة في مجال التجارة الإلكترونية.

ا/ عدم الثقة في الخصوصية والأمن

1-المواقع المُزيّفة: حيث يُمكن للمُتسللين بسهولة إنشاء إصدارات مُزيّفة من مواقع الويب الشرعيّة دون تكبد أي تكاليف. ولذلك، قد تتعرض الشركة المُتضرِّرة لأضرار جسيمة لسمعتها وتقييماتها.

كما أن الإعلانات الكاذبة والمضللة يمكن أن تكون بيئة خصبة لجلب المستهلكين إلى عروض وتخفيضات غير حقيقية بالإضافة إلى تقليد العلامات التجارية المشهورة بغرض

تضليل المستخدمين.[1]

تعديلات ضارة على مواقع الويب: حيث يقوم بعض المحتالين بتغيير محتوى موقع الويب، بهدف إما تحويل حركة المرور إلى موقع ويب مُنافس أو تدمير سمعة الشركة المتضررة.

2-سرقة بيانات العملاء: صناعة التجارة الإلكترونية مليئة بالحالات التي يسرق فيها المجرمون المعلومات المُتعلِّقة ببيانات المخزون والمعلومات الشخصية للعملاء، مثل العناوين وتفاصيل بطاقة الائتمان.

3-الأضرار التي تلحق بشبكات أجهزة الكمبيوتر: قد يؤدي المهاجمون إلى إتلاف متجر الشركة عبر الإنترنت باستخدام هجمات الفيروسات.

4-رفض الخدمة: حيث يمنع بعض المتسللين المُستخدمين الشرعيين من استخدام المتجر عبر الإنترنت، مما يتسبَّب في انخفاض أدائه.

5-الوصول الاحتيالي إلى البيانات الحسّاسة: حيث يُمكن للمهاجمين الحصول على الملكية الفكرية وسرقتها أو تدميرها أو تغييرها لتناسب أهدافهم الخبيثة[2].*

ب/ البرامج الضارة والفيروسات وعمليات الاحتيال عبر الإنترنت

تُسبِّب هذه المشكلات خسائر في الموارد الماليّة وحصص السوق علاوةً على السمعة. بالإضافة إلى ذلك، قد يقوم العملاء[3] بفتح تهم جنائية ضد الشركة. يُمكن للمتسللين استخدام الفيروسات وأحصنة طروادة وغيرها من البرامج الضارة لإصابة أجهزة الكمبيوتر بعدّة طرق

[1] مقال إلكتروني بعنوان، متى ينتهي الاحتيال الإلكتروني، موقع المصدر الإقتصادي https://www.elmasdaronline.dz، تم الاطلاع عليه يوم 12ماي 2024، الساعة 13:00

[2] موقع فرصة، أمان التجارة الإلكترونية وأهميته، مرجع سابق. يوم 12 ماي 2024، الساعة 13:00

[3] العميل هو مفهوم أساسي في عالم التجارة والأعمال، وهو الشخص أو الكيان الذي يتفاعل مع الشركة أو المؤسسة لشراء منتجات أو الاستفادة من خدمات تلك الشركة، يعتبر العميل فرد أو مؤسسة أو كيان يشتري سلعًا أو خدمات تنتجها أو تقدمها شركة ما. يمثل العملاء جزءًا أساسيًا من أي عمل تجاري لأنهم يحققون الإيرادات ويحافظون على تشغيل الشركة. موقع مفاهيم الالكتروني، https://mafaheem.info، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13ماي2024، الساعة 22:55

مختلفة، حيث تغزو الفيروسات الأنظمة وتنتشر بشكلٍ سريع، وقد يقوم بعض المتسللين بإخفاء أحصنة طروادة في برامج مزيفة، ويبدأون في الإصابة بمُجرّد قيام المستخدمين بتنزيل هذه البرامج. قد تؤدي هذه البرامج الاحتيالية إلى:

-اختطاف أنظمة أجهزة الكمبيوتر

-مسح كافة البيانات

-إعادة توجيه الروابط الضارة إلى العملاء وأجهزة الكمبيوتر الأخرى في الشبكة.[1]

ج/عدم اليقين والتعقيد في المعاملات عبر الانترنت:

يُساهم الحجم الهائل للمُعاملات عبر الإنترنت وتنوعها في تعقيد أمن التجارة الإلكترونية، حيث يجب أن تتعامل الشركات مع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات وطرق الدفع، حيث يقدم كل منها اعتبارات أمنيّة فريدة. ويتفاقم هذا التعقيد بسبب الطبيعة العالميّة للتجارة الإلكترونيّة، حيث قد تشمل المعاملات أطرافًا دولية، وبيئات تنظيمية متنوعة، ومعايير مُختلفة للأمن السيبراني[32].

[1] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13ماي2024 الساعة23:30: .

[2]تعريف الأمن السيبراني (بالإنجليزية: Cyber security) هو الأمن الذي يُعنى بتطبيق التقنيات، والعمليات، والضوابط؛ بهدف حماية الأنظمة، وشبكات الحواسيب، والبرامج، والأجهزة، والبيانات من التعرض للهجمات الإلكترونية (بالإنجليزية: Cyber Attacks)،ويطلق عليه مسمى أمن تكنولوجيا المعلومات، أو أمن المعلومات الإلكترونية. انظر الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم 15ماي 2024، الساعة 13:09

[3] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مقال الكتروني، موقع فرصة، https://www.for9a.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024 الساعة 12:07.

الفرع الثاني: حلول وأدوات أمان التجارة الإلكترونية

في هذا القسم، سوف نستكشف بعض الحلول والأدوات الأمنية للتجارة الإلكترونية الأكثر فعالية وشعبية والتي يتم استخدامها لتامين هذه التجارة ,و سنقدم أيضًا بعض الأمثلة حول كيفية عمل هذه الحلول والأدوات عمليًا وما هي الفوائد التي تقدمها.

بعض الحلول والأدوات الأمنية لممارسة المبادلات التجارية الالكترونية هي:

ا/شهادات SSL: شهادات SSL هي شهادات رقمية تعمل على تشفير الاتصال بين موقعك على الويب ومتصفحات العملاء. فهي تضمن نقل أي معلومات حساسة، مثل أرقام بطاقات الائتمان أو كلمات المرور أو التفاصيل الشخصية، بشكل آمن ولا يمكن اعتراضها من قبل المتسللين أو الأطراف الثالثة الضارة. تساعد شهادات SSL أيضًا على بناء الثقة والمصداقية مع العملاء.[1]

حيث يمكنهم رؤية رمز القفل وشريط العناوين الأخضر في متصفحهم، مما يشير إلى أن موقع الويب الخاص بك آمن وتم التحقق منه. للحصول على شهادة SSL، يتعين عليك شراء واحدة من مرجع مصدق موثوق به (CA) وتثبيتها على خادم الويب الخاص بك. بعض الأمثلة على المراجع المصدقة هي Let's Encrypt، وComodo، وDigiCert. [2]

جدار الحماية (أو Firewall) هو أداة من أهم أدوات الأمن السيبراني و أمن المعلومات والشبكات، وهو يقوم بمراقبة اتصالات الشبكات الداخلية والخارجية الواردة والصادرة معتمدًا على مجموعة من القواعد الأساسية في تصفية تلك الاتصالات التي يمكن أن تتحكم فيها أنت شخصيًا لوضع بعض المعايير الأمنية الزائدة أو بعض الإستثناءات الخاصة، وبعد ذلك يسمح بمرور الإتصالات التي تتوافق مع القواعد الأمنية، ويحجب بشكل فوري الإتصالات التي يشعر بأنها تهدد الشبكة ولا تتوافق مع القواعد الأمنية.

[1] انظر موقع https://www.linkedin.com/ تاريخ الاطلاع 14 ماي 2024 الساعة 09:00

[2] امان التجارة الالكترونية وأهميته، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14ماي2024 الساعة 09:30.

لو حاولنا تبسيط المفهوم أكثر فهو أشبه بالفلتر الذي يقوم بتصفية جميع الإتصالات التي تتم على الشبكة، ليسمح بحدوث الاتصالات الآمنة ويحظر الإتصالات الضارة. الفيديو التالي يوضح آلية عمل Firewall بشكل سهل ومفهوم.[1]

ج/برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة: برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة هي برامج تقوم بفحص وإزالة أي فيروسات أو برامج ضارة أو برامج تجسس أو غيرها من البرامج الضارة من جهاز الكمبيوتر أو الجهاز الخاص بالعمل. فهي تساعد على الحفاظ على نظام نظيفًا وآمنًا، وتمنع أي ضرر محتمل أو فقدان للبيانات.

.يمكن لبرامج مكافحة الفيروسات[2] والبرامج الضارة أيضًا الحماية من التصيد الاحتيالي وبرامج الفدية وبرامج تسجيل المفاتيح وغيرها من عمليات الاحتيال الخاصة بالانترنت.

يجبدائمًا تحديث برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارةوإجراء عمليات فحص منتظمة للتأكد من خلو نظام من أي تهديدات. بعض الأمثلة على برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة هي **Norton** و **McAfee** و **Kaspersky** [3]

د/المصادقة متعددة العوامل (MFA):

هي عملية تسجيل الدخول إلى الحساب من خلال خطوات متعددة، حيث تتطلب هذه المصادقة من المستخدمين إدخال معلومات أكثر وليس إدخال كلمة مرور فقط. على سبيل

[1] شرح الجدار الناري (Firewall) وأنواعه وتفعيله على موقعك للحصول على حماية كاملة، مقال الكتروني ،موقع ووردبريس بالعربية ، https://www.wpar.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12ماي2024، الساعة 12:40

[2] تُعرّف فيروسات الحاسب (بالإنجليزية: Computer Virus) بأنّها مجموعة من الأوامر البرمجية التي يتمّ إدخالها إلى البرامج الحاسوبية بحيث تُصبح جزءاً منها، ويتمّ إنشاء فيروسات الحاسب من قِبل أشخاص مُخرّبين بهدف إلحاق الضرر بأجهزة الحاسب، حيث إنّه عند عمل البرامج عبر الجهاز فإنّ الفيروسات الحاسوبية تبدأ بالعمل خِلسةً مستخدِمةً البرامج التي تتخفّى بها، وعندما يتمّ تشغيل برنامج مُحمّل بفيروس حاسوبي فإنّه يتمّ نسخ الفيروس إلى الملفات المُخزّنة أو البرامج الأخرى الموجودة في الجهاز. من موقع موضوع الالكتروني: https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم 12ماي 2024، الساعة 13:00

[3] موقع kaspersky، https://me.kaspersky.com/، تم الاطلاع عليه يوم 12 ماي 2024، الساعة 13:40

المثال، إلى جانب كلمة المرور، قد يُطلب من المستخدمين إدخال رمز يُرسل إلى بريدهم الإلكتروني أو الإجابة عن سؤال سري أو مسح بصمة إصبع ضوئيًا. طريقة ثانية للمصادقة تساعد في منع الوصول غير المصرح به إلى الحساب في حالة اختراق كلمة المرور الخاصة بالنظام.

بصمة الإصبع أو مسح الوجه). يساعد MFA على تعزيز أمان تسجيل الدخول الخاصومنع الوصول الغير مصرح به، خاصة إذا تم اختراق كلمة المرور الخاصةأو سرقتها. يعمل MFA أيضًا

على تحسين تجربة العملاء، حيث أنه يقلل الحاجة إلى إعادة تعيين كلمة المرور ويزيد من ثقة العملاء.[1]

الفرع الثالث: اهمية أمن التجارة الالكترونية

يُعد أمن التجارة الإلكترونيّة ذا أهمية قصوى، حيث يلعب دورًا حاسمًا في نجاح واستدامة الأعمال التجاريّة عبر الإنترنت. وهناك عدّة عوامل تؤكد أهمية وجود التدابير الأمنيّة القوية في التجارة الإلكترونيّة، وهي كالتالي:

ا/تعزيز ثقة المستهلك:

الثقة هي أساس أي عمل تجاري ناجح في مجال التجارة الإلكترونيّة، حيث يحتاج المُستهلكون إلى التأكُّد من أن معلوماتهم الشخصيّة والمالية آمنة عند إجراء المُعاملات عبر الإنترنت.

يؤدي تنفيذ تدابير أمنية قوية إلى بناء الثقة، وتشجيع المستهلكين على مشاركة البيانات الحسّاسة والمُشاركة في التسوق عبر الإنترنت دون خوف من التعرُّض لخطر سرقة بياناتهم

[1] موقع اوس الالكتروني، https://aws.amazon.com/، تم الاطلاع عليه يوم 12 ماي 2024، الساعة 14:00

ب/حماية البيانات الخصوصية:

تعزيز الأمان وحماية البيانات الشخصية أصبحت من الأولويات القصوى في عالمنا الرقمي الحديث. مع التزايد المستمر في حجم البيانات المتداولة عبر الإنترنت وتزايد التهديدات السيبرانية، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات فعالة لحماية البيانات الشخصية وتأمينها.

تتعامل منصّات التجارة الإلكترونيّة مع كميّات هائلة من بيانات العُملاء الحسّاسة، بما في ذلك التفاصيل الشخصيّة ومعلومات الدفع. يُمكن أن تؤدي الخروقات الأمنيّة إلى الوصول غير الآمن لهذه البيانات، وسرقة الهوية[1]، والاحتيال المالي[2].

ج /النزاهة المالية:

تتضمن معاملات التجارة الإلكترونية تبادُل الأموال، مما يجعلها أهدافًا مُربحة لمُجرمي الإنترنت. يُمكن أن تؤدي الخروقات الأمنيّة[3] إلى خسائر مالية، ليس فقط للمستهلكين ولكن أيضًا للشركات. لذلك يعتبر التعامل مع بوابات الدفع الموثوقة التي تعطي الأولوية للأمان أمراً ضرورياً لأعمال التجارة الإلكترونية. [4]

---

[1] سرقة الهوية هو أحد أنواع الغش أو التلاعب بهوية شخص آخر بحيث يتظاهر شخص ما على كونه شخص آخر منتحلا هوية ذلك الشخص، عادة ما يكون الهدف بقصد الوصول إلى موارد معينة أو الحصول على فوائد تحت اسم الشخص الآخر. قد يعاني ضحية سرقة الهوية عواقب خطيرة إن تحمل عواقب تصرفات الشخص الذي قام بسرقة هويته. كما أن الأشخاص أو المؤسسات التي تعرضت للتلاعب نتيجة سرقة الهوية قد تتعرض لخسائر ومتاعب كبيرة ولذلك فتعتبر أيضا من الضحايا بالإضافة إلى الشخص الذي سرقت هويته.
من موقع ويكيبيديا،https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاطلاع عليه يوم 12ماي 2024، الساعة 15:09

[2]انظر موقع الكتروني، https://ae.linkedin.com/، تمالاطلاع عليه يوم 13 ماي 2024، الساعة 23:00

[3] الاختراق الأمني هو أي حادث ينتج عنه وصول غير مصرح به إلى بيانات الكمبيوتر أو التطبيقات أو الشبكات أو الأجهزة. كما ينتج عنه الوصول إلى المعلومات دون إذن. ويحدث عادةً عندما يتمكن المتسلل من تجاوز آليات الأمان. موقع الكتروني، https://me.kaspersky.com/، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2024 الساعة 16:00

[4] انظر موقع أمان المتاجر الالكترونية: كيفية حماية بيانات العملاء https://shipa.com/ ، الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2024، الساعة 16:30

د/الحفاظ على سمعة المتاجر الالكترونية:

سمعة المتجر عبر الإنترنت مبنية على الثقة والموثوقية. يمكن لأي خرق أمني أو هجوم إلكتروني أن يؤثر بشدة على سمعة الشركة، مما يؤدي إلى خسارة العملاء والإيرادات المحتملة. تنتشر أخبار خروقات البيانات بسرعة، ويتزايد حذر العملاء بشأن مشاركة معلوماتهم مع الشركات التي لديها تاريخ من الحوادث الأمنية. ومن خلال إعطاء الأولوية لأمن التجارة الإلكترونية، يمكن للشركات إثبات التزامها بحماية بيانات العملاء والحفاظ على بيئة آمنة عبر الإنترنت، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز سمعتها وتعزيز الثقة بين جمهورها المستهدف.[1]

هـ/الاستمرارية التشغيلية:

يمكن أن تؤدي الحوادث الأمنية، مثل اختراق البيانات أو اختراق النظام إلى تعطيل العمليات التجاريّة العاديّة وشل حركة التجارة الإلكترونيّة بالكامل وسواءً كانت طبيعة المعلومات المسربة رسمية أو شخصية، فالعواقب قد تكون مدمرة؛ فقد تتعرض الشركات ليس لدعاوٍ قضائية مكلفة جدًا فحسب، بل لخسارة ولاء عملائها وثقتهم أيضًا. لذلك، يُعد ضمان أمان منصّات التجارة الإلكترونية أمرًا ضروريًا للحفاظ على استمراريّة المُعاملات الشرائيّة، ومنع التوقُّف عن العمل، وتوفير خدمات دون انقطاع[2].

[1] موقع الكتروني، امن التجارة الإلكترونية: كيفية تأمين متجرك عبر الإنترنت ومنع الهجمات الإلكترونية والاحتيال، https://fastercapital.com/، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2024، الساعة 17:00

[2] مقال الكتروني ماهو اختراق البيانات، موقع أنا اصدق العلم، https://www.ibelieveinsci.com/، تم الاطلاع عليه يوم 14 ماي 2024 ،الساعة 18:00

المبحث الثاني

اثار تحقيق المبادلات التجارية الالكترونية

ان تحقيق فكرة أمان المبادلات التجارية الالكترونية وفق منظومة متكاملة من التحديات الالكترونية في مختلف المجالات التي تتأثر بها التجارة الالكترونية سواء داخليا أو خارجيا لا يكون ذلك الامن من خلال تقييم شامل لمختلف الأطر الخاصة التي تكفلها التجارة الالكترونية للمبادلات عبر الفضاء الالكتروني، لاسيما تلك المتعلقة بتفضيلات السوق وتدفقات التجارة العالمية وتحقيق مختلف الاليات الكفيلة بضمان آداء ايجابي للتجارة الالكترونية، على الرغم من السلبيات والمعوقات التي سنحاول ابراز بعضها من هذا المبحث التقييمي للأطر السلبية وكذا الايجابية للمبادلات التجارية الالكترونية من خلال التقييم التالي:

المطلب الاول: الاطر الايجابية للمبادلات التجارية الالكترونية

المطلب الثاني: معوقات تحقيق الامن التجاري

المطلب الاول

الأطر الايجابية للمبادلات التجارية الالكترونية

ان تقييم التبادل التجاري الالكتروني في البيئة الرقمية وعلى الرغم من حداثة إجراءاته وآلياته فإن ايجابياته ظهرت جليا من خلال التقييم الشامل لسهولة الآداة وانخفاض التكلفة وتحقيق الغرض الاساسي لإختصار سهولة المبادلات التجارية، وهذا ما سنتناوله من خلال المطلب الاول وفقا للفروع التالية:

الفرع الاول: مظاهر التقييم الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية

الفرع الثاني: نتائج التأثير الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية في الاسواق العالمية وتدفقات التجارة

الفرع الثالث: التوجهات المتوقعة لتطوير التجارة الالكترونية وتاثيرها المستمر في الاقتصاد العالمي

الفرع الأول : مظاهر التقييم الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية

سهولة الوصول للمُنتج: فتوفر بعض المواقع التجارية العديد من الخيارات السريعة ليجد العميل المنتج المطلوب بسهولة؛ كالتنقل السريع بين المنتجات، أو كتابة اسم المنتج في صندوق البحث، بالإضافة إلى الاحتفاظ بقوائم التفضيلات، والتسوق، لتسهيل عملية الشراء لاحقًا.

سهولة المقارنة بين المُنتجات قبل الشراء: إذ تمكن التجارة الإلكترونية العملاء من زيارة الكثير من المواقع التي توفر المنتج المطلوب، ومقارنتها ببعضها البعض للحصول على أفضل منتج من ناحية السعر والجودة.

تزويد العملاء بمعلومات تفصيلية عن المُنتج: فتُزود مواقع التجارة الإلكترونية العملاء بالمعلومات الكاملة عن المنتجات التي توفرها، بما في ذلك معلومات عن خطوط الإنتاج.

التخلص من القيود الجغرافية بين الدول: ساهمت التجارة الإلكترونية في توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى أسواق جديدة كان يتعذر ايجادها في ظل التجارة التقليدية، مما يمكن أي فرد أن يكون تاجرا على الانترنت وبتكاليف منخفضة. [1]

انخفاض التكلفة المادية: ساعدت التجارة الإلكترونية على تخفيض التكلفة المادية للعملية التجارية عن طريق زيادة فعاليّة الإعلان والتسويق[2] بتكلفة منخفضة، وتقليل الحاجة

---

[1] فارس فضيل، صدقاوي صورية، فرطاس فتيحة، دور التجارة الالكترونية في رسم أسس واستراتيجيات المؤسسات الافتراضية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص07

[2] التسويق الإلكتروني (بالإنجليزية: E-Marketing): ويعرف أيضًا باسم التسويق الرقمي (بالإنجليزية: Digital Marketing) أو التسويق عبر الشبكة (بالإنجليزية: web marketing) أو (Internet Marketing)، ويشمل جميع الأساليب والممارسات ذات الصلة بعالم التسويق عبر شبكة (الإنترنت): الاتصال عبر الإنترنت، وتحسين التجارة الإلكترونية. موقعويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاطلاع عليه يوم 20 ماي 2024، الساعة 10:35

إلى عدد كبير من الموظفين للقيام بالعمليات الإدارية، وغيرها، بالإضافة إلى توفير تكلفة استئجار العقار الأساسي في التجارة التقليدية[1].

البيع مستمر في أي وقت: تبقى المتاجر الإلكترونية مفتوحة على مدار الساعة، مما يساعد التاجر على زيادة أرباحه، وكذلك يستطيع العميل شراء المنتجات في الوقت والمكان المُلائم.

توفير الوقت والجهد: بظهور التجارة الإلكترونية لم تعد توجد حاجة للسفر من أجل التسوق، فلا يتطلب شراء منتج معيّن في أي بلد كان سوى نقرة واحدة، مما أدى إلى توفير الوقت والتكلفة.

تخصيص المُنتجات: يمكن تخصيص مواقع كاملة لبيع منتجات محددة، وبذلك يتم توفير الوقت والجهد على البائع والمشتري، فلا يتطلب الأمر سوى بحث العميل عن المنتج في محركات البحث.

سهولة الوصول إلى بيانات العملاء: فقد يتمكن التاجر من تقديم الخدمات، وبناء العلاقات الحسنة مع العملاء المميزين[2]، عن طريق الوصول إلى معلومات عملائه التي يقدمها في نموذج التسجيل وسرعة الاستجابة لرغبات العملاء، والرد على استفساراتهم. [3]

---

[1] مقال الكتروني،ميزات التجارة الإلكترونية – موقع موضوع ، https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه يوم 20 ماي 2024 الساعة 11:00

[2] العملاء المميزين: هؤلاء العملاء يشترون بشكل متكرر وكبير، ويسهمون بشكل كبير في الإيرادات. تقدم لهم الشركة معاملة خاصة تتضمن خصومات أو خدمات مخصصة. يجب على الشركة الحفاظ على هذه العلاقة من خلال تقديم قيمة مستدامة لهم.

موقع مفاهيم، https://mafaheem.info، تم الاطلاع عليه يوم 20ماي 2024، الساعة 10:50

[3] فارس فضيل، صدقاوي صورية، فرطاس فتيحة، دور التجارة الالكترونية في رسم أسس واستراتيجيات المؤسسات الافتراضية، مرجع سابق ص07

الفرع الثاني: نتائج التأثير الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية في الاسواق العالمية وتدفقات التجارة

تأثير التجارة الإلكترونية على الأسواق العالمية وتدفقات التجارة هو جزء أساسي من التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي. هذا التأثير يشمل عدة جوانب تؤثر على كيفية تبادل البضائع والخدمات عبر الحدود. إليك تفصيلًا حول هذا التأثير

1. **زيادة التجارة الدولية:** التجارة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم التجارة الدولية. من خلال المتاجر الإلكترونية، يمكن للشركات بسهولة وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وهذا يزيد من فرص التصدير والوصول إلى عملاء جدد.

2. **تغير في الهيكل التجاري:** تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة العالمية أدى إلى تغير في الهيكل التجاري. الشركات الصغيرة والمتوسطة أصبح لديها الفرصة للدخول إلى الأسواق العالمية بشكل أسهل مقارنةً بالسابق عندما كانت تحتاج إلى شبكات توزيع[1] دولية معقدة.

3. **المنافسة العالمية:** التجارة الإلكترونية أتاحت للشركات التنافس بشكل أكبر على مستوى عالمي. بالإمكان للشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء أن تقدم منتجاتها وخدماتها للعملاء العالميين دون الحاجة لوجود جسدي في كل موقع.

[1] قناة التوزيع Distribution channels هي المسار الذي تتدفق من خلاله السلع من المنتجين إلى المستهلكين أو العملاء. فهي عبارة عن سلسلة من الأعمال أو الوسطاء تمر من خلالها سلعة أو خدمة حتى تصل إلى المشتري النهائي أو المستهلك النهائي.
ويمكن أن تشمل قنوات التوزيع هذه وفق تعريفها تجار الجملة وتجار التجزئة والموزعين وحتى الإنترنت.موقع الكتروني، https://expandcart.com/، تم الاطلاع عليه يوم 20ماي 2024 الساعة 11:00

4 **توسيع مجالات النمو**: التجارة الإلكترونية تتيح للشركات استكشاف أسواق جديدة وتوسيع مجالات النمو. يمكن للشركات البحث عن أسواق ناشئة وتقديم منتجاتها لها دون الحاجة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية.[1]

.5 **تبسيط الإجراءات الجمركية:** مع وجود منصات إلكترونية للتجارة، تم تبسيط إجراءات التخليص الجمركي. هذا يؤدي إلى تسريع تدفق البضائع عبر الحدود وتقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات الجمركية.

.**6 تأثير على قطاع النقل والشحن:** التجارة الإلكترونية أدت إلى تغييرات في سلاسل الإمداد وقطاع النقل والشحن. الحاجة إلى تسليم أمور بسيطة ومتعددة بسرعة تؤثر على طرق التوزيع والتسليم.

تعدد طرق الشحن من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى، لسهولة وصول المنتجات للعملاء، مع الحفاظ على المنتج من أي تلف.[2]

.**7 تأثير على العمالة والتوظيف:** مع زيادة التجارة الإلكترونية، تحتاج الشركات إلى مهارات جديدة في مجال التكنولوجيا والتسويق الرقمي. هذا يؤثر على سوق العمل وقوى العمل المطلوبة. بشكل عام، تأثير التجارة الإلكترونية على الأسواق العالمية يمثل تحولًا كبيرًا في كيفية تبادل البضائع والخدمات وتفاعل الشركات مع العملاء عبر الحدود. يتطلب هذا التأثير تكييفًا مستمرًا للشركات والحكومات لمواجهة التحديات واستغلال الفرص المتاحة في هذا السياق.

[1] مقال الكتروني، تطور وأثر التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي، https://blog.linkysoft.com/، تم الاطلاع عليه يوم 20 ماي 2024، الساعة 12:00

[2] مقال الكتروني، أثر التجارة الإلكترونية على كل من الفرد والمجتمع والشركات، موقع زد، https://ziid.net/، تم الاطلاع عليه يوم 20 ماي 2024، الساعة 12:04

كما تقدم التجارة الالكترونية فرصا جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للافراد وربطها بالأسواق العالمية، وبأقل التكاليف الاستثمارية. [1]

.8 تأثير وسائل التواصل الاجتماعي: التفاعلات ذات صلة بالعلامة التجارية نتيجة التعرض لحملات التسويق الرقمي تحدث بشكل متزايد على وسائط التواصل الاجتماعي، وهي تعمل على تحويل المستهلكين الى مشاركين نشطين ومؤثرين على الادراك العام تجاه العلامة التجارية، حيث يتم مشاركة تجارب العملاء وآراؤهم عبر الإنترنت.[2]

.9 تغيير في سلوك البحث عن الخصومات: العملاء يمكنهم بسهولة البحث عن العروض والتخفيضات عبر الإنترنت، مما يؤثر في سلوكياتهم في البحث عن الصفقات والخصومات.

10. زيادة في التسوق عبر الهواتف الذكية: العملاء يستخدمون الهواتف الذكية للتسوق أكثر من أي وقت مضى، مما يؤثر في سلوكيات البحث والشراء[3].

ب /الابتكار وتطوير الاعمال:

الابتكار وتطوير الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية قد أثبتا أهميتهما من خلال نجاح العديد من الشركات الناشئة[4]. هنا سنستعرض دروسًا مستفادة من هذه الشركات الناشئة وكيف استخدمت الابتكار وتطوير الأعمال لتحقيق نجاحها:

---

[1] علي حسن الجيلاني حسين، الآثار القانونية للتجارة الالكترونية على القوى العاملة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 03، السنة 2021، ص321

[2] عياد صالح، فودوا محمد، قراش محمد، تأثير التسويق الرقمي للعلامة التجارية عبر وسائط التواصل الاجتماعي على نية شراء المستهلكين دراسة حالة العلامة التجارية اوريدو، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 /العدد: 01، 2021 ص628

[3] تطور وأثر التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي ، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه يوم 20 ماي 2024، الساعة 13:00

[4] الشركات الناشئة: شركات حديثة يؤسسها رائدواعمال أو أكثر لتطير منتج أو خدمة فريدة من نوعها، ثم طرحها للسوق موقع النجاح الالكتروني، https://www.annajah.net/، تم الاطلاع عليه يوم20 ماي 2024، الساعة 14:07

.1 **تلبية احتياجات السوق:** الشركات الناشئة الناجحة في مجال التجارة الإلكترونية قامت بتحليل احتياجات ومتطلبات السوق بدقة. درست توجهات ورغبات العملاء وكيفية تلبية احتياجاتهم بطرق جديدة ومبتكرة.

.2 **تجربة المستخدم المميزة:** الشركات الناجحة اهتمت بتحسين تجربة المستخدم على منصاتها الإلكترونية. قامت بتصميم واجهات مستخدم سهلة الاستخدام وجاذبة، مما سهل على العملاء تصفح المنتجات وإجراء الشراء.

.3 **الابتكار في العرض والتوصيل:** الشركات الناجحة ابتكرت في طرق تقديم المنتجات وتوصيلها. استخدمت تقنيات مبتكرة مثل توصيل سريع وخدمات التسليم الذكي لتحسين تجربة العملاء.

.4 **الاستثمار في التسويق الرقمي:** قامت الشركات الناجحة بالاستثمار في استراتيجيات التسويق الرقمي. استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات[1] الهدفية للوصول إلى الجمهور المناسب وزيادة الوعي بمنتجاتها.

.5 **استخدام تحليلات البيانات:** الشركات الناجحة استفادت من تحليلات البيانات لفهم سلوكيات العملاء وتوجيه استراتيجياتها وقراراتها التشغيلية بناءً على البيانات والمعلومات.

.6 **التفاعل المستمر مع العملاء:** الشركات الناجحة أقامت تفاعلًا مستمرًا مع عملائها. استمعت إلى تعليقاتهم وملاحظاتهم وعملت على تحسين منتجاتها وخدماتها وفقًا لتلك الملاحظات.

[1] الإعلان هو أحد استراتيجيات التسويق، والتي تعتمد على محاولة التأثير على فئة معينة من الناس، وذلك عن طريق التواصل مع تلك الفئة برسائل محددة تؤثر على سلوكهم من أجل إقناعهم باتخاذ قرار معين، مثل قرار شراء منتج جديد.. موقع الكتروني الرابح كوم، https://www.alrab7on.com/، تم الاطلاع عليه يوم20 ماي 2024، الساعة 15:04

7. التوسع والنمو التدريجي: بدلاً من الاندفاع نحو التوسع السريع، اتبعت الشركات الناجحة استراتيجية التوسع التدريجي واختبار السوق بعناية قبل توسيع نطاق عملياتها.

8. التعاون والشراكات: الشركات الناجحة استفادت من التعاون مع جهات أخرى لتعزيز خدماتها وتوسيع نطاق وصولها. قامت بإقامة شراكات مع شركات تكنولوجيا أو مزودي خدمات لتحسين أدائها بالاضافة الى استخدام العلاقات التجارية الالكترونية والتي ادخلتها في استراتيجيتها للقيام باكتساح السوق وإنشاء أسواق جديدة وتطويرها. [1]

9. تحفيز الابتكار المستمر: الشركات الناجحة أنشأت بيئة تشجع على الابتكار المستمر داخل فرق العمل. قامت بتحفيز موظفيها لتقديم أفكار جديدة ومبتكرة لتحسين العمليات وتقديم قيمة أكبر للعملاء. هذه الدروس من الشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية توضح كيف يمكن أن تكون الابتكار وتطوير الأعمال عوامل حاسمة في تحقيق النجاح في السوق الرقمي [2].

[1] احمد عبد الله العوضي، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، الكويت 2010، ص 171

[2] التسويق الرقمي هو أحد أنواع التسويق المنتشرة في العالم، والذي يعني التسويق باستخدام المنصات الرقميّة عبر شبكة الإنترنت في الترويج للمنتجات والسلع والتعريف بها، أي القيام بالحملة الإعلانيّة ككل عبر استخدام مواقع الويب، وتقنيات المراسلة الفوريّة، والبريد الإلكتروني والرسائل النصيّة في تسويق المنتجات، مع توفير خدمة الدفع النقدي عبر شبكة الإنترنت، إضافةً للقدرة على التواصل مع المستهلكين وإلهامهم، وكل ما يلزم العملاء هو البحث عن الشركة ومنتجاتها عبر محركات البحث على شبكة الإنترنت، ثم التسجيل في الموقع الخاص بالشركة، مما يسهّل عليهم الحصول بشكل مستمر على آخر المستجدات، العروض والخدمات عبر رسائل نصيّة، رسائل الفيديو والبريد الإلكتروني. موقع موضوع الالكتروني، https://mawdoo3.com/، تم الطلاع عليه يوم 21ماي2024، الساعة 09:00

ب /تاثير التجارة الالكترونية على التوظيف وسوق العمل

تأثير التجارة الإلكترونية على سوق العمل والتوظيف قد كان كبيرًا ومتعدد الأوجه. لقد أحدثت تغييرات في الطلب على المهارات وأساليب التوظيف، وقدمت فرصًا جديدة وتحديات للعمال وأصحاب الأعمال. إليك تفصيلًا حول هذا التأثير:

1. زيادة الطلب على مهارات التكنولوجيا والتسويق الرقمي:

مع انتشار التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يكون لدى العاملين مهارات تكنولوجية متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، ازداد الطلب على مهارات التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع.

2. ظهور وظائف جديدة:

نشأت وظائف جديدة تتعلق بالتجارة الإلكترونية، مثل مسؤولي التجارة الإلكترونية ومحللي بيانات التجارة الإلكترونية. هذه الوظائف تتطلب مهارات متخصصة في تحليل البيانات وتطوير استراتيجيات التجارة الرقمية.[1]

3. التحول في قطاعات العمل:

قطاعات مختلفة شهدت تحولًا نتيجة للتجارة الإلكترونية. مثلاً، قطاع التجزئة[2] شهد تراجعًا في الوظائف المرتبطة بالمبيعات الفعلية في المتاجر وزيادة في وظائف التجارة الإلكترونية.

---

[1] تطور وأثر التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، تم الطلاع عليه يوم 21ماي2024، الساعة 09:40

[2] قطاع التجزئة: هي مجموعة من العمليات التجاريّة التي تُساعد المُشتري على شراء خدمة أو سلعة؛ من أجل استخدامها بشكلٍ شخصيّ، وتُعرَّف تجارة التجزئة بأنّها بيع الخدمات والبضائع للأفراد على شكل وحدات مُعينة أو قطع أو غيرها من أشكال المُنتجات الأُخرى

موقع موضوع الالكتروني، https://mawdoo3.com/, تم الاطلاع عليه يوم 21ماي2024، الساعة 13:00

.4 العمل عن بُعد والمرونة:

زاد استخدام التجارة الإلكترونية من الطلب على العمل عن بُعد والمرونة في مكان العمل. الشركات توظف العاملين عن بعد لإدارة متاجرها الإلكترونية وتطوير استراتيجيات التسويق الرقمي.

.5 التحديات في القوى العاملة:

مع تطور سوق العمل الرقمي، يمكن أن تواجه القوى العاملة تحديات مثل البطالة التقنية وعدم توافق المهارات. العمال قد يجدون أنفسهم بحاجة لاكتساب مهارات جديدة أو إعادة تدريب لتلبية احتياجات سوق العمل

. 6 زيادة الاختلافات الجغرافية:

التجارة الإلكترونية تسمح للشركات بالعمل والبيع في مناطق جغرافية مختلفة بسهولة. هذا يعني أنها تتيح فرص أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ الى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق، حيث لم تعد المنشآت الصغيرة بحاجة إلى وسائط تقليدية للبيع، ولم تعد بحاجة إلى الإنتقال إلى البلاد الأخرى وإقامة وكالات فيها، ولكن تصبح بحاجة إلى وسطاء المعلومات الذين يلعبون دورا مؤثرا في التجارة الالكترونية. [1]

.7 التحديات القانونية والضريبية: مع توسع نطاق التجارة الإلكترونية عبر الحدود، تنشأ تحديات قانونية وضريبية جديدة تؤثر على سوق العمل وتوظيف العمال.

[1] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الاعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 186

. 8 تأثير على العمل المؤقت والعقود الحرة:

العمل الحر والعقود الحرة أصبحت خيارات شائعة للعمال في مجال التجارة الإلكترونية. يمكن للعمال أن يقدموا خدماتهم لعدة شركات دون الالتزام بوظيفة واحدة. بشكل عام، تأثير التجارة الإلكترونية على سوق العمل والتوظيف يتضمن تحديات وفرصًا. إذا كانت العمال وأصحاب الأعمال قادرين على التكيف مع هذه التغييرات واستغلال الفرص المتاحة، يمكن أن يكون للتجارة الإلكترونية تأثير إيجابي على سوق العمل العالمي.

الفرع الثالث : التوجهات المتوقعة لتطوير التجارة الالكترونية وتاثيرها المستمر في الاقتصاد العالمي

.1 تزايد التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

من المتوقع أن يستمر تطور التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز تجربة التسوق عبر الإنترنت. تتضمن هذه التوجهات استخدام تقنيات تحليل البيانات لتقديم توصيات مخصصة وتحسين توفير الخدمات[1].

2. تطور طرق الدفع والعملات الرقمية:

قد يتم توسيع استخدام العملات الرقمية وتقنيات الدفع المبتكرة مثل تقنية سلسلة الكتل[2] لتحسين الأمان والفعالية في التعاملات الإلكترونية.

---

[1] انظر الى المقال الالكتروني تقنيات الذكاء الاصطناعي في التجارة الالكترونية وفوائدها، https://ae.linkedin.com/، تم الاطلاع عليه يوم 22 ماي 2024، الساعة 9:00

[2] تقنية Blockchain أو سلسلة الكتل هي آلية متقدمة لقواعد البيانات تسمح بمشاركة المعلومات بشكل شفاف داخل شبكة أعمال. تخزن قاعدة بيانات سلسلة الكتل البيانات في كتل مرتبطة ببعضها في سلسلة. وتعد البيانات متسقة زمنيًا لأنه لا يمكنك حذف السلسلة أو تعديلها من دون توافق من الشبكة. ونتيجة لذلك، يمكنك استخدام تقنية سلسلة الكتل لإنشاء سجل حسابات غير قابل للتغيير أو ثابت لتتبع الطلبات والمدفوعات والحسابات والمعاملات الأخرى. يحتوي النظام على آليات مدمجة تمنع إدخالات المعاملات غير المصرح بها وتُنشئ تناسقًا في طريقة العرض المشتركة لهذه المعاملات.

موقع امازون الالكتروني، https://aws.amazon.com/، تم الاطلاع عليه يوم 18ماي 2024، الساعة 10:00

.3 التجربة الواقعية المعززة والواقع الافتراضي:

قد يتم تكامل تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز في تجربة التسوق الإلكتروني لتمكين العملاء من تجربة المنتجات قبل الشراء بشكل أفضل.

.4 التجارة الاجتماعية:

من الممكن أن تزيد تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي من تكامل التجارة مع هذه المنصات، مما يمكن الشركات من الوصول إلى جمهور أكبر وتحقيق مزيد من التفاعل مع العملاء.[1]

.5 زيادة في التوجه نحو الاستدامة:

من المتوقع أن يكون هناك اهتمام متزايد بالاستدامة والتأثير البيئي. قد تبدأ الشركات في توفير خيارات مستدامة للعملاء والتركيز على تقليل الآثار البيئية للتجارة الإلكترونية.

.6 التشخيص الذاتي والتخصيص:

تطور تقنيات التعرف على الوجه والتعرف على الصوت قد يؤدي إلى زيادة في تقديم منتجات مخصصة وتجربة تسوق فريدة لكل فرد.

.7 التطورات في خدمات التوصيل واللوجستيات:

من المتوقع أن يشهد قطاع التوصيل واللوجستيات تطورات مستمرة لتحسين سرعة وكفاءة توصيل المنتجات للعملاء.

[1] تطور وأثر التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه يوم 18 ماي 2024، الساعة 11:00

8. زيادة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود:

مع تطوير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، قد يتزايد التركيز على التجارة العابرة للحدود، مما يسهم في زيادة تبادل المنتجات والخدمات عبر الحدود الوطنية.

9. زيادة في تجربة التفاعل مع العملاء:

مع استخدام تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات، قد يتم تحسين تجربة التفاعل مع العملاء من خلال تقديم استجابات فورية ومخصصة لاحتياجاتهم.

10. التحول نحو البيع على الإنترنت فقط:

قد تنتقل بعض الشركات إلى نموذج عمل يعتمد بشكل أساسي على البيع عبر الإنترنت فقط، مما يمكنها من تخفيض تكاليف التشغيل وتوفير قيمة أكبر للعملاء. باستمرار التطورات التكنولوجية وتغيرات سلوكيات العملاء، من المتوقع أن تستمر التجارة الإلكترونية في تحقيق تأثيرها المستمر والعميق في الاقتصاد العالمي، مع تشكيل الكثير من الفرص والتحديات للشركات والاقتصادات حول العالم[1].

المطلب الثاني

معوقات تحقيق الامن التجاري

وعلى غرار التقييم الايجابي لتطبيقات وآليات التجارة الالكترونية والمبادلات عبر الفضاء الالكتروني، التي حققت طفرت النوعية في سهولة ووفرة المبادلات وتحقيق انتقال جذري نحو معاملات غير اعتيادية فإنه ولا بد أن تظهر الكثير من المعوقات والصعوبات

[1] انظر مقال الكتروني البيع عبر الانترنت: طريقك الاسهل لدخول عالم التجارة، موقع خمسات لبيع وشراء الخدمات المصغرة، https://blog.khamsat.com/، تم الاطلاع عليه يوم 18ماي2024، الساعة 12:00

التي تواجه تطبيقات التجارة الالكترونية، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والصناعية، او بطبيعة المنتجات بحد ذاتها، أو بأساليب تطبيقها إلكترونيا خاصة في ظل المشاكل الموجودة على صعيد الفضاء الالكتروني وذلك ما ستناوله خلال هذا المطلب من خلال فروعه التالية:

الفرع الاول: تصاعد التهديدات السيبيرانية في مجال التجارة الالكترونية

الفرع الثاني: الاحتيال الالكتروني والانماط الاحتيال الشائعة في التجارة الالكترونية

الفرع الثالث: المعوقات القانونية

الفرع الأول: تصاعد التهديدات السيبرانية في مجال التجارة الإلكترونية:

قد أصبح أمرًا يستحوذ على اهتمام كبير نظرًا للتطور السريع للتكنولوجيا واعتماد الشركات والأفراد على منصات التجارة الإلكترونية لإجراء الأعمال والمعاملات. يشكل البيئة الرقمية هدفًا جذابًا للمهاجمين السيبرانيين الذين يستهدفون البيانات الحساسة والمعلومات المالية من أجل الاستفادة المالية أو التسبب في الفوضى. وفيما يلي تفاصيل أكثر حول تصاعد هذه التهديدات:

1-اختراق البيانات الشخصية:

يتعرض مواقع التجارة الإلكترونية لخطر اختراق البيانات الشخصية للعملاء، مثل المعلومات الشخصية وبيانات بطاقات الائتمان. تستخدم هذه البيانات في الاحتيال أو سرقة الهويات.[1]

2-الهجمات المتطورة على البنية التحتية:

يستغل المهاجمون السيبرانيون ثغرات في البرمجيات وأنظمة التشغيل لاختراق البنية التحتية للتجارة الإلكترونية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الموقع أو سرقة المعلومات الحساسة.

3-هجمات الفدية الرقميّة:

برامج الفدية الضارة هي شكل من أشكال البرامج الضارة التي تمنع المستخدمين والمنظمات من الوصول إلى الملفات والبيانات الموجودة على أجهزتهم حتى يتم دفع فدية. وفور دفع

[1] تحديات أمن المعلومات والخصوصية في التجارة الإلكترونية، تم الاطلاع عليه يوم 19 ماي 2024، الساعة 10:00

الفدية يعد مجرم الإنترنت الضحية بإعطائها ما تحتاج إليه لاستعادة الوصول إلى أجهزتها. وعادة ما يمنح المهاجم الضحية مفتاحاً لفك التشفير استناداً إلى نوع هجوم الفدية الضارة.[1]

4-**التصيد الاحتيالي (الفيشينج)**:يستخدم الشكل الأكثر شيوعاً لهجمات التصيد الاحتيالي أساليب مثل الارتباطات التشعبية المزيفة؛ وقد يجمع المهاجمون معلومات شخصية عن هدفهم لزيادة احتمالية نجاحهم. غالباً ما يتنكر المهاجم في صورة مزود حسابات كبير مثل **Microsoft** أو **Google**، أو حتى زميل في العمل [2]

-**5 هجمات الحوامل الأمانية:** (Malware) تستخدم برمجيات الحوامل الأمانية لاختراق أجهزة المستخدمين وسرقة معلوماتهم. برنامج يُصيب الأنظمة بطريقة خفية لانتهاك سرية أو سلامة ودقة أو توافر البيانات أو التطبيقات أو نظم التشغيل[3]. يمكن أن تأتي هذه البرمجيات عبر مرفقات البريد الإلكتروني أو روابط خبيثة.

6-هجمات الانتزاع الهويات: يستخدم المهاجمون البيانات بالاستفادة من ثغرات أمان في نظم قواعد البيانات للوصول إلى معلومات حساسة. يمكن أن يكون ذلك عبر استغلال ثغرات في تكوين النظام أو الاعتماد على تقنيات الحقن، مما يتيح لهم سرقة أو تعديل البيانات [4].

-**7هجمات التصيّد الاجتماعي:** يستخدم المهاجمون أساليب ضغط نفسي لإقناع الأشخاص المستهدفين بالتصرف دون أخذ وقتهم في التفكير. بعد بناء الثقة عن طريق انتحال شخصية مصدر مألوف، ثم خلق شعور زائف بالحاجة، يستغل المهاجمون مشاعر مثل الخوف والقلق

---

[1] موقع كايبر ، https://www.keepersecurity.com/، تم الاطلاع عليه يوم 19ماي2024، الساعة 12:00.

[2] انفابلاي، تصد احتيالي –مصطلحات متنوعة، قسم معلومات التقنية، مكتبة نور الالكترونية ،09 ماي 2024، ص 03

[3] موقع الكتروني سيدتي، الهجمات السيبرانية على الشركات، https://www.sayidaty.net/، تم الاطلاع عليه يوم 22ماي2024، الساعة 12:09

[4] مقال الكتروني، فهم وتصدي لتحديات الهجمات الالكترونية، https://it-solutions.center/، تم الاطلاع عليه يوم 22ماي2024، الساعة 12:30

للحصول على ما يريدون. يميل الناس إلى اتخاذ قرارات سريعة عندما يتم إخبارهم بأنهم على وشك خسارة المال، أو التعرض لمشكلة قانونية، أو فقدان حق الوصول إلى مورد يحتاجون إليه. احذر من أي رسالة تخبرك "اتخذ إجراءً فوراً"؛ لأنها قد تكون الرسالة احتيالية. [1]

8-التهديدات الناجمة عن تقنيات جديدة:مع تطور التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والإنترنت الشيء، تظهر تهديدات جديدة تتعلق بامتلاك الجرائم السيبرانية قدرات أكبر. لاحتواء هذه التهديدات، يجب على الشركات تعزيز إجراءات الأمان والحماية على منصاتها، بالإضافة إلى التوعية المستمرة للمستخدمين بأفضل الممارسات لتفادي الاختراقات السيبرانية.

الفرع الثاني: الاحتيال الالكتروني والانماط الاحتيال الشائعة في التجارة الالكترونية

هو نوع من الجرائم السيبرانية يهدف إلى الحصول على مكاسب مالية أو معلومات شخصية من خلال استغلال الضحايا عبر الإنترنت، في مجال التجارة الإلكترونية، تشهد أنماط متعددة من الاحتيال الشائعة، وفيما يلي بعض التفاصيل حول هذه الأنماط.

1. **الشراء والبيع الوهمي:** يقوم المحتالون بإنشاء متجر إلكتروني وهمي يعرض منتجات ذات قيمة زائفة أو غير موجودة على أرض الواقع. عندما يقوم المستهلكون بالشراء، يتم سرقة أموالهم دون تلبية الطلب[2].

[1] موقع ميكروسوفت، ما المقصود بالتحايل الالكتروني، https://www.microsoft.com/، تم الاطلاع عليه يوم 22ماي2024، الساعة 12:40

[2] تحديات أمن المعلومات والخصوصية في التجارة الإلكترونية ، مرجع سابق تم الاطلاع عليه يوم 24 ماي2024، الساعة 14:56

.2 **استخدام بطاقات ائتمان مسروقة:** يتم سرقة معلومات بطاقات الائتمان من المستهلكين، سواء عبر هجمات سيبرانية أو تسريبات بيانات[1]، ومن ثم يتم استخدام تلك المعلومات للقيام بمشتريات غير مصرح بها.

.**3 احتيال الحسابات البنكية:** يقوم المحتالون بإرسال رسائل زائفة تدعي أنها من البنوك أو الخدمات المالية وتطلب من المستخدمين تقديم معلومات حساباتهم البنكية وكلمات المرور تحت مسمى التحديث أو الصيانة، ومن ثم يتم استخدام تلك المعلومات للوصول إلى حساباتهم وسرقة الأموال.

.**4 التصيد الاحتيالي (الفيشينج).** يتم إرسال رسائل بريد إلكتروني أو رسائل نصية تدعي أنها من جهة موثوقة مثل البنوك أو الشركات الكبرى. تحتوي هذه الرسائل على روابط خبيثة تقود إلى مواقع وهمية تستخدم لسرقة معلومات الدخول أو البيانات الشخصية وتعتبر هذه التقنية الاكثر نجاحا على الانترنت اليوم حيث تمثل 91 بالمئة من الهجمات. [2]

.**5 العروض الزائفة والخصومات:** تقوم بعض المواقع الوهمية بنشر عروض وخصومات جذابة لجذب الزبائن. عندما يتم إجراء المشتريات، لا يتم توفير المنتجات أو الخدمات كما تم الوعد، أو يتم إرسال منتجات ذات جودة منخفضة.[3]

الفرع الثالث:المعوقات القانونية

تشكل الجوانب القانونية العمود الفقري للتجارة سواء كانت تقليدية ام الكترونية، وهو ما يفسر سعي الكثير من الدول والمؤسسات الحكومية والخاصة لايجاد القواعد والانظمة

[1] تسريبات البيانات: عملية لنقل معلومات حساسة من داخل مؤسسة إلى خارجها دون الحصول على تصريح من مالكي المؤسسة، وبالتالي يمكن أن تتواجد تلك المعلومات الحساسة في أيد جهات غير موثوقة لتنفذ عمليات ابتزاز من أجل الحصول على مصلحة في مقابل التخلي عن تلك البيانات، أو حتى نشر تلك المعلومات في وسائل الإعلام.
تم الاطلاع عليه يوم 22ماي 2024، الساعة 12:55

[2] انفابلاي، تصد احتيالي –مصطلحات متنوعة، قسم معلومات التقنية، 09 ماي 2024، ص 03

[3] تحديات أمن المعلومات والخصوصية في التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه يوم 24 ماي 2024، الساعة 16:00

القانونية التي تحكم التجارة الالكترونية ,ونظرا للطبيعة الخاصة التي تتسم بها هذه التجارة من حيث انتفاء الحدود الجغرافية والوجود المادي للمتعاقدين وسرعة التطور في احكامها وما تحتاجه من تغييرات سريعة في النظم ما يتناقض تماما مع طبيعة ومسار استحداث وصياغة القوانين التي تتطلب وقتا طويلا قد يفقدها الفائدة المرجوة من تطبيقها، هذا ما جعل المختصين بالقانون يواجهون صعوبات شتى تتعلق بالجوانب القانونية للتجارة الالكترونية الشاكلة: [1]

أ/معوقات تحديد الاختصاص القضائي:

في الواقع ان المشكلة الحقيقية للتجارة الالكترونية تكمن في عدم قدرة القانون الوطني على مسايرة التكنولوجيا بسرعة، وهو ما يوجد منطقة فراغ تشريعي كبيرة، ففي مجال التجارة الالكترونية يتعسر تطبيق قواعد القانون الدولي التي تحدد الاختصاص القضائي الدولي، وذلك كون التجارة الالكترونية تتم من خلال شبكة الانترنت ,حيث انه من الصعب تحديد مكان المتعامل عبرها على وجه الدقة ما يعرقل تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، خاصة انها تعتمد بالدرجة الاولى على ضابط لا الاستناد المكاني الذي يتعذر تحديده في اطار المعاملات الالكترونية التي تعرف لها حدودا، ولا تعرف لها اماكن لاعتمادها على الصيغة الافتراضية.

كذلك من جملة المعوقات القانونية نذكر صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عليها حال اشتمالها على عنصر اجنبي، حيث تمتاز الشبكة العنكبوتية بصفتها الدولية، وتنعكس هذه الميزة على التعاملات التي تتم من خلالها، حيث تشتمل في العادة عنصرا اجنبيا، هذا ما يثير التساؤل حول القانون الواجب التطبيق على النزاع الذي يحصل بشأنها خاصة انه في شبكة الانترنت لا مجال للحديث عن الحدود الجغرافية.

[1] عبد الله العويجي، معوقات التجارة الالكترونية ،مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ،المجلد 08 ،العدد 02، جامعة باتنة الحاج لخضر،2023/06/03، ص 299

وجدير بالذكر ان المتعامل في ميدان التجارة الالكترونية لا يدرك اهمية القانون الواجب التطبيق على العقد الالكتروني الا اذا حدث نزاع فعلي، ووجب البحث عن كيفية حل هذا النزاع ,وما هو القانون الواجب تطبيقه. [1]

2/معوقات مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والصناعية

وترجع اهمية الملكية الفكرية بالنسبة للتجارة الالكترونية واهمية التجارية الالكترونية بالنسبة للملكية الفكرية الى اسباب عدة، وتتطلب التجارة الالكترونية، أكثر من الأنظمة التجارية الأخرى، بيع منتجات وخدمات قائمة على الملكية الفكرية وترخيصها. فيمكن الاتجار في الموسيقى والرسوم والصور وبرامج الحاسوب والتصاميم والمواد التدريبية والانظمة وغيرها بواسطة التجارة الالكترونية.

ويؤثر الطابع العالمي للتجارة الالكترونية في الملكية الفكرية بطرق عدة، مما يصعب العثور على المتعدي وإنقاذ حقوق الملكية الفكرية المعرضة للتعدي على الانترنت، ولا تعرف المحاكم التي سيكون لها إختصاص النظر في المنازعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية والملكية الفكرية، بالاضافة إلى ذلك إن القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية تتباين من بلد إلى اخر كما تتفاوت مستويات الحماية.

ويمكن أن ترفع الدعاوى ضد مشروع التجارة الالكترونيةكما يجوز للمشروع أن يلجأ إلى محاكم وطنية لاسترجاع الحقوق، وهناك العديد من القضايا الخاصة بالإجراءات القانونية التي تؤثر في تلك الدعاوى، وإذا كان أطراف النزاع في بلدان مختلفة، يصعب تحديد المحاكم التي يمكن أو ينبغي اللجوء إليها، ويجوز للمحكمة أن تختص أو لا تختص في النظر في القضية الإشراف القانوني "بناءا على عدد من العوامل، لا سيما الإرتباط بين اطراف النزاع والبلد ولأسباب عملية يتوقف نجاح القضية على إقامة المدعى عليه في البلد

[1] عبد الله العويجي، معوقات التجارة الالكترونية، جامعة باتنةالحاج لخضر، 2023/06/03، ص 299و 300

الذي ترفع فيه القضية، وهناك قضية صعبة أخرى وهي تحديد القانون الذي يجب تطبيقه، خاصة في حال تباين القوانين بين بلدان الأطراف في النزاع، وحتى في نجاح القضية في نهاية المطاف، قد يكون من الصعب إنفاذ الحكم في بلد اخر. [1]

3/معوقات مرتبطة بالجرائم التقنية وضعف الامن الالكتروني

تعتبر الجريمة الالكترونية نشاط غير مشروع موجه لنسخ او تغيير او حذف الوصول الى المعلومات المخزنة داخل الحاسوب، او التي تتداول من خلاله، وتتم على شبكة الانترنت والتي تؤثر على التجارة الالكترونية كجريمة السرقة المعلوماتية، وجريمة الاعتراض غير المشروع على خط سير البيانات، وجريمة التزوير الالكتروني، وجريمة اتلاف الاموال الالكترونية وكذا جريمة الاستخدام الغير مشروع لادوات الدفع الالكتروني وما يميز هذه الجرائم انها صعبة الاثبات لارتكابها باجهزة الكمبيوتر وعلى شبكة الانترنت، وهي تتم في الغالب من قبل اشخاص ذوي خبرة عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات ما يساعدهم على اخفاء معالم جرائمهم والتخلص من اثارها.

ان ضعف الامن الالكتروني وتنامي، حدة الجرائم التقنية يشكل احد اهم المعضلات التي تقلق المتعاملين بالتجارة الالكترونية، حيث يرتبط استعمال الافراد والشركات والمؤسسات على حد سواء للتجارة الالكترونية، بمدى شعورهم بالطمأنينة والامان عند استخدام البيئة الرقمية في تعاملاتهم، وللاسف فان شريحة واسعة من الجزائريين يعتقدون بان تعاملات التجارة الالكترونية غير امنة في ظل افتقار الجزائر ومعظم الدول العربية الى تدابير اللازمة لمواجهة جرائم الانترنت وتحقيق الامن الالكتروني والتي من بينهما: [2]

أ- فريق الاستجابة لطوارئ الكمبيوتر او ما يعرف أيضا بمركز مكافحة جرائم الانترنت

[1] دلال البليدي، معوقات التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 01 ،2021، ص1131

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق ،ص 301

ب- البنية الأساسية للمفاتيح العمومية والتشفير

ت- ادارة الهوية الرقمية

ث- منظومة تشريعية سيبيرانية[1]

4/مشكلات قانونية مرتبطة بمراحل التجارة الالكترونية

يلتزم تحديد تحديات التجارة الالكترونية في جانبها القانوني تصور العملية من بدايتها لنهايتها بشكل عام، حيث المرحلة السابقة على التعاقد مشكلات متعددة على شاكلة تحقق المستخدم من حقيقة وجود الموقع او البضاعة او الخدمة الى المشروعية ما يقدم في المواقع خاصة في جانب ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية وكذا تحديات حماية المستهلك من أنشطة الاحتيال على الخط ومن المواقع الوهمية[2].

أما المرحلة الثانية فهي تتعلق بابرام العقد حيث يتلاقى الايجاب والقبول على الخط وهو يتم بصور متعددة تبعا لمحتوى النشاط التجاري ووسائل التعاقد المقررة على الموقع حيث تظهر في هذه المرحلة عقبات ناتجة عن التعاقد الالكتروني تتعلق بانفاذ الاطراف للالتزامات بعد ابرام العقد ،فكيف يتم التوقيع في هذا الفرض، وما مدى حجيته ان تم بوسائل الكترونية ومدى حجيته ان تم بوسائل الكترونية، ومدى حجيته في الاثبات واليات تقديمه كبينة أ، كانت مجرد وثائق وملفات مخزنة في النظام.

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق ،ص 301

[2] المواقع الوهمية: عمليات احتيال شائعة تخدع الضحايا لإرسال الأموال مقابل منتجات وهمية لا وجود لها. تم تصميم معظم مواقع التسوق المزيفة لتقليد تجار التجزئة شرعيين، وغالبًا ما "تبيع" هذه المواقع سلعًا شائعة مثل الإلكترونيات أو ملابس من المصممين. مدونة بينانس، https://www.binance.com/، تم الاطلاع عليه يوم 25 ماي 2024، الساعة 8:00

5/معوقات مرتبطة بقانونية وسائل التعاقد ووثائقه وحجية التواقع الالكتروني:

بما ان التعاقد يتم على شبكة الانترنت فهو يثير مدى حجية هذه المحررات والعقود التي لا تتضمن توقيعا ماديا عليها من قبل أطرافها أو مصدريها.

6/معيقات اثبات الشخصية ومسؤولية الطرف الثالث

حيث تنامت حدة الاختراقات واساءة استخدام الغير في أنشطة جرمية على الشبكة، وصار الحديث عن مسؤولية الشخص الثالث وبالتحديد مزودي خدمات الأنترنت وجهات استضافة المواقع أو الجهات المناط بها تسجيل المواقع الالكترونية[1].

7/ عقبات متعلقة بأمن معلومات التجارة الالكترونية وقانونية التشفير

دون شك فان بيئة الانترنت ليست امنة بالكامل وهو ما يفسر الجهود الحثيثة لجعلها امنة وهو ما يطرح مسألة قانونية بعض التدابير كمسألة التشفير وبعض نظم الأمن والحماية.

ثانيا /المعوقات التكنولوجية

منطقيا لا تجارة الكترونية دون تجهيزات ووسائل الكترونية ،و بالمقابل لا يصح الحديث عن المعوقات التي تعترض التجارة الالكترونية دون المبادرة بالحديث عن اهم العوائق التكنولوجية، والتي تتمثل في:

[1]، عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص 301.

1 / ضعف انتشار اجهزة الكمبيوتر الشخصية

اتساع الهوة الرقمية في انتشار الكمبيوتر لدى الأسر بين الجزائر وبقية مناطق العالم، فقد بلغت نسبة انتشار الكمبيوتر لدى الأسر الجزائرية ما نسبته (38.42 بالمئة). [1]

تراجع الطلب على اجهزة الكمبيوتر في السنوات الأخيرة في الجزائر وذلك بسبب الأسعار الباهضة لمعدات الكمبيوتر ،ويبقى اقتناء جهاز الكمبيوتر شخصي مكلفا لمعظم العائلات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وهو ما يدفعهم للاستغناء عن اقتنائه وهذا ما يفسر بقاء استتخدام تطبيقات التجارة الالكترونية محصورا في العائلات ذات الدخل الميسور.

وللعلم فقد خصصت االحكومة الجزائرية في مرحلة سابقة غلافا ماليا قدر بنصف مليار دولار وقت اطلاق مشروع "اسرتيك1 ‘(جهاز كمبيوتر لكل عائلة) فيوقت لم يستفد من الكمبيوتر عبر النسختين الولى والثانية للمشروع سوى 50 ألف مواطن ،في حين ان التنفيذ كان سيئا، ولم يتمتلبية جميع الشروط لنجاحه، حيث ان البنوك لم تكن جاهزة واتصلات الجزائر لم توفر انترنت والربط وفق ما تم الاتفاق عليه ،وزد على ذلك ان شركات تصنيع اجهزة الكمبيوتر لم تكن متوفرة والمواطنون لميكن لديهم استعداد وتقبل كبير للتكنولوجيا.[2]

2 / ضعف البنية التحتية للاتصالات

هناك علاقة وطيدة بين تطور قطاع الاتصالات ومستوى انتشار التجارة الالكترونية، ذلك ان وجود نظم وشبكات متطورة ذات سرعات عالية في قطاع الاتصالات السلكية[3]

---

[1] ابراهيم مسلم، واقع وتحديات التجارة الالكترونية، جامعة زيان بن البشير الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد الاقتصادي 34(02)، ص 161

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص 302

[3] الاتصالات السلكية: يشير مصطلح الاتصالات السلكية "Wired Communication" إلى أي أجهزة متصلة ببعضها عبر الأسلاك أو الكابلات أو الألياف البصرية، وهي متواجدة بشكل كبير في أنظمة الإنترنت والتليفون الأرضي، ويتم تمديد الكابلات إما على سطح الأرض عبر أعمدة ذات ارتفاع معين، أو تحت الأرض وفي أعماق البحار.

موقع الكتروني، المرجع، https://almrj3.com/، تم الاطلاع عليه يوم 24ماي2024، الساعة 09:09

واللاسلكية يؤدي بلا شك الى زيادة عدد مستخدمي الانترنت وانتشار التجارة الالكترونية ،ومنه يمكن القول أن ضعف البنية التحتية للاتصالات في الجزائر ،وعدم مواكبتها للتطورات التقنية الحاصلة في العالم يشكل عائقا لتوسيع التجارة الالكترونية، اذ ان هذا الضعف سوف يحد من أمن الشبكة المالية، ويعيق سرعة نقل البيانات في الشبكة التجارية، ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر لتعزيز البنية التحتية لاتصالاتها فهي لا تزال متأخرة في هذا المجال وهي تعتبر المرتبة 176 عالميا فيما يخص سعة الانترنت[1].

3/ ارتفاع أسعار الانترنت عريض النطاق

اذا كان جوهر اهمية شبكات النطاق العريض تكمن في قدرتها على توفير سرعات عالية للاتصال بالانترنت فان سعر الحصول على هذه الخدمة يعد أمرا في غاية الأهمية.

نظرا لتأثيره في مدى انتشار شبكات النطاق العريض واستخدامها، فالقدرة على تحمل كلفة الانترنت وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبر عنصرا اساسيا يرهن دفع عدد أكبر من الناس باتجاه النفاذ الى الانترنت وممارسة أنشطة التجارة الالكترونية، فمثلا يصل سعر اشتراك الانترنت idome fibre ميغا3000 دج شهريا واشتراك الانترنت idome 200 fibre ميغا[2] 4500 دج شهريا، واشتراك الانترنت idome fibre300 ميغا 7000دج شهريا وهي مبالغ قد تتجاوز تقريبا 33 بالمئة من الراتب الشهري الأدنى المضمون ،مع

[1] عبد الله العويجي، المرجع السابق، ص 302.

[2] idome fibre200 ميغاهذا العرض الترويجي، يمكن الاشتراك في Idoom Fibre بتدفق 15، 20، 50، 100 أو حتى 200 ميغا بسعر 1000 دج وأيضا من: مودم الألياف البصرية، شهر أنترنت مهدى بتدفق 200 ميغا*، كل هذا دون دفع المعدات وتكاليف التركيب البصرية. بعد انقضاء الشهر الأول المهدى بسرعة 200 ميغا، سيتم تحويل تلقائيا إلى تدفق الأنترنت الذي تم اختياره عند الاشتراك. موقع اتصالات الجزائر، https://www.algerietelecom.dz/، تم الاطلاع عليه يوم 25ماي2024، الساعة 8:30

وجود حقيقة انه في أحيان كثيرة تدفع ثمن شرعة تدفق عالية لتحصل على خدمة دون المستوى ويتدفق مندفق عما دفعت اشتراكه. [1]

وفي هذا الجانب لا يمكننا التكلم فقط على سعات التدفق التي توفرها شركات الاتصالات، بل يتعدى الامر الى الاعطال المصاحبة لهذه الخدمة، وكذا حرية الاستعمال والحماية ومدة توفير الطلبيات وتصليح الأخطاء ... وعدة مؤشرات اخرى تسمح بتحديد جودة الخدمات المقدمة.

بالرغم من أن نسبة استخدام الانترنات في الجزائربلغت(45.2 بالمئة)، إلا أنها لازالت بعيدة كل البعد عن مستوى الدول الاروبية والامريكيتين، والبلدان الاخرى، وهو مايعيق سرعة نقل البيانات في الشبكة التجارية مما يسبب فشلا في إقامة التجارة الالكترونية. [2]

4/ ضعف انتشار خطوط الهاتف:

من الأدوات الأساسية للتجارة الالكترونية الخطوط الهاتفية (الثابتة والمتنقلة) وفي الجزائر يوجد تباين كبير في معدلات انتشار خطوط الهاتف الثابت بسبب عدم مقدرة شركة اتصالات الجزائر على تغطية كافة المناطق بشبكة الهاتف الثابت، زد على ذلك قوة المنافسة التي فرضتها شبكات النقال كموبيليس[3] وجيزي وأوريدو، وكل هذا الى ظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية المتنقلة (M-commerce) وأصبحت ممارستها تتم عبر الهاتف المحمول الذكي، وصار الهاتف الذي يستخدم في تسيير الحسابات وفي عمليات الدفع الالكتروني، ولكن بعض المدن الكبرى نجد تغطية وتغطية ضعيفة جدا أو منعدمة مايعيق عملية التواصل والولوج لشبكة الانترنت ،وهذا ما لاحظناه في واقعنا العملي خلال فترة تبني

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص303

[2] ابراهيم مسلم، واقع وتحديات التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص 161

[3] موبيليس: فرع من مجمع إتصالات الجزائر وأول متعامل للهاتف النقال بالجزائر، موبيليس أقرت استقلاليتها كمتعامل منذ أوت 2003.

موقع موبيليس، https://www.mobilis.dz/، تم الاطلاع عليه يوم 24ماي 2024، الساعة 20:45

التعليم عن بعد بسبب نقص التغطية او انعدامها في مناطق اقامتهم ،وعدم تمكنهم من متابعة دروسهم وارسال الاعمالالمنجزةللاساتذة على وسائط التواصل الاجتماعي[1].

5/ **كثرة الاعطال التقنية:** توجد جملة من المعوقات التقنية التي تحول دون انتشار التجارة الالكترونية على شاكلة الاعطال التقنية والتي نذكر منها:

أ- الأعطاب التي تصيب اجهزة الاتصال كالحواسيب والهواتف الذكية واللوحات الرقمية وبرامج التشغيل والاتصال نتيجة للفيروسات وهجمات القراصنة[2].

ب-الأعطال اتي تقف دون الولوج لشبكة الانترنت كتلك المتعلقة باجهزة الشخص او تلك التي تكون راجعة لأجهزة مزود الخدمة بسبب الظروف الطبيعية او الفيروسات ...

ج- الخلل الموجود في برامج اجهزة الكمبيوتر، والتي توحي المرسل بان عملية الارسال قم تمت، ولكنها في الواقع لم ترسل ولم تصل للمرسل اليه.

د-الأعطال التي مردها الظروف الخارجية مثل الظروف البيئية المحيطة، وتأثيرها على اجهزة الحاسوب كانقطاع التيار الكهربائي مما يؤدي الى حدوث اعطال وأخطاء تهدد سلامة البيانات والمعلومات التي تتضمنها السندات سواء من حيث تخزينها او نقلها.

وفي الاخير وفي ظل هذه المعوقات يمكن القول انه توجد ضمن مفهوم التجارة الالكترونية خدمات لا يمكن اجراؤها بما يتوفر من شبكة في بعض المناطق فمن التعليم عن

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص 303.

[2] القرصنة الالكترونية: تعدّ القرصنة الإلكترونية عملية معقّدة تقوم على استغلال ثغرة أمنية في نظام حاسوبي للتسلل بشكل غير مشروع، وتنفيذ هجوم يقوم على تعديل البيانات أو سرقتها أو إتلافها أو إي إجراءات ضارة أخرى.

موقع الجزيرة الالكتروني، https://www.aljazeera.net/، تم الاطلاع عليه يوم 22ماي2024، الساعة 22:00

بعد الى التطيب والجراحة عن بعد عن طريق الانترنت، تعيق هذه الشبكة المهترئة تأمين اتصال امن وغير متقطع.[1]

ثالثا: المعوقات الثقافية

تتنوع قابلية المجتمعات للأخذ بالتطورات الحاصلة في بعض الميادين وتبيينها، غير أن المجتمع الجزائري ليس سباقا لتقبل المبادرات التكنولوجيا، والتي من بينها التجارة الالكترونية بسبب:

أ/ **الابعاد الثقافية:** تشكل الفروق الثقافية بين الأمم عاملا مؤثرا في قبول او رفض استخدام تعاملات التجارة التجارة الالكترونية، وقد اظهرت دراسات عديدة ذاتصلة بالمبادلات التجارية الالكترونية في عديد من الدول النامية[2] بأن القيم الثقافية للمجتمعات في جانب منها تشكل حاجزا امام انتشار التجارة الالكترونية ،حيث يرى الفرد الجزائري بأن هذا النمط من التجارة لا يتوافق مع ثقافة المجتمع الجزائري، وأن هذه التكنولوجيا تم تصميمها في الأساس لتتوافق مع ثقافة المجتمعات الغربية، وفي هذا الجانب يمكن طرح جملة من الحواجز الثقافية التس تؤثر على انتشار المبادلات التجارية الالكترونية ومن ابرزها ما يلي:

1- مقاومة التغييير: تبقى شريحة كبيرة من الجزائريين ليس لديهم فهم كامل وتقبل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حتى ان هناك نسبة كبيرة تحجم مثلا عن دفع الفواتير المتختلفة بالبطاقة البنكية او الذهبية، ويفضلون الوقوف في طوابير بريد الجزائر أو بالوكالات التجارية للمؤسسات المكلفة بتسيير الخدمات.

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص 303

[2] الدول النامية: مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم والصحة، وعددها 130 دولة، ويطلق في بعض الأحيان على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث.

موقع الكتروني، موضوع، https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم 24ماي 2024، الساعة 09:15

2- التسوق التقليدي أحد الأشكال الترفيه الاجتماعي: يشكل التسوق التقليدي ثقافة في المجتمع الجزائري وبالأخص لدى فئة النساء ،ويرى السوق على انه مكان اجتماعي للنزهة تتحقق فيه متعة التسوق لافراد العائلة ،ويوفر لقاء مباشرا بين البائع والمشتري تسهل فيه عملية التفاوض، وتبادل المعلومات عن الاصناف والأسعار

3- تفضيل اللقاء الشخصي المباشر: تفضل نسبة كبيرة من الجزائريين التواصل مع البائع مباشرة، وتشعر بالقلق ازاء الاثار المستقبلية الغامضة من استخدام موقع الانترنت ،بل أن هناك من لا يؤمن ألا بما يرى وما يلمس، وينفر من فكرة شراء سلعة لا يمكن لمسها ورؤيتها، ومن طرف باعة قد تفصل بينهم مئات الكيلومترات يجدها فكرة غير مقبولة نسبيا [1].

ب/الأمية التعليمية والأمية المعلوماتية:

تشكل الأمية التعليمية احدى المعيقات التي تحول من دون انتشار التجارة الالكترونية في الجزائر ،ولا يقتصر تأثيرها السلبي في جانب التجارة الالكترونية فقط بل يمتد لكل مجتمع المعرفة والمعلومات بشكل عام ويقصد بالأمية المعلوماتية في هذا المقام الجهل بأساليب ووسائل التعامل مع أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والأجهزة الذكية، حيث أن مصطلح الأمية في التعريفات الحديثة أنتقل من الجهل بالقراءة والكتابة الى الجهل باستخدام الكمبيوتر، وبالتالي فان فئة كبيرة من الناس لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب وتعاملو معه أو أن تعاملهم به محدود، وبالمقابل فمن الصعب عليهم ان يستطيعوا ممارسة تجارتهم عبر الانترنت الذي يرتكز على استخدام جهاز الكمبيوتر كما أن الحديث عن ثقافة الانترنت لدى الجزائريين لا يعني بالضرورة قيامهم بعمليات الشراء والطلب عبر الأنترنت، بل ان كثيرا

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص304

منهم لا يصدقون بوجود هكذا تعاملات على الانترنت، ولا يستثني المثقفون كونهم يجهلون مبادئ التجارة الالكترونية وفوائدها، وتجدهم في حالات كثيرة يقبلون للاطلاع على المنتجات الموجودة في السوق عبر الأنترنت، ومعرفة خصائصها وأسعارها لكن دون اطمئنان للدفع عبر الأنترنت.

ج/اللغة والمحتوى الرقمي العربي: لا شك ان الجهل بالغة الانجليزية يعيق توسيع نشاط التجارة الالكترونية للمتجر الالكتروني، حيث ان معظم تعاملات التجارة الالكترونية تكون باللغة الانجليزية ،لذلك هي تشكل أحد الحواجز الثقافية[1] أمام امكانية المشاركة الفعالة في التجارة الالكترونية في الجزائر، ذلك أن اللغة تعد مناط الوصول الى المعلومات، ونقل المعرفة في العالم الرقمي، وتعد اللغة الانجليزية الأكثر استخداما على المستوى العالمي والسائدة في مواقع التجارة الالكترونية وهي بذلك تشكل حاجزا دون شك امام غير الناطقين بالانجليزية.[2]

رابعا/معوقات مرتبطة بالمؤسسات

قد توجد معوقات اخرى للتجارة الالكترونية، وتكون من قبل المؤسسات التي اقتحمت هذا المجال، وليس لها الاستعداد الكامل والتصور المستقبلي لخطة عملها بعيدا عن مجال التجارة الالكترونية.

1/عقبات تجارية: يشكل التحول من بيئة التجارة التقليدية لبيئة التجارة الالكترونية تحديا حقيقيا أمام المؤسسات والشركات والمشروعات التجارية في الجزائر حيث ان اغلبها

[1] الحواجز الثقافية: تشمل الحواجز الثقافية مجموعة واسعة من العوامل التي يمكن أن تعيق التواصل الفعال بين الأفراد من الثقافات المختلفة. يمكن أن تشمل هذه الحواجز الاختلافات في اللغة والعادات والتقاليد والقيم، وحتى الإشارات غير اللفظية. موقع فاستر كابيتال، https://fastercapital.com/، تم الاطلاع عليه يوم 24 ماي 2024، الساعة 15:09

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص304

يفتقر لقابلية التحول الجذري الى مؤسسات الكترونية [1]، كون معظم الشركات والمؤسسات الجزائرية مرتبطة بشكل وثيق بأنماط التجارة التقليدية ،ولا شك أن عدم استيعابها بشكل كاف لمفهوم التجارة الالكترونية سوف يقف حائلا دون اعتمادها للتجارة الالكترونية التي تتطلب أولا قناعة كافية بأهميتها وفائدتها سواء على المدى القريب او البعيد، ومن ثم تبني خطط.

واستراتيجيات للتحول الى التجارة الالكترونية، زيادة على ما سبق فان نقص خبرات المؤسسات الجزائرية في مجال التجارة الالكترونية يحول دون ذلك خاصة ان مفهوم التجارة الالكترونية لا يزال غامضا لدى عديد المؤسسات الجزائرية[2].

2/صعوبة التعامل مع الموقع الالكتروني للمتاجر الالكترونية:

يعتبر هذا العائق من اهم العوامل التي تمنع دون انتشار التجارة الالكترونية خاصة في الجزائر، وهو مرتبط بالاساس بجودة الموقع الالكتروني لممارسي المبادلات التجارية الالكترونية، حتى يقوم الموقع الالكتروني للمتجر بدوره بفعالية يتوجب ان يتميز بسهولة الاستخدام، وقدرته على توفير المعطيات الكافية حول المنتجات المعروضة والخدمات المقدمة الى جانب سرعة تفاعل الموقع في الرد على أسئلة الزبائن والاستجابة السريعة لطلباتهم.

3/ نقص الكفاءات المؤهلة:

قصور اليد العاملة المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية [3]،

[1] مؤسسات الكترونية: هو الاستثمار الايجابي والمضطرد لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الاساسية للادارة، وتطبيق مفاهيمها ومبادئها على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات الحديثة المعاصرة.
موقع الكتروني النجاح، https://www.annajah.net/، الاطلاع عليه يوم 25ماي2024، الساعة 10:00

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق، 305

[3] ابراهيم مسلم، مرجع سابق، ص 162

لا يعني قلة المتخرجين من الجامعات والمعاهد في مجال الاعلام الالي، فالجزائر يتخرج منها سنويا ازيد من 1500 متخصص في الاعلام الالي لكن للاسف اغلبهم يهاجرون لاوروبا وكندا ودول الخليج ،وتبقى الجزائر في حاجة ماسة الى اليد المؤهلة في مجالات تطوير مواقع الانترنت ،و تصميم مواقع التجارة الالكترونية وتصميم مواقع التجارة الالكترونية وانظمة الدفع، وتشغيل الانظمة الالكترونية وحماية امن الشبكات في ظل انعدام المعاهد التكوينية في مجال التجارة الالكترونية، فالجزائر لا تنفق سوى 0,53 بالمئة من الناتج الداخلي الخام على البحث والتطوير حسب اخر احصائيات البنك الدولي التي ترجع لسنة 2017 علما ان هذه النسبة لم تتعدى 0,07 بالمئة سنة 2007 وهو ما له انعكاس سلبي في مجال الكفاءات والإطارات المتخصصة. [1]

خامسا: المعوقات الاقتصادية

لا يمكننا الحديث عن التجارة الإلكترونية دون مقومات اقتصادية، غير انه في الجزائر تتعدد العوائق المرتبطة بالاقتصاد المؤثرة سلبا مثل:

3/ الاقتصادية (ضعف الدخل):إذ انه وعلى العموم في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض يقل ميلها نحو الاستثمار الحكومي في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ،والاتصالات لحاجتها للتركيز على قطاعات أكثر أهمية من وجهة نظرها.

2/معوقات مرتبطة بالتوزيع وسوق البريد: تتعدد المنتجات التي توفرها السوق الالكترونية غير انها تختلف من حيث الخصائص، وتختلف معها طرق نقلها من البائع الى المشتري، فاذا كان المنتج المباع عبارة عن ملف رقمي او خدمات تعليم واستشارة أو تسليةفالتوزيع هنا لا يطرح مشكلة ويتم عبر شبكة الانترنت، ولكن اذا تعلق الامر بالمنتجات المادية والملموسة كقطع الغيار والألبسة والأجهزة الالكترونية ومواد التجميل و....

[1] عبد الله العويجي، مرجع سابق، ص 306

فالأمر يشكل تحديا حقيقيا، ومشكلة تواجه التجارة الالكترونية بالجزائر بسبب قلة الشركات الناشطة في مجال نقل الطرود البريدية في الجزائر ،فالشركات التي تنشط في هذا المجال تعد على اصابع اليد، نذكر منها Yalidine ,DHL,EMS [1].... وهي تعاني من عدة صعوبات قبيل سوء شبكة الطرق وانعدام الامن في بعض المناطق ،الى جانب رجوع بعض الطرود بسبب تعيير عناوين المرسل اليهم، وكذا عدم وضوح عناوين بعض المرسل اليهم، وارتفاع تكاليف التخزين الأمن لصعوبة توفير شروط تخزين الاف الطرود. [2]

وجدير بالذكر أنه رغم المساعي المبذولة بغية تنظيم سوق البريد، الا ان ترتيب الجزائر حسب المؤشر العالمي حول كفاءة أداء الخدمات اللوجيستية[3] كان في المرتبة 96 عالميا من أصل 160 دولة والمرتبة 10عربيا، ومرد هذا الترتيب عوائق عدة كوجود سوق موازية، وغير قانونية تتمثل في اللجوء لتوزيع البريد من طرف سيارات الأجرة بين الولايات ،وبعض المؤسسات الخاصة بنقل المسافرين، وتلك الخاصة بنقل البضائع، وما يعيق عملية التوزيع وجود شوارع وأحياء بدون تسمية رسمية في الجزائر – حسب احصائيات وزارة الداخلية أن نحو ثمانون ألف شارع عبر مختلف زولايات الوطن دون تسمية أو أنها تحمل أسماء لا يعرفها الا قانطيها، ما يعرقل عمل مصالح البريد والمواصلات، ومصالح الامن ورجال الحماية المدنية ،كما يسيء ذلك الى الجزائر امام زائرها سواء من الداخل أو من الخارج

[1] شركة ياليدين: لشركة الرائدة في مجال التوصيل السريع في الجزائر كانت بداية عملها وتأسيسها في سنة 2013 لكن مع عدم وجود ممارسات كثيرة في مجال التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الأنترنت وثقافة التوصيل وإرسال الطرود في الجزائر لم يكن انتشارشركة ياليدين Yalidine وتوسعها في جميع ربوع الوطن كبيرا في سنواتها الأولى، رغم ذلك حافظت الشركة على ريادتها في سوق إرسال الطلبيات.

موقع موكية الالكتروني، https://www.mawkia.com/، الاطلاع عليه يوم 25ماي 2024، الساعة 11:00

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق ،ص 307

[3] لخدمات اللوجستية أو ما يعرف بالعربية بفن السوقيات، وهو عبارة عن علم وإدارة تدفق الموادر المختلفة كالبضائع، والطاقة، والمعلومات، والخدمات البشرية المختلفة من منطقة الإنتاج وحتّى منطقة الاستهلاك، حيث إنّه من الصعب القيام بأية تجارةٍ عالميةٍ سواءً كانت استيراداً أم تصديرا. موقع موضوع الالكتروني، https://mawdoo3.com/، الاطلاع عليه يوم 25ماي 2024، الساعة 11:07

ويجعل التغطية في مجال المبادلات الالكترونية محدودة الجغرافيا، المدن دون القرى والمداشر او ما يجعل بعض المتاجر تقوم بتنفيذ نصف دورة التجارة الالكترونية بعرض المنتجات على موقعها الالكترونية (التجارة الساكنة) بينما انحصر نشاط متاجر الكترونية ضمن حدود مدينة واحدة او دولة واحدة، وهو ما يخالف قاعدة التجارة الالكترونية التي تحث على العالمية في التعامل.

/ 3عقبات مصرفية:

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تحسين القطاع المصرفي الجزائري فانه لا يزال يفتقر الى النظم المصرفية القادرة على حل مشكلات السداد والدفع عن طريق بطاقات الائتمان. [1]

عن المستوى المطلوب سواء بالنسبة لعدد حاملي البطاقات البنكية أو بطاقات الائتمان الذي لم يتجاوز 3,2 بالمئة من مجموع سكان الجزائر حسب احصائيات جانفي 2021 أو بسبب أن هذه البطاقات لا تسمح في أغلبها بالشراء عبر الانترنت الى جانب عدد الصرافات الالية الذي يبقى قليلا جدا مقارنة بتعداد السكان وشساعة الوطن، وهو ما فرض سيطرة قيم المجتمع النقدي (الكاش).

: ان تطوير النظام البنكي والمصرفي يلتزم بذل المزيد من المساعي والجهود لتحديث النظام، وكسب ثقة المتعاملين مستهلكين وتجار ومؤسسات من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة، والقضاء على مشاكل السيولة ورفع معدل انتشار الوكالات البنكية الذي يبقى ضعيفا في الجزائر. [2]

4/معوقات مرتبطة بالجمركة وضرائب:

[1] ابراهيم مسلم، مرجع سابق ص 162

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق ص 308

تأثر حجم التجارة الالكترونية الجزائر بالعوامل المالية خاصة الرسوم والضرائب التي تفرض على الشركات العاملة في المبادلات التجارية الالكترونية، مما يقلل من مساهمتها ونشاطها في تفعيل هذه الاخيرة. [1]

تطرح مشكلة الضرائب والجمركة والرقابة على تدفق السلع والبيانات عبر المواقع الالكترونية تحديا لا يقل أهمية عن تكريس مفهوم التجارة الالكترونية في أوساط الاعوان العموميين الاقتصاديين في الوطن، فلا شك أن التحول من النشاط التجاري التقليدي قد يسهم كثيرا في التهرب الضريبي والجمركي.

وفي ذات المنحى يجدر التنويه بالتأخيرات الحاصلة على مستوى الجمارك الجزائرية حال وصول اطرد من الخارج الوطن،اذ تقضي هذه الطرود وقتا في المعالجة والفرز يزيد عن الوقت الذي استغرقته في الوصول من بلد الشحن كالصين في حال التسوق من موقع aliexpress مثلا، زد الى ذلك فتح بعض الطرود ،و تلف محتوياتها ما خلق حالة من التذمر لدى المتسوقين من المواقع العالمية، وجعل فئة كبيرة منهم تحجم عن عن اعادة تكرار التجربة. [2]

[1] ابراهيم مسلم، مرجع سابق، ص 162

[2] عبد الله العويجي، مرجع سابق ،ص 308

خاتمة

الخاتمة

إن التسارع الالكتروني في العالم والجزائر في مختلف المجالات الحياتية صار عاملا ذو حدين يهدف من جهة لاحداث طفرات تؤدي إلى تحقيق سرعة الآداء بشكل ايجابي خاصة في الجانب المتعلق بالمعاملات الالكترونية التجارية إذ أن هذا التسارع في إطار عدم تحقيق إمكانية الضبط التام لكل المعملاتخاصة وفق طبيعة هذه المعاملات وخصوصيتها غير الحقيقية، ولذلك فإن أهم ما يميز المبادلات التجارية الالكترونية هو صعوبة تحقيق هذه الفضاءات الالكترونية لامن المتعاملين عبرها خاصة إذا علمنا أن الأمر متعلقا بإيرادات مالية ومبادلات إقتصادية هامة ينتج عنها مسؤولية قانونية عن القيام بها من جهة أو تركها من جهة أخرى.

وإن تعلق الأمر بالمستهلك الالكتروني فإن أمن المستهلك في التشريعات الدولية أكثر خطرًا إذ أن أمن المستهلك في التشريعات الدوليةأكثر حماية من المتعامل في حد ذاته، ذلك أن المستهلك أكثر عرضة من غيره للوقوع في الغش والتدليس والتلاعب الإلكتروني خاصة في ظل عدم معرفته بالتعامل الالكتروني وحدوده.

ولقد خلصت إلى مجموعة من النتائج في بحثي كالتالي

_ لا يوجد تعريف ضابط واضح دقيق لا في التشريعات الدولية ولا العربية ولا في المشرع الجزائري لإطار التعامل الالكتروني التجاري.

_ إن عناصر الأمن المعلوماتي التي وضعت لغرض الحماية يجب أن تراعى فيها الجدية والضمانة التي تجعل من المستهلك ياتمنها على البيانات والمعلومات الخاصة به.

_ إن انواع التجارة الالكترونية وبالرغم من محاولات ضبطها وتحديد أنواعها من طرف الكثير من الفقهاء والتشريعات إلا أنها غير دقيقة ولا منتهية لكون ان الإطار العام لها متغير جدًاو لا يمكن حصره أبدا.

_ أن قطاع التجارة الالكترونية شهد تطورا ملحوظا من خلال إرتفاع عائدات المعاملات الالكترونية في الناتج المحلي للبلدان العربية مما جعل الكثير من الدول تقبل عليها من دون وضع قواعد تشريعية حمائية لها.

_ حاول قانون اليونيسترال النموذجي وضع ضوابط وحدود للتجارة الالكترونية من خلال الكثير من المنظمات الدولية التي تضمن حماية المستهلك الالكتروني.

_ الاطار التشريعي للتجارة الالكترونية في الجزائر وضع الكثير من الضوابط لخصتها المادة 5 من القانون المنظم وفقا للتدرج القانوني لاعتماد التجارة الالكترونية، خاصة فيما يتعلق اخضاع المعاملات للضوابط القانونية وهذا من جهة ثانية حد كثيرا من حرية المبادلات التجارية.

_ إن أسس تحقيق الأمن التجاري والتي تشمل الخصوصية والنزاهة وعدم التنصل. ... وغيرها من أطر واقعية يمكن الاعتماد عليها خاصة أنها تعالج أطر خوارزمية أكثر إنضباطا من التشريعات التقليدية.

كما يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات كالتالي

_ حث المشرع على اعادة ضبط قانون خاص بالمبادلات التجارية يقوم على المزج بين التقنية والواقعية ليضمن أمنا للمعاملات التجارية الالكترونية.

_ وضع إطار رقابي يقوم على خوارزميات إلكترونية لضبط أمان المستخدم بشكل دقيق بدل الاعتماد على التشريع الافتراضي.

_ تفعيل دور البطاقات المصرفية في الدفع والتحصيل لتحقيق سلاسة أكثر وأمان أكثر للمستهلك في المبادلات التجارية الالكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

القوانين:

1- القانون 04-15، المؤرخ في 2015/02/21، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين،
2- المادة 6، من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.
3- انظر المادة 42 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.
4-المادة 05 من مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية
5- المادة 9 من القانون 18-05

المعاجم:

1- ابن المنظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى، ج4 ،ص84
2- الفرابي، مختار الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت 1414 ه، ط4 ،ج2، ص 600
3-مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت، ج 1

الكتب:

1- جمال قاسم حسن ومحمود عبدالسلام، التجارة الالكترونية، دار نشر صندوق النقد العربي شبكة المعرفة ،2021، لبنان

2- انفابلاي، تصد احتيالي –مصطلحات متنوعة، قسم معلومات التقنية، مكتبة نور الالكترونية ،09 ماي 2024، ص 03

المجلات:

1- بلعربي علي، بقنيش عثمان، الاطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد الرابع
2- بوراس بودالية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ,مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 01، جامعة عين تيموشنت، 2021

3- تباني اسعيد، بقية عبد الحفيظ،ظوابط ممارسة التجارة الالكترونية طبقا للقانون 18-05 مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية / العدد 04 / سبتمبر 2020.

4- رشو عبد القادر التأسيس القانوني لممارسة التجارة الالكترونية في دراسة تحليلية تقييمية في اطار القانون (05-18), مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ,المجلد 08، العدد 02 ,(2023): .

5- عطار نسيمة التكريس الدولي للتجارة الالكترونية واثرها على الاقتصاد العالمي مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 17 العدد 01 السنة 2023

6- عقالي فضيلة الاطار الالكتروني للتجارة الالكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية, مجلة الاقتصاد العدد:03 ،ماي2011 جامعة باتنة

7-ابراهيم مسلم، واقع وتحديات التجارة الالكترونية، جامعة زيان بن البشير الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد الاقتصادي 34(02).

8- احمد عبد الله العوضي، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، الكويت 2010.

9- أحمد فروج، نحو إطار عام لاستخدام منظومة التوقيع الإلكتروني في مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، العدد الأول، يناير 2008 .

10- بوزيد بن محمود، د. سهام عباسي ،الامن المعلوماتي في ظل قانون التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03 العدد1 جوان 2018.

11- دلال البليدي، معوقات التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 01 ،2021،

12- عبد الله العويجي ، معوقات التجارة الالكترونية ،مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ،المجلد 08 ،العدد 02، جامعة باتنةالحاج لخضر، 2023/06/03

13- عدمان ميرزق، بوقلاشي عماد الأمن المعلوماتي في ظل التجارة الإلكترونية اشارة الى حالتي تونس والجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 03، ماي 2011.

14- علي حسن الجيلاني حسين، الآثار القانونية للتجارة الالكترونية على القوى العاملة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 03، السنة 2021.

15- عماد الدين بركات، طيبي حوريةوسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية. مجلة القانون والتنمية المحلية ,ادرار-الجزائر، المجلد 01 العدد: 02 ,سنة 2019

16- عياد صالح، فودوا محمد، قراش محمد، تأثير التسويق الرقمي للعلامة التجارية عبر وسائط التواصل الاجتماعي على نية شراء المستهلكين دراسة حالة العلامة التجارية اوريدو، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 /العدد: 01، 2021

17- مراد دلندة، مقتضيات الامن المعلوماتي في ظل التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 8 العدد2،.

18- نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الاعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

19- ماء العين سعداني، حماية التجارة الالكترونية في ضوء المستجدات التشريعية ,مجلة الالكترونية للابحاث القانونية، 2020، العدد05.

المذكرات:

1- امنة رهيوي ووليد بوزيد شروط ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة حامة لخضر الوادي، سنة 2021-2022.

2-ريام وليد، قرقور جلال ،من مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة برج بوعريريج ،سنة 2023/2022

المداخلات:

1-فارس فضيل، صدقاوي صورية، فرطاس فتيحة، دور التجارة الالكترونية في رسم أسس واستراتيجيات المؤسسات الافتراضية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية

2-لطرش رندة التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الوطن العربي مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب صناعة المستقبل في السياسات العربية ونحو دور تفعيل الدراسات المستقبلية.

المواقع الإلكترونية:

https://aynalarab.net/
https://blog.khamsat.com/
https://me.kaspersky.com/
https://www.algerietelecom.dz/
https://www.almrsal.com/
https://www.alrab7on.com/

https://www.elmasdaronline.dz
https://www.for9a.com
https://www.for9a.com
https://www.ibelieveinsci.com/
https://www.linkedin.com/
https://www.microsoft.com/
https://www.sayidaty.net/
https://mawdoo3.com/
https://u.ae/ar-AE
https://ae.linkedin.com/
https://ae.linkedin.com/
https://aws.amazon.com/
https://me.kaspersky.com/
https://www.afiflaw.com/
https://www.for9a.com/
https://www.mawkia.com/ ،https://www.mobilis.dz/
https://ziid.net/
https://almrj3.com/

https://ar.wikipedia.org/wiki
https://aws.amazon.com/ ،

https://bakkah.com/ar/
https://blog.linkysoft.com/

https://elaph.com/
https://expandcart.com/
https://fastercapital.com/
https://fastercapital.com/
https://fatora.io/en/
https://it-solutions.center/
https://jordan-lawyer.com/

https://lhamiz.com /
https://mafaheem.info

https://mail.almerja.com/
https://mnasserlaw.com/
https://polaridad.es/ar
https://shipa.com/
https://tijareti.com/definition-of-investement/
https://uncitral.un.org/

https://www.adobe.com/

https://www.aljazeera.net/

https://www.alrab7on.com/

https://www.annajah.net /
https://www.annajah.net/
https://www.arageek.com/
https://www.arageek.com/
https://www.binance.com/
https://www.keepersecurity.com/.

https://www.wpar.net
https:/blog.mostaql.com
www.elmizane.com
https://al-ain.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:.....

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار العام للمبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني	05
المبحث الأول: طبيعة المبادلات التجارية الالكترونية	06
المطلب الاول: نشاة وتطور التجارة في الفضاء الالكتروني	06
الفرع الاول: نشاة وتطور التجارة في الفضاء الالكتروني	07
الفرع الثاني: الخط الزمني لتطور التجارة الالكترونية:	07
المطلب الثاني: مفاهيم التجارة في الفضاء الالكتروني	10
الفرع الاول: امن المعلومات	10
الفرع الثاني: مفهوم التجارة الالكترونية	14
المبحث الثاني: الاطار القانوني للمبادلات التجارية الالكترونية	22
المطلب الاول: الاطار القانوني الدولي للمبادلات التجارية	22
الفرع الاول: واقع التجارة الالكترونية في الدول العربية	22
الفرع الثاني: الواقع التجارة الالكترونية الدولي	25
المطلب الثاني: الاطار القانوني للمبادلات التجارية في الجزائر	34
الفرع الاول: تقديم مشروع قانون التجارة الالكترونية وتعريف المشرع لها	34
الفرع الثاني: شروط لممارسة المبادلات التجارية الالكترونية في الجزائر	40
الفصل الثاني: أطر تحقيق أمن المبادلات التجارية في الفضاء الالكتروني	50
المبحث الاول: تقييم تحقيق الأمن التجاري	51

المطلب الأول: أسس تحقيق الأمن التجاري	51
المطلب الثاني: التهديدات الامنية الشائعة للمبادلات التجارية الالكترونية	52
الفرع الاول: الخصوصية	52
الفرع الثاني: النزاهة	53
الفرع الثالث: المصادقة	53
الفرع الرابع: عدم التنصل والانكار	55
المطلب الثاني: التهديدات الامنية الشائعة للمبادلات التجارية الالكترونية	58
الفرع الاول: التهديدات الأمنية الشائعة:	58
الفرع الثالث: اهمية أمن التجارة الالكترونية	60
المبحث الثاني: اثار تحقيق المبادلات التجارية الالكترونية	63
المطلب الاول: الاطر الايجابية للمبادلات التجارية الالكترونية	63
المطلب الثاني: معوقات تحقيق الامن التجاري	64
الفرع الاول: مظاهر التقييم الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية	67
الفرع الثاني: نتائج التأثير الايجابي للمبادلات التجارية الالكترونية في الاسواق العالمية وتدفقات التجارة	67
الفرع الثالث: التوجهات المتوقعة لتطوير التجارة الالكترونية وتاثيرها المستمر في الاقتصاد العالمي	74
المطلب الثاني: معوقات تحقيق الامن التجاري	76
الفرع الاول: تصاعد التهديدات السيبيرانية في مجال التجارة الالكترونية	77
الفرع الثاني: الاحتيال الالكتروني والانماط الاحتيال الشائعة في التجارة الالكترونية	80
الفرع الثالث: المعوقات القانونية	81

الخاتمة	99
قائمة المصادر والمراجع	102
فهرس المحتويات	
ملخص	

الملخص:

: إن أمن المعلومات أصبح نطاقا هاما جدا في العالم والجزائر خاصة في ما تعلق منه بالمبادلات التجارية وتحقيق أطر تسهيل التعامل عبر الفضاء الإلكتروني من خلال التحكم في الآلية الإلكترونية وشبكة الانترنت ومعرفة هوية المتعاملين الإلكترونيين من جهة ومن جهة أخرى تعزيز ثقة المستهلك الإلكتروني في أمان المعاملة الإلكترونية التجارية

Résumé

: Information security has become a very important field in the world and in Algeria, especially in relation to commercial exchanges and achieving frameworks to facilitate dealing through cyberspace by controlling the electronic mechanism and the Internet and knowing the identity of electronic dealers on the one hand, and on the other hand, enhancing electronic consumer confidence. In the security of electronic commercial